

(٢٨) من تراث الكوثري

# حسن القاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي

رضي الله تعالى عنه

وصفحة من طبقات الفقهاء

بقلم

محمد زاهد اللؤلؤى

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراجم

٩ درب الاتراك خلف الجامع الأزهر الشريف

ت: ٥١٢٠٨٤٧

# حسن القاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي

رضي الله تعالى عنه

وصفحة من طبقات الفقهاء

بقلم

محمد زاهد الكندي



الناشر

المكتبة الأزهرية للتراجم

٩ درب الأتراء خلف الجامع الأزهر الشريف

٥١٢٠٨٤٧ ت

رقم الأيداع : ٢٠٠٢/١٣٣٧٩

الترقيم الدولي : I.S.B.N :

**977 - 315 - 055 - 0**

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى أعلى منازل الفقهاء، وشرف قدرهم تشريفاً يوازن خدماتهم للشريعة القراء، والصلوة والسلام على سيد الأنبياء وسند الأوصياء، سيدنا محمد وأله وصحبه البررة الأنقياء، والقادة النجاء.

ويعد : فهذه رسالة سميتها (حسن التقاضى فى سيرة الإمام أبي يوسف القاضى) سجلت فيها ما لا يحسن جهله من أحوال هذا الإمام العظيم أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصارى رضى الله عنه بالنظر إلى أنه أول من جمع بين العلم والعمل فى المسائل القضائية من بين الآئمة المجتهدين، فى عهد التدوين بأن ولى القضاة، لثلاثة من الخلفاء: المھدى والھادى والرشید، وطال أمد قضائه من سنة ۱۶۶ هـ إلى سنة ۱۸۲ هـ حتى قضى نحبه، وهو محمود السيرة فى القضاة، وكان شامل الحكم بجميع الأقطار الإسلامية، ولم يستمر هذا لغيره، وكان رضى الله عنه يغذى طول هذه المدة القضاة بأرائه الناضجة، وأساليبه المتزنة، وأحكامه العادلة، فى قضايا هائلة، حتى أصبح القضاة من بعده ينسجون فى التوثيق على منواله، ويجررون فى التحقيق على مثاله، فى مشارق الأرض ومحاربها على توالي القرون لا تقليداً له بل تغييراً لمنهجه على مناهج سائر القضاة فى شتى البلدان، لما ظهر لهم فى مسلكه من وجوده المتانة والرجحان، كما يظهر من كتب أدب القضاة وكتب أخبار القضاة، وهذه ميزة صالحة لاتخاذها وسبلية لدراسة أحوال هذا الإمام العظيم وترجمة حياته الملأى بجلال المآثر والمفاخر.

وما يجب على كل من يريد أن يسلك طريق القضاة أن يكون ملماً بأقضية الرسول ﷺ - وفيها كتب خاصة - وبأقضية القضاة من



الصحابة والتابعين ومن بعدهم ما دون كثير منها فى سن عبيد  
ابن منصور ومصنف عبد الرزاق ومصنف ابن أبي شيبة وكتب أدب  
القضاة وغيرها من كتب أهل الشأن، ليتخدمهم قدوة حسنة فى أقضيته  
فى مختلف النوازل، ولذلك عنى أهل العلم قدیماً وحدیشاً بتأليف كتب  
 خاصة فى أحوال قضاة الإسلام وتراجمهم كأخبار القضاة للقاضى محمد  
 ابن خلف المعروف بوكيع القاضى المتوفى سنة ٣٠٦ هـ ، وهذا الكتاب من  
محفوظات مكتبة ينى جامع ومكتبة محمد مراد بالآستانة - ونسبة  
النسخة الأولى إلى ابن كامل الشجاعى غلط - وقد صورته الجامعية  
المصرية، ويجرى الآن طبع كتاب وكيع هذا بمصر لكن ببطء بالغ، وسبق  
أن اشتغل بتحقيقه الدكتور جوزيف شخت المستشرق الألماني مدة طويلاً  
كما حكاہ لى قبل سنتين. وبالنظر إلى سقم الأصل الوحيد لا يستطيع  
القائم بتصحيحه أن يطمئن إلى عمل نفسه، وإن كان هذا أخر تراث فى  
هذا الموضوع، لكنه يتحدث عن قضاة الإسلام عامة غير مقتصر على  
قطر خاص، وعن أقضيتهم خاصة، ومن الكتب المشهورة فى القضاة  
كتاب قضاة مصر للكتنی وهو مطبوع، وفى قضاة مصر أيضاً (رفع  
الإصر عن قضاة مصر) لابن حجر العسقلانی وذيله للحافظ السخاوى  
تلميذه (النجوم الزاهرة فى قضاة مصر والقاهرة) لسبط ابن حجر  
ثلاثتها غير مطبوعة. وقضاة قرطبة لمحمد بن الحارث الخشنى مما طبع فى  
ضمن المكتبة الأندرسية فى (مجريط)، وطبع حدیشاً بمصر كتاب «قضاة  
الأندلس» لأبى الحسن على بن عبد الله النباھي من رجال القرن الثامن،  
وأما (الشغر البسام فى ذكر من ولى قضاة الشام) للحافظ الشمس  
ابن طولون الدمشقى - من رجال القرن العاشر - فلم يطبع بعد، وأأمل أن  
لا يتاخر كثيراً طبع ماله يطبع من تلك الكتب المؤلفة فى أخبارهم، وكل  
تلك الكتب إنما أفت لتلك الغایة النبيلة، وقد جريت فى دراستى لأحوال  
هذا الإمام الجليل، الواسع الأفق فى العلم، البعيد الغور فى الاجتهاد،

على تخير أصدق الروايات من أهم المصادر، وأوثقها من مطبوع ومحظوظ في خزانات عامة أو خاصة متجرضاً مشاق البحث والتحليل العلمي فيما استخلصته من تلك المصادر، مدوناً صفة ما استقيه منها في أبواب خاصة، جاعلاً كل ناحية من نواحي حياته في باب خاص على وجده تطمئن إليها نفوس الباحثين عن الحقائق بإخلاص وليس قصدى إرضاء الجميع لأنى أعلم أن ذلك غاية لا تدرك، وأن المبالغة بأصحاب الجهل المركب أو المكعب ليس من شأن المقلبين على العلم للعلم، وسوف أتحدث في ثنايا الكلام عن طبقات الفقهاء وتوزيع أهلها عليها لكثرتها التخبط في ذلك في كتب المقلدة الذين ينقلون ما توارثوه من كتب من سبقهم من غير إعمال الروية ولا استعمال معايير الفهم فيما حوتة، وذلك لما أرى من الحاجة الماسة إلى ذلك، وإن كان في هذا الاستطراد نوع من الخروج عن الموضوع، والله سبحانه ولي التوفيق والتسديد.

### نسب أبو يوسف وتحقيق الخلاف في ميلاده

هو الإمام الحافظ المتقن المجتهد المطلق أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم ابن حبيب بن سعد بن بحير (باهمال الحاء) بن معاوية بن قحافة بن نفيل ابن سدوس بن عبد مناف بن أسامة بن سحمة بن سعد بن عبد الله ابن قدار بن معاوية بن ثعلبة بن معاوية بن زيد بن العوذ بن بجيلة الأنصاري البجلي رضي الله عنه، وسعد والد حبيب صحابي عرض على النبي ﷺ يوم أحد مع رافع بن خديج وابن عمر فاستصرفه وشهد الخندق وما بعدها، ثم نزل الكوفة ومات بها وصلى عليه زيد بن أرقم رضي الله عنهما وذرته بها.

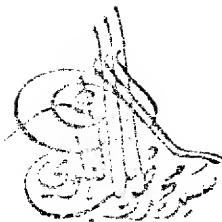
قال ابن عبد البر في الاستيعاب: نظر النبي ﷺ إلى سعد بن حبطة يوم الخندق يقاتل قتالاً شديداً وهو حديث السن فدعاه فقال له من أنت



يافتى قال : سعد بن حبطة فقال له النبي ﷺ : أسعد الله جدك اقترب مني . فاقترب منه فمسح على رأسه أه . وكان أبو يوسف يقول : أجد بركة هذه المسحة فيها ويقال له سعد بن حبطة لأنه ابن حبطة (فتح المهملة وسكون الموحدة) بنت خوات بن جبير الأوسى الصحابي الجليل ، كما ذكره ابن أبي العوام صاحب النسائي والطحاوى - وذكره الذهبي أيضاً في الجزء الذي ألفه في مناقب أبي يوسف إلا أنه وقع فيه بحير بدل جبير غلطًا مطبعياً ، وجعل ابن عبد البر والخطيب حبته بنت مالك من بنى عوف اعتماداً على ابن الكلبي لكن ابن الكلبي ليس بموضع للتعويل ، وعلى هذه الرواية يبني ما يروى من أن أبي سعد بحيراً حالف خوات ابن جبير فزوج سعداً بنتاً من قومه والله أعلم . ولا ذكر خنيس في عمود نسب أبي يوسف في رواية يحيى بن معين وهو أدرى بنسب شيخه من سواه ، وعول ابن عبد البر على الطحاوى<sup>(١)</sup> في ذكر خنيس في عمود نسب أبي يوسف ، وهو مرجوح ، لأن خنيساً آخر حبيب لا أبوه فيكون من أعمامه لا من أجداده ، وإليه تنسب الرحبة المعروفة بالකوفة باسم (جهاز سوج خنيس) بمعنى الرحبة ذات الجهات والطرق الأربع ، وعلى ترك ذكر خنيس في عمود النسب مضى يحيى بن معين وبغور بن شيبة ووكيع القاضى وأبو القاسم بن أبي العوام وإلى ذلك نطمئن أكثر من غيره لقوة صلتهم بعرفة نسبه ، وقال الذهبي في جزئه : أن حبطة ابنة خوات الأنصارى ونسب سعد في بجيلاً أه . وهذا القدر من البيان كاف في معرفة نسبه ، وأما ميلاد أبي يوسف فقد رروا عن الطحاوى<sup>(٢)</sup> أنه سنة ١١٣هـ وعليه جرى الأكثرون ، لكن ذكر المؤرخ الفقيه أبو القاسم على بن محمد السمنانى المتوفى سنة ٤٩٩هـ فى روضة القضاة - وهى كتاب مفيد فى القضاة - : «توفى أبو يوسف وله تسع وثمانون سنة

(١) والطحاوى تابع رواية سليمان بن شيخ عند ابن أبي خيثمة وترجع رواية ابن معين عليها لما سبق (ز) .

على خلاف في ذلك» ومثله في (مسالك الأ بصار) لابن فضل الله العسري، وإليه يرجع صاحب «أخبار الأول» ومؤلف «روضات الجنات» تقريراً، فيكون ميلاده سنة ٩٣ هـ. بالنظر إلى أن وفاته سنة ١٨٢ هـ في التحقيق، وبين التاريخين تفاوت عظيم كما نرى، ولا يبعد أن يكون مافى غالب الكتب مصلحاً ظناً حيث كان ميلاده مكتوباً في بعض النسخ القدية هكذا (٩٣) بالرقم فغير رقم (٩) إلى (١١) لعدم بروز رأس (٩) أو انطماسه فشابه (١) فقرأ القاريء أن ميلاده سنة (١٣)، ولظهور أن ميلاده لا يكون بهذا القدم عد هذا بعد المائة الأولى وإنما حذفت المائة اختصاراً كما هو المعتمد في المئات عند الأمن من الخطأ فجرى ذكر رقم (١١٣) كميلاد له فتناقله المؤرخون كميلاد حقيقي له، ومن الدليل على وجاهة هذه الملاحظة ما ذكره الحافظ أبو عبد الله محمد بن مخلد العطار المتوفى سنة ٣٣١ هـ في جزئه المشهور الذي سماه (مارواه الأكابر عن مالك): «نا محمد بن هارون ثنا أبو موسى الأنصاري قال قال لي أبي يوسف القاضي: إن طال بالناس الزمن رجعوا إلى فتى من أهل المدينة يعني مالكا». وهو في ضمن المجموعة رقم ٩٨ في ظاهرية دمشق، وعليه سماعات كثير من الحفاظ، ولو لم يكن أبو يوسف أكبر سنًا من مالك أو من أقرانه لما صح أن يقول عنه مثل هذا القول، وكذلك نجد أبي يوسف يعامل مالكا معاملة الأقران في كثير من الأحوال، وهذا ما كان يصح منه لولا أنه من أقرانه أو أنه أكبر منه سنًا، وهذا ما يستأنس به فيما لاحظناه على اختلاف الروايتين المتبعتين كل التباعد. على أن مواليد الأسلام فيها اختلاف كبير واضطراب عظيم لتأخر تدوين كتب الوفيات، ولا يوجد من عنى بالترجم قبل الواقدي المتوفى سنة ٢٠٧ هـ، وهو أدرك طبقة أبي يوسف فيقل غلطه في وفيات رجال هذه الطبقة بخلاف مواليدتهم التي لم يدركها، هذا ما عنّ لى في هذا البحث، وللقارئ الكريم أن يختار ما يطمئن إليه قلبه والله أعلم.



## اتصال أبي يوسف بمجلس أبي حنيفة

قال موسى بن حزام أباينا خلف بن أبي يوسب سمعت أبي يوسب يقول  
كنت أختلف إلى ابن أبي ليلى وكانت لي عنده منزلة وكان إذا أشكل  
عليه شيء من المسائل يطلب ذلك من وجهه أبي حنيفة ، وكان ينعتني  
الحياء منه فوقع بيبي وبينه سبب ثقل عليه فاغتنمت ذلك واحتسبت عنه  
وأختلفت إلى أبي حنيفة. كما رواه أبو عبد الله بن منده الحافظ عن  
الحارثي بسنده إلى أبي يوسف. وذلك السبب هو انتهاه أبي يوسف من  
السكر المنثور في زواج بنت ابن أبي ليلى ومنع ابن أبي ليلى من ذلك  
قائلا إن النهي مكرورة فقال له أبو يوسف إنما كره النهي في العسكر  
فأما في العرسات فلا بأس. قال أبو يوسف فتغير فتحولت إلى  
أبي حنيفة. فيظهر أن ابن أبي ليلى لم يتذكر إذ ذاك مورد النهي عن  
النهي، والإنسان عرضة للنسبيان، وقد ورد في الحديث أنه نشر شيء في  
إملاك<sup>(١)</sup> فلم يأخذوه فقال النبي عليه السلام: ما لكم لاتنتبهون؟ قالوا  
أوليس قد نهيت عن النهي. فقال: إنما نهيت عن نهي العسكر فانتبهوا  
أهـ. وساق الخطيب بطريق على بن حرملة التيمي عن أبي يوسف  
قال: كنت أطلب الحديث والفقه وأنا مقل رث الحال، فجاء أبي يوسم  
وأنا عند أبي حنيفة فانصرفت معه فقال: يابني؟ لا تمدن رجلك مع  
أبي حنيفة، فإن أبي حنيفة خبزه مشوى، وأنت تحتاج إلى المعاش فقصرت  
عن كثير من الطلب، وأثرت طاعة أبي، فتفقدنى أبو حنيفة وسأل عنى،  
فجعلت أتعاهد مجلسه. فلما كان أول يوم أتيته بعد تأخرى عنه قال لي:  
ماشغلك عنا؟ قلت الشغل بالمعاش وطاعة والدى، فجلست فلما انصرف  
الناس دفع إلى صرة، وقال: استمتع بهذه، فنظرت فإذا فيها مائة درهم.  
فقال لي : الزم الحلقة وإذا نفذت هذه فأعلمى، فلزمت الحلقة فلما مضت

(١) خلل زفاف

مدة يسيرة دفع إلى مائة أخرى، ثم كان يتعاهدنا وما أعلمه بخلة قط ولا أخبرته بنفاد شيء، وكان كأنه يخبر بنفادها حتى استغنىت وقولت أه. ثم قال الخطيب: وحكي أن والد أبي يوسف مات وخلف أبي يوسف طفلاً صغيراً. ثم ساق بسنده حكاية أمه وتسليمها إياه لقصار وهربه إلى مجلس أبي حنيفة وشكوى أمه إلى أن قال أبو حنيفة لها: (هو ذا يتعلم أكل الفالوذج بدهن الفستق) وأكل أبي يوسف ذلك في مائدة الرشيد، لكن هذه حكاية لا أصل لها. وقد انفرد بروايتها محمد بن الحسن ابن زياد النقاش المقرئ صاحب (شفاء الصدور) في التفسير، وهو كذاب مشهور، وثناه أبو عمرو الداني عليه من عدم علمه بأحواله وبعد داره عن الشرق، والتعويل على الرواية السابقة حيث لا مأخذ في رجال سندها إلا أن الخطيب حذف من آخرها بعد (تقول) مالحظة: فلزمت مجلسه حتى بلغت حاجتي وفتح الله لي ببركته وحسن نيته مافتح من العلم والمقال فأحسن الله عنى مكافأته وغفر له أه. وقد تضافرت الروايات على أن صاحب القصة هو والد أبي يوسف لا أمه كما يظهر من رواية الحسن ابن أبي مالك وعبد الحميد الحمانى أيضاً عن أبي يوسف عند الحارثى وغيره، راجع كتاب الموفق للخوارزمي وأسانیده في تلك الروايات، وكان أبو يوسف شديد الملازمة لأبي حنيفة حتى روى محمد ابن قدامة عن شجاع بن مخلد أنه سمع أبا يوسف يقول: مات ابن لى فلم أحضر جهازه ولا دفنه وتركته على جيرانى وأقربائه مخافة أن يفوتني من أبي حنيفة شيء، لاتذهب حسرته عنى، روى العباس ابن حمزة عن إسحاق بن أبي إسرائيل عن حسان بن إبراهيم أنه سمع أبا حنيفة يقول: ما لزمنى أحد مثل مالزمنى أبو يوسف ولو دام داود الطائى على الذى كان فيه لانتفع الناس به أه. وكان أبو يوسف عظيم الإجلال لشيخيه ابن أبي لسيلي وأبي حنيفة كبير البر لهما في ذلك نال بركة العلم.

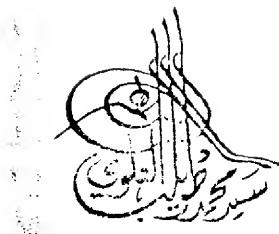


## بيئته العلمية وأهمية الكوفة بين أمصار المسلمين في ذلك العهد

كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يهتم بالكوفة جداً بعد فتح العراق حيث بناها سنة ١٧ هـ. وأسكن في أرضها فصح القبائل، وجعلها محطة رحال كبار الصحابة، ويعث إلى أهل الكوفة عبد الله بن مسعود المعروف بابن أم عبد رضى الله عنه ليعلّمهم القرآن ويفقههم في الدين، قائلاً لهم: «إنى آثرتكم على نفسي بعد الله» وماذاك إلا لكبر منزلة ابن مسعود في العلم بحيث لا يستغنى عنه الخليفة في عاصمته، وقد قال عليه السلام: «من أراد أن يقرأ القرآن غضاً كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد» وقال أيضاً: «إنى رضيت لأمتي ما رضى لها ابن أم عبد». وقال عنه عمر رضى الله عنه «كثيرون ملئ علماء». والأخبار الواردة في كتب السنة في سعة علمه وجليل مناقبه في غاية الكثرة، ومثل هذا الصحابي الجليل تولى تفقیه أهل الكوفة بجد وعناء منذ بعثه عمر إلى أواخر خلافة عثمان رضى الله عنه، وتخرج عليه عدد عظيم جداً من القراء والفقهاء في الكوفة، حتى إن على بن أبي طالب كرم الله وجهه أتعجب غاية الإعجاب بكثرة فقهانها فقال لابن مسعود: «ملأت هذه القرية علماء وفقها» بل بلغ تلاميذه وتلاميذ تلاميذه أربعة آلاف شخص هم سرج تلك القرية، وبعد انتقال على كرم الله وجهه وأقواء الصحابة رضى الله عنهم إلى الكوفة ازداد الاهتمام بتفقیه أهلها إلى أن أصبحت الكوفة لامثيل لها في أمصار المسلمين في كثرة فقهانها ومحدثيها والقائمين بعلوم القرآن وعلوم اللغة العربية فيها من حيث سكتني فصح القبائل العربية حولها وكثرة من نزل بها من كبار الصحابة رضى الله عنهم، فكبار أصحاب على وابن مسعود رضى الله عنهم بما لو دونت ترجمتهم في كتاب خاص لأتنى كتاباً ضخماً وأبلغ العجل عدد

الصحابة الذين سكنوا الكوفة فقط إلى ألف وخمسة وسبعين صاحبى فضلا عن باقى بلدان العراق، قال مسروق بن الأحد العابد الكبير : « وجدت علم أصحاب محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ينتهى إلى ستة : إلى على وعبد الله وعمر وزيد بن ثابت وأبي الدرداء وأبي بن كعب، ثم وجدت علم هؤلاء الستة انتهى إلى على وعبد الله ».

وقال ابن جرير : « لم يكن أحد له أصحاب معروفون حرروا فتياه ومذاهبه في الفقه غير ابن مسعود، وكان يترك مذهبه وقوله لقول عمر، وكان لا يكاد يخالفه في شيء من مذاهبه ويرجع من قوله إلى قوله ». وكان بين فقهاء الصحابة من يوصي أصحابه بالالتحاق إلى ابن مسعود إقراراً منهم بواسع علمه، كما فعل معاذ بن جبل رضي الله عنه حيث أوصى صاحبه عمرو بن ميمون الأودي باللحاق بابن مسعود بالكوفة، وقد روى الرامهرمي عن أنس بن سيرين أنه قال : « أتيت الكوفة، فرأيت فيها أربعة آلاف يطلبون الحديث، وأربعينات قد فقهوا أهـ ». وفي أي مصر من أمصار المسلمين غير الكوفة. تجد مثل هذا العدد العظيم للمحدثين والفقهاء؛ وفي هذا ما يدل على أن الفقيه مهمته شاقة جداً، فلا يكثرون عدد كثرة عدد النقلة، وروى أيضاً عن عفان أنه قال « ... قدمنا الكوفة فأتينا أربعة أشهر، ولو أردنا أن نكتب مائة ألف حديث لكتبناها، فما كتبنا إلا قدر خمسين ألف حديث، وما رأينا من أحد إلا مالمة إلا شريكاً، فإنه أبي علينا، وما رأينا بالكوفة لحاننا مجوزاً أهـ ». - أي متساهلاً - ويقول البخاري: لا أحصى مدخلات الكوفة. حينما يذكر سائر الأمصار بعد دخوله فيها وأنمه القراءة والعربية فيها في غاية الكثرة أيضاً، وبهذا يعلم مبلغ أهمية الكوفة في الحديث والفقه والقراءة والعربية ووجه توارث علمهم جماعة عن جماعة إلى أقدم نبع فياض، وفي هذه البيئة كان المجمع الفقهي الذي يتكون من أربعين عالماً



يرأسهم أبو حنيفة في تحقيق المسائل، وتدوينها بعد تمحيصها بالدلائل، وكان هذا مما امتازت به الكوفة، قال ابن أبي العوام: حدثني الطحاوي كتب إلى ابن أبي ثور قال أخبرني نوح أبو سفيان قال لى المغيرة ابن حمزة: كان أصحاب أبي حنيفة الذين دونوا معه الكتب أربعين رجلاً كبراً أهـ. وقال أيضاً حدثني الطحاوي كتب إلى محمد ابن عبد الله بن أبي ثور الرعيني حدثني سليمان بن عمران حدثني أسد ابن الفرات قال: كان أصحاب أبي حنيفة الذين دونوا الكتب أربعين رجلاً، فكان في العشرة المتقددين: أبو يوسف وزفر بن الهدليل ودادود الطائي وأسد بن عمرو ويوسف بن خالد السستي (أحد مشايخ الشافعى) ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة وهو الذي كان يكتبها لهم ثلاثين سنة أهـ. وقال أسد بن الفرات أيضاً بهذا السند قال لى أسد بن عمرو: كانوا يختلفون عند أبي حنيفة في جواب المسألة في يأتي هذا بجواب وهذا بجواب ثم يرفعونها إليه ويسألونه عنها في يأتي الجواب من كثب - أى من قرب - وكانوا يقيمون في المسألة ثلاثة أيام ثم يكتبونها في الديوان أهـ . وقد أنسد الصimirي إلى إسحاق بن إبراهيم أنه قال : كان أصحاب أبي حنيفة يخوضون معه في المسألة، فإذا لم يحضر عافية - بن يزيد - قال أبو حنيفة لا ترفعوا المسألة حتى يحضر عافية فإذا حضر عافية وافقهم قال أبو حنيفة أثبتوها، وإن لم يوافقهم قال أبو حنيفة : لا تثبتوها أهـ. وقال يحيى بن معين في معرفة التاريخ والعلل عن الفضل ابن دكين سمعت زفر يقول: كنا نختلف إلى أبي حنيفة، ومعنا أبو يوسف ومحمد بن الحسن، فكنا نكتب عنه، قال زفر : فقال يوماً أبو حنيفة لأبي يوسف: ويحك يا يعقوب لا تكتب كل ما تسمع مني فإني قد أرى الرأى اليوم وأتركه غداً وأرى الرأى غداً وأتركه في غده أهـ. انظر كيف كان ينهى أصحابه عن تدوين المسائل إذا تعجل أحدهم بكتابتها قبل تمحيصها كما يجب، فإذا أحطت خبراً بما سبق علمت وجاهة ما يقوله

الموفق المكي (٢٠ - ١٣٣) : أنه وضع أبو حنيفة مذهب شوري بينهم لم يستبد فيه بنفسه دونهم اجتهاداً منه في الدين ومبالغة في النصيحة لله ورسوله والمؤمنين، فكان يلقى المسائل مسألة مسألة ويسمع ما عندهم ويقول ما عنده ويناظرهم شهراً أو أكثر حتى يستقر على أحد الأقوال فيها، ثم يثبتها أبو يوسف في الأصول حتى أثبت الأصول كلها، وهذا يكون أولى وأصوب، وإلى الحق أقرب، والقلوب إليه أسكن ويه أطيب، من مذهب من انفرد فوضع مذهبه بنفسه، ويرجع فيه إلى رأيه أهـ، وطريقة أبي حنيفة في تفقيه أصحابه أنه كان عند مدارسته المسائل مع أصحابه يذكر احتمالاً في المسألة فيؤديه بكل ماله من حول وطول ثم يسائل أصحابه أعندهم ما يعارضونه به؛ فإذا وجدهم مشوا على التسليم بدأ هو بنفسه ينقض مقالاته أولاً بحيث يقنع السامعون بصواب رأيه الثاني، فيسائلهم عما عندهم في الرأي الجديد فإذا رأى أنه لاشـ، عندهم أخذ يصور وجهها ثالثاً فيصرف الجميع إلى هذا الرأي الثالث، وفي آخر الأمر يحكم لأحدها بأنه هو الصواب بأدلة ناهضة، وهذه طريقة في التفقيه امتاز بها أبو حنيفة وأصحابه كما نجد شرح ذلك في التأبيب (ص ١٤٠) زيادة على ما هنا، فأبو يوسف نشأ في العلم في مثل هذه البيئة الممتازة تحت إشراف مثل أبي حنيفة البارع في التفقيه، فصقل عقله واتسع أفق فقهه، وأثرت مواهبه، وظهرت مآثره، ب توفيق الله جل شأنه، على أن شيخه الآخر في الفقه محمد بن أبي ليلى القاضي طال أمد قضائه في الدولتين الأموية والعباسية حيث لم يكن استغناً هما - على تنافسهما - عن خبرته الواسعة في القضاء على طريقة قضاـ على ابن أبي طالب رضي الله عنه وقضاـ شريح المتـ من عهـ عمر رضي الله عنه إلى زمن الحجاج، فازداد أبو يوسف علمـ وعملـ بأحكـم القضاـ بما تلقـ من ابن أبي ليلى هذا من أحكـم القضاـ التي ورثـها من قضاـ على وشـريعـ، فيـظـهرـ من ذلكـ أنـ العـلمـ كانـ مـيسـراـ لهـ منـ كـلـ النـواـحـيـ، وكـلـ مـيسـراـ لـمـاـ خـلـقـ لـهـ.



## حافظته القوية وذكاؤه البالغ

ذكر أبو الفرج بن الجوزي أبي يوسف في جزئه في المائة الأنفاز من حفاظ هذه الأمة من جهة قوة الحفظ مطلقاً غير مقتصر على حفظ الحديث وقال إنه كان يحفظ خمسين وستين حديثاً بسماع واحد ثم يحدث بها يعني بأسانيدها وهذا الجزء يسمى (أخبار الحفاظ)، يوجد بظاهرية دمشق إلا أنه تنقصه الورقة الأولى، وقال ابن عبد البر في الانتقاء: أخبرنا أحمد بن محمد بن أحمد قال أخبرنا أحمد بن الفضل بن العباس قال أخبرنا محمد بن جرير الطبرى: «كان أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضى فقيها عالماً حافظاً ذكر أنه كان يُعرف بحفظ الحديث وأنه كان يحضر المحدث فيحفظ خمسين وستين حديثاً ثم يقوم فيمليها على الناس وكان كثير الحديث أهـ». وهو عين ما ذكره ابن جرير في ذيل المذيل، وقال الصبّرى في أخبار أبي حنيفة وأصحابه بسنده إلى الحسن بن زياد أنه قال حجاجنا مع أبي يوسف فاعتزل في الطريق فنزلنا ببشر ميسون فأتاه سفيان بن عبيدة يعوده فقال لنا: خذوا حديث أبي محمد. فروى لنا أربعين حديثاً فلما قام سفيان قال لنا أبو يوسف: خذوا ماروى لكم أورد علينا الأربعين حديثاً حفظاً على سنه وضعفه وعلته وشغله بسفره أهـ. وروى الموفق المكي بسنده إلى الحسن بن أبي مالك أنه قال: كنا نختلف إلى أبي معاوية في حديث الفقه من حديث الحجاج بن أرطاة فقال لنا أبو معاوية: أليس أبو يوسف القاضى عندكم؟ قلنا بلى. فقال: أتركتون أبي يوسف وتكتبون عنى؟ كنا نختلف إلى الحجاج بن أرطاة فكان أبو يوسف يحفظ، والحجاج يملى علينا، فإذا خرجنَا كتبنا من حفظ أبي يوسف رحمة الله. وذكر الموفق بسنده أيضاً إلى يحيى بن آدم قيل لهارون الرشيد - وكان فقيها عالماً - إنك رفعت أبي يوسف فوق المقدار وأنزلته المنزلة الرفيعة فبأى وجه نال ذلك منك قال عن معرفة مني به

فعلت ذلك وعن تجربة، والله ما امتحنته في باب من أبواب العلم إلا وجدته كاملا فيه لقد كان يختلف معنا في الحديث فكنا نكتب ولا يكتب فإذا قمنا من المجلس انضم إليه أصحاب الحديث فصححوا كتبهم عن حفظه ولقد بلغ في الفقه غاية لم يبلغها أحد (من أهل طبقته) فصغير عنده أجل الناس، ونازل عنده أفقه الناس، يقعد للناس وليس معه كتاب ولا شيء درسه بالليل مع شغله في أعمالنا فيقول: ماتريدون؟ فيقولون في باب كذا وكذا فيندفع فيه فيجيء في بيته بشيء يعجز عنه علماء زمانه، ومع ذلك عنده استقامة في المذهب وصيانة في الدين، هاتوا لي مثله أه هل يعتبر بهذا الوصف لأبي يوسف من الرشيد أمير المؤمنين فقد جمع وأوعى وقال داود بن رشيد لو لم يكن لأبي حنيفة تلميذ إلا أبي يوسف لكان له فخرًا على جميع الناس، كنت إذا رأيت أبي يوسف يتكلم في باب من أبواب العلم كأنما كان يغرفه من بحر، الحديث في وجهه، والفقه في وجهه، والكلام في وجهه، كان لا يتعذر عليه شيء من ذلك أه وقال هلال بن يحيى البصري المعروف بهلال الرأى: كان أبو يوسف يحفظ التفسير والمغازي وأيام العرب وكان أحد<sup>(١)</sup> علومه الفقه أه يعني وفقيه كما يعلمه الحاضر والبادى، وقال يحيى بن خالد في رواية الذهبي: قدم علينا أبو يوسف وأقل ما فيه الفقه وقد ملأ فقهه ما بين الخافقين أه. وقال يحيى بن معين: ما رأيت في أصحاب الرأى أثبت في الحديث ولا أحفظ ولا أصح رواية من أبي يوسف كما روى ذلك ابن أبي العوام عن الطحاوى، وقد ترجم لأبي يوسف الذهبي في تذكرة الحفاظ في عداد حفاظ الحديث كما ألف جزءاً خاصاً في مناقبه رضى الله عنه، وهو مطبوع، وروى الصيمرى بطريق الطحاوى عن ابن أبي عمران، أن

(١) هكذا في جزء الذهبي، وقع في بعض الكتب (أقل علومه) ولعله تحريف أو مبالغة (زا).



أبا يوسف دخل على الحجاج بن أرطاة وهو قاضي الكوفة فسأله عن جنين الأمة فقال له الحجاج: فيه نصف عشر قيمة أمه فقال له أبو يوسف: أليس جنين الحرة إذا وقع من الضربة ميتاً ففيه غرة وإن وقع حياً ثم مات فيه الديبة. فقال الحجاج نعم، قال أبو يوسف فأنت قلت الأمر فجعلت في جنين الأمة إذا كان ميتاً أكثر مما يجب فيه فإذا كان حياً ومات بعد ذلك لأنك قد يكون قيمته حياً درهماً وقيمة أمه مائة درهم فقال له الحجاج إذا كان مثل هذا فلا تلقيه إلى بحضرة الناس يابني. وروى الصميري بسنده أن أباً يوسف قال لريبيعة الرأى (شيخ مالك) ما تقول في عبد بين اثنين اعتقد أحدهما قال لا يجوز عتقه قال لم؟ قال: لأن هذا ضرر وقد جاء لا ضرر ولا ضرار. قال فإن أعتقد الآخر قال جاز عتقه. قال تركت قولك، إن كان الكلام الأول لم يعمل شيئاً ولم يقع له عتق فقد أعتقد الثاني وهو عبد فسكت أهـ. وروى الطحاوي عن ابن أبي عمران عن ابن سماعة عن أبي يوسف نحوه وفي هذا القدر كفاية في الإشارة إلى قوة حفظه وباهر ذكائه.

### بعض شيوخ أبي يوسف في الفقه والحديث

وقد تفقه أبو يوسف في أحكام القضاء على محمد بن أبي ليلى القاضي ولازم أبي حنيفة في الفقه والحديث حتى تخرج عليهما في الفقه وأدلة الأحكام، وكان باراً بهما وناشرًا لعلمهما حتى حكى أحمد بن عمار ابن أبي مالك عن أبيه في أبي يوسف أنه لواه لم يذكر أبو حنيفة ولا ابن أبي ليلى أهـ. وهذا غلو لا يرضاه أبو يوسف نفسه بل لواهما لما ارتفع لأبي يوسف شأنه، وهو القائل: ما كان في الدنيا مجلس أجلسه أحب إلى من مجلسي أبي حنيفة وابن أبي ليلى فإني مارأيت فقيها أفقه من أبي حنيفة ولا قاضياً خيراً من ابن أبي ليلى. كما أخرجه الصميري بسنده إليه. نعم كان تلميذًا باراً لهما ينشر عليهما ويدعو لهما بل كان

يدعو لأبي حنيفة بالمعفورة دبر كل صلاة قبل والديه كما ورد بطرق عنه فبارك الله في علمه، على أن عمار بن أبي مالك ضعفه أبو الفتح الأزدي وأقره عليه الذهبي وبين حجر؛ وقد ذكر يوسف بن أبي سعد أن أبي يوسف قال: «اختلفت إلى أبي حنيفة تسعًا وعشرين سنة ما فاتتنى صلاة الغداة» كما في المئية والنافع الكبير، وروى الصميري بسنده إلى أبي يوسف أنه قال: «صحيحت أبي حنيفة سبع عشرة سنة لا أفارقها في فطر ولا أضحي إلا من مرض». ولعل هذه الرواية لمدة الملازمة الكلية، والأولى في الاختلاف إليه في الصباح مع التردد إلى شيوخ آخرين في باقي اليوم، فنسرد هنا بعض شيوخ أبي يوسف في العلوم، وهم : أبيان ابن أبي عياش، والأحوص بن حكيم، وأبو إسحاق الشيباني (سليمان)، وإسرائيل بن أبي إسحاق يونس، وإسماعيل بن إبراهيم بن المهاجر الجلبي، وإسماعيل بن أمية، وإسماعيل بن أبي خالد، وإسماعيل ابن عليه، وإسماعيل بن مسلم، وأبيوبن عتبة، وبيان بن بشر، أبو بكر ابن عبدالله الهذلي، وثبت أبو حمزة الشمالي - من رجال الترمذى - وابن جريج عبدالملك، وأبو جناب يحيى الكلبي، والحجاج بن أرطاة، وحريز بن عثمان، والحسن بن حى، والحسن بن دينار؛ والحسن بن عبدالملك ابن ميسرة، والحسن بن على بن عمارة، وحسين بن عبد الرحمن السلمي، وحسين بن عمرو بن ميمون، وحنظلة بن أبي سفيان، وخصيف بن عبد الرحمن، ودادود بن أبي هند، وروح بن مسافر، والسرى بن إسماعيل وسعيد بن أبي عروبة، وسعيد بن المربزيان، وسعيد بن مسلم، وسعيد بن يحيى اللخمي، وسفيان بن عيينة، وأبيوسفيان بن العلاء، وسلامان التيمى، وسلامان بن مهران الأعمش، وسماك بن حرب، وطلحة بن يحيى، وطارق بن عبد الرحمن، وعاصم ابن أبي النجود، وعاصم الأحول، وعبد الله بن سعيد المقبرى، وعبد الله ابن على، وعبيد الله بن عمر، وأخوه عبدالله بن عمر، وعبد الله



ابن المحرر، وعبد الله بن واقد، وعبد الله بن الوليد المدنى، وعبد الله  
ابن أبي حميد، وعبيدة بن أبي رانطة، وعبد الرحمن بن ثابت،  
وعبد الرحمن بن عبد الله المسعودى، وعبد الرحمن بن معمر، وعبد الملك  
ابن ميسرة، وعتبة بن عبد الله، وعطاء بن السائب، وعطاء بن عجلان،  
والعلاء بن كثير، وعمرو وبن دينار، وعمرو بن عثمان، وعمرو  
ابن المهاجر، وعمرو بن ميمون بن مهران وعمرو بن يحيى بن عمارة،  
وعمر بن نافع، وغالب بن عبيد الله، وغيلان بن قيس الهمданى، والفضل  
ابن مرزوق، وفطر بن خليفة؛ وقيس بن الريبع، وقيس بن مسلم، وكامل  
ابن العلاء؛ والليث بن سعد، وليث بن أبي سليم، ومالك بن أنس؛ ومالك  
ابن مغول، ومجالد بن سعيد، ومحمد بن إسحاق صاحب المغازى، ومحمد  
ابن أبي حميد، ومحمد بن السائب الكلبى، ومحمد بن سالم، ومحمد  
بن طلحة، ومحمد بن عبد الله بن عمرو بن شعيب، ومحمد بن عبيد الله  
العرزمى، ومحمد بن عمرو بن علقمة، ومسعر بن كدام، ومسلم الخزامى،  
ومطرف ابن طريف، وأبو معشر، ومغيرة بن مقسم، ومنصور بن المعتمر،  
والنهال ابن خليفة، وميسرة بن معبد. ونافع مولى بن عمر، ونصر  
بن طريف، وبن أبي نجيع عبد الله والنعeman بن ثابت وورقاء الأسى،  
والوليد بن عيسى، وهشام بن عروة وهشام بن سعيد، ويحيى بن أبي  
أنيسة، ويحيى ابن سعيد الأنصارى، ويحيى بن عبد الله التيمى،  
ويحيى بن عمرو ابن سلمة ويزيد أبو خالد، ويزيد بن أبي زياد، ويونس  
ابن أبي إسحاق، وغيرهم من حملة العلم من رجال الحجاز والعراق وسائر  
البلدان، وبينهم من يذكر بضعف عند بعض النقاد من الرواة، إلا أن  
للفقهاء نظراً خاصاً في الرجال باعتبار موارد أخبارهم ونشأ كلام  
المتكلمين فيهم، فلا يسايرون المتعنتين من أهل الجرح ومقديهم على  
إسرافهم في التجريح بمجرد نظرهم في الرأى والكلام، ولا سيما الذين  
عاشروهم ودرسوها أحواهم عن كثب فهم أدرى بأحوال شيوخهم الذين

حالطوهم من ضبط وإتقان أو غلبة وهم ونسيان أو عدالة أو قلة دين بل يزورن ذلك كله بميزان العدل غير مسترسلين في التجريح كفعل كثير من النقلة من ضيق أفق هؤلاء في إدراك المسائل التي كان النقاش يجري فيها بين أهل الدرية وأصحاب الرواية والجامعين بينهما، وكم من راو قبله الإمام الشافعى رضى الله عنه أيضاً لذلك مع تشدد بعض الروا فيه.

### إقباله العظيم على العلم وتعلمه وصبره مع المتفقهين عليه وجملة من الذين أخذوا الحديث والفقه عنه

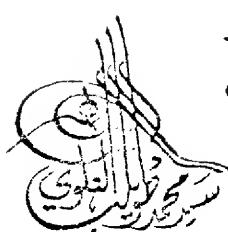
قال الحسن بن زياد: كنت اختلف إلى زفر وإلى أبي يوسف في الفقه وكان أبو يوسف أوسع صدراً بالتعليم من زفر فكانت أبداً يزفر فأسئلته عن المسألة التي تشكل على فيفسرها لي فلا أفهمها فإذا أعييته قال: ويحك مالك صناعة مالك ضيعة؟ ما أحسبك تفلع أبداً. قال فأخرج من عنده وقد فترت واغتممت فأتى أبي يوسف فيفسرها لي فإذا لم أفهمها قال لي ارفق، ثم يقول لي: أنت الساعة مثلك حين بدأت؟ فاقول له: لا، قد وقفت منها على أشياء وإن كنت لم أستتم ما أريد. فيقول لي: فليس من شيء ينقص إلا يوشك أن يبلغ غايته، اصبر فإني أرجو أن تبلغ ماتريد. قال الحسن بن زياد فكانت أعجب من صبره، وكان أبو يوسف يقول لأصحابه: «لو استطعت أن أشاطركم مافي قلبي لفعلت». وقد بلغ به الاهتمام بتعليم العلم إلى أن يتحدث عن العلم وتعليم المسائل وهو في حالة الاحتضار، وقد روى إبراهيم بن الجراح أن أبي يوسف مرض فأعييته أعوده فوجده مغمى عليه فلما أفاق قال لي يا إبراهيم أيا أفضل في رمي الجمار أن يرميها الرجل راجلاً أو راكباً فقلت راجلاً فقال لي أخطأت فقلت راكباً، فقال أخطأت. ثم قال إما ما كان منها يوقف عنده للدعا، فالأفضل أن يرميه راجلاً وأما ما كان لا يوقف عنده فالأفضل أن



يرمي راكباً. ثم قمت من عنده فما بلغت باب داره حتى سمعت الصراخ عليه وإذا هو قد مات رحمة الله عليه. كما في كتاب بن أبي العوام بسانديه، ونحوه في كتاب الصميري بطريق أبي عبيد عن إبراهيم ابن الجراح؛ وفيه: قلت في مثل هذا الحال؟ قال لا بأنس بذلك ندرس فينجو به ناج. ثم علل عدم الركوب في موضعه بكونه أشد للتمكن وأغزر للدعا، وعلل الركوب في موضعه بكونه أسرع في التنجي. ونال بهذه المصاورة بركة العلم، فجاز رضي الله ورسوله ورضي العلماء. فمن الذين أخذوا عنه أو تلقوا عليه: إبراهيم بن الجراح المازني القاضي، وإبراهيم بن سلمة الطيبالي، وإبراهيم بن يوسف بن ميسون البليخي، وأبو إبراهيم بن معبد، وأحمد بن حنبل - كتب عنه ثلاثة قماطرون من العلم -، وأحمد بن محمد بن عيسى السكوني، وأحمد بن منيع الحافظ، وأسحاق بن الفرات الكندي، وأسحاق بن أبي إسرايل، وأسد بن الفرات - مدون مذهب مالك قبل سحنون - ، وإسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة، وإسماعيل بن الفضل، وأشرف بن سعيد النيسابوري ويشار بن موسى الخفاف البصري، وبشر بن غياث<sup>(١)</sup> أبو عبد الرحمن المرسي - بفتح

(١) تابع المعزلة في مسألة خلق القرآن فزجره أبو يوسف ولم ينجزر، وكان الواجب أن لا يخوض في هذه المسألة وإن كان مراده ما بين الدفتين وما في السنة الثانية، فأسقطه النقاد على براعته في الفقه، وخصوصه يظهر اتجاههم في «نقض الدارمي» المنشور قبل سنتين، وقال عبد القاهر البغدادي في أصول الدين (٣٠٨) : فاما المرسي من أصحاب أبي حنيفة فإياها وافق المعزلة في خلق القرآن وأكفرهم في خلق الأفعال ا.هـ وقال ابن تيمية في منهاجه (٢٥٦ - ١) : كان من المرجحة ولم يكن من المعزلة ا.هـ وتنسب إليه بدع والله أعلم بش甿تها عنه. وروى ابن زنجيره عن أحمد بن حنبل قال : كت في مجلس أبي يوسف القاضي حين أمر ببشر المرسي فجر برجله فأخرج ثم رأيته بعد ذلك في المجلس فقلت له: على ما فعل بك رجعت إلى المجلس؟ قال: لست أضيع حظي من العلم بما فعل بي بالأمس ا.هـ. وأسند ابن أبي العوام بطريق الطحاوي أن أبي يوسف كان يقول لبشر المرسي: أى رجل أنت لولا رأيك السوء ا.هـ. وقال الصميري: قوله تصانيف وروايات كثيرة عن أبي يوسف وكان من أهل الورع والzed غير أنه رغب الناس عنه في ذلك الزمان لاشتهاره بعلم الكلام وخوضه في ذلك وبينه أخذ حسين التجار مذهب ا.هـ. ونزل عنده الشافعى ببغداد فى إحدى الرحلات (ز).

وتغريب عند الجمهور، وبكسر وتشديد عند الصفاني - ، وبشر ابن المعلى. وبشر بن الوليد الكندي، وبشر بن يزيد أبي الأزهر النيسابوري، وأبو بكر ابن أخت أبي يوسف، وتوبة بن سعد المروزي، وجعفر بن يحيى البرمكي، والحسن بن أيوب أبو على النيسابوري والحسن بن زياد اللؤلؤي، والحسن بن زياد بن عثمان بن حماد الزيادي أبو حسان، والحسن بن شبيب، والحسن بن أبي مالك، والحسن بن مسهر، والحسين بن إبراهيم بن الحر البغدادي إشكاب، والحسين بن حفص الأصفهانى والحسين بن الوليد، وحفص الفرد، وحماد بن دليل، وحيان ابن بشر بن المخارق، وخالد بن صبيح، وأبو الخطاب كاتب أبي يوسف، وخلف بن أيوب البلخى، وداود بن رشيد الخوارزمى، وسعيد بن الربيع الھروي أبو زيد، وسورة بن الحكم، وسهل بن مزاحم، وشجاع بن مخلد، وشاعيب بن سليمان الكيسانى، وشقيق بن إبراهيم البلخى، وعباس ابن الوليد، وأبو العباس الطوسي، وعبد الله بن عمر بن غانم الرعينى، وعبد الرحمن بن عبد الله العمرى، وعبد الرحمن بن مسهر، وعبد الرحمن ابن مهدى، وعبدوس بن بشر الرازى وعثمان بن بحر الجاھظ، وعثمان ابن حکیم، وعزّم بن فروة، وعاصام بن يوسف البلخى، وعلى بن الجعد الجوهري الحافظ - صاحب المعديات المشهورة - ، وعلى بن حجر المروزى، وعلى بن حرملة الكوفى، وعلى بن خشرم، وعلى بن صالح الجرجانى، وعلى بن صبيح، وعلى بن عمروس القرطى، وعلى بن المدينى، وعلى ابن سلم الطوسي، وعمار بن عبد الملك أبو اليقظان المروزى، وعمير ابن حماد، وعمرو بن أبي عمرو الحرانى، وعمرو بن محمد الناقد، وعمرو بن الوليد الأعصف، وفرات بن نصر الھروي، وفرج بن عبد الله مولى أبي يوسف. والفضل بن حاتم، والفضل بن غانم، والفضىيل ابن عياض، والقاسم بن الحكم العرنى، وقتيبة بن أسد، ومحمد ابن إبراهيم بن أبي سكينة، ومحمد بن بكر بن خالد القصير أبو جعفر كاتب أبي يوسف، ومحمد بن الحسن الشيبانى، ومحمد بن خالد الحنظلى



الرازي، ومحمد بن أبي رجا، الخراساني ومحمد بن سماعة التميمي، ومحمد بن الصباح، ومحمد بن عمرو بن السري المصري، ومخايل ابن خالد، والعلى بن منصور الرازي، والوجه أبو عمرو المروزى؛ وموسى ابن سليمان الجوزجاني، وأبو موسى الأنصاري، وابن أبي نجدة، ونصر ابن عبد الكريم البلخي، ووكيع بن الجراح، وهشام بن عبد الملك أبو الوليد الطيبالسي، وهشام بن عبيد الله الرازي - لينوه في روایته للفقه، وهشام بن معدان كاتب أبي يوسف، وهلال بن يحيى الرأى البصري المعروف بهلال الرأى - صاحب أحكام الوقف، والهيثم ابن خارجة، والهيثم بن موسى ويحيى بن آدم، ويحيى بن عبدالصمد، ويحيى بن معين، ويحيى بن يحيى النيسابوري وابن أبي يوسف يوسف القاضى - راوى كتاب «الأثار» لأبي يوسف عن أبيه، وكثير سواهم، وفيهم من شارك أبي يوسف في الأخذ عن أبي حنيفة وفيهم أيضاً من شارك محمد بن الحسن في الأخذ عن أبي يوسف ثم أخذ عن محمد بن الحسن. وتتفق عليه عدد كثير كما يقول الذهبي وأخذ عنه أئمة كما ترى والشافعى إنما يروى عنده في الأم والمسند بواسطة محمد ابن الحسن كما في حديث بيع اللولا، ولم يجتمع به كما جزم به ابن تيمية وابن حجر والسخاوى وإن عاصره. وأما ما فى بعض مسانيد أبي حنيفة من رواية الشافعى عن أبي يوسف فسبق قلم عن يوسف بدون (أبي) وهو يوسف بن خالد السمعى، والله أعلم.

## منزلته في الاجتهد وبعده نوره في التأصيل والتفریح

والاجتهد هو استفراج المجهود في استنباط الحكم الفرعى عن دليله، وشرط مطلقه علم الكتاب بمعانيه شرعاً ولغة، إفراداً وتركيباً، سليقة أو تعلماً، وعلم السنة متنا وسنتا، وعلم موارد الإجماع ووجوه القياس الشرعى إلى غير ذلك ما هو مبسوط في أصول الفقه، وأبو يوسف كان من أخذاد أركان المجمع الفقهي الذي كان يرأسه أبو حنيفة

في الكوفة وكان يشارك الجماعة بقسط وافر في تحقيق المسائل، وتدقيق الدلائل وتدوين الأجرية الممحضة إلى وفاة أبي حنيفة تسعًا وعشرين سنة مع بعض فترات يسيرة انقطع فيها عن مجلس أبي حنيفة، ولا زمه سبع عشرة سنة بلا انقطاع أصلًا فمثل أبو يوسف في ذكائه المفرط وحافظته الخارقة للعادة وأقباله الكلى على العلم إذا لازم ذلك المجلس بتلك المواهب ويتلك الشابرة لابد من أن تثمر مواهبه ويعلو شأنه في الاجتهد ويحوز مرتبة الاجتهد المطلق وإن حافظ على انتسابه لأبي حنيفة عرفاناً لجميل أستاذه عليه في تكوينه العلمي، وقد شهد له أبو حنيفة أنه أعلم أهل الأرض في طبقته كما روى الطحاوي بسنده عن أسد بن الفرات على ما في تاريخ الخطيب، وشهد له الحافظ الفقيه على بن الجعد - صاحب الجعديات المشهورة - بأنه ما رأى مثله وقال ابن أبي عمران شيخ الطحاوي: وقد رأى على بن الجعد الشورى والحسن بن صالح وما كان وابن أبي ذئب واللبيث سعد وشعبة بن الحجاج أهـ. كما أنسنه الصميري فيكون بهذا الكلام فضله عليهم. وقول الأعمش له أنتم الأطباء ونحن الصيادلة. عند جوابه استنباطاً من حديث بريدة الذي كان حدثه به، وقوله له أيضاً إنني رويت هذا الحديث قبل أن يجتمع أبوياك ولم أعرف تأويله إلا الساعة، شهادة له بدقة الاستنباط أيضاً. بل قال طلحة بن محمد ابن جعفر الشاهد: «هو أفقه أهل عصره ولم يتقدم عليه أحد في زمانه». وقال يحيى بن خالد: «قدم علينا أبو يوسف، وأقل مافيته الفقه، وقد ملا بفقهه ما بين الخافقين»، وقال عبد الله بن داود الخريبي الحافظ: كان أبو يوسف قد اطلع على الفقه اطلاعاً، يستأله كيف يشاء، كما أخرجه ابن أبي العوام بسنده إليه، وكان يشهد له أبو حنيفة بالغلبة في مناظراته مع زفر بن الهذيل المعروف ببالغ الذكاء وقوة الحاجاج كما ورد بطرق عنه، وقوة حفظه مضرب الأمثال، وسعته في معرفة الآثار وشدة تمسكه بها موضع اتفاق، فلا يكون بلوغ مثله لدرجة الاجتهد المطلق موضع تردد.

ومن المعروف تقسيم المجتهدين إلى مجتهد مطلق مستقل غير منتب، ومجتهد مطلق منتب ومجتهد مقيد بمذهب يجتهد فيه على أصول إمامه كما ذكره ابن حجر المكي في «شن الغارة» ونقله بنصه عبدالحفي اللكتني في «النافع الكبير» وجرى عليه أحمد بن عبد الرحيم الدهلوi في «الإنصاف في أسباب الخلاف» وإن لم يوفيا البحث حقه من التمحيص، ومع ذلك هو أقرب إلى الصواب مما عمله ابن الكمال الوزير في سرد درجات للفقه وتوزيع الفقهاء عليها - سواء كان له سلف في ذلك أم لم يكن - ولم يصب في أحد من الأمرين لافى ترتيب الطبقات ولا في توزيع الفقهاء عليها، وإن لقى استحساناً من المقلدة بعده، وكان في نفس الشيخ عبد الحفي اللكتني وقفة في صنيع ابن الكمال، وقد شفى ما في نفسه عمل الناقد العصامي الشهاب المرجاني في كتابه (ناظورة الحق) من تعقيب يهدم الأمرين: الترتيب والتوزيع معاً فعاد الأمر إلى نصابه بتحقيقه فجزاه الله عن العلم خيراً، وأنقل هنا في الهاشم<sup>(١)</sup>

(١) الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين. اعلم أن الفقهاء على سبع طبقات (الطبقية الأولى) : طبقة المجتهدين في الشرع كالأئمة الأربعاء ومن سلك مسلكهم في تأسيس قواعد الأصول واستنباط أحكام الفروع من الأدلة الأربعية: الكتاب والسنة والإجماع والقياس، على حسب تلك القواعد من غير تقليد أحد في الفروع والأصول.

(الثانية) : طبقة المجتهدين في المذهب كأبي يوسف ومحمد وسائر أصحاب أبي حنيفة - رحمهم الله - القادرين على استخراج الأحكام عن الأدلة المذكورة على حسب القواعد التي قررها أستاذهم أبو حنيفة رحمة الله عليه وعيتها فإنهم وإن خالقوه في بعض الأحكام الفرعية لكنهم يقلدونه في قواعد الأصول، وبه يمتازون عن المعارضين في المذهب ويفارقونهم كالشافعيين ونظائرهم المخالفين لأبي حنيفة رحمة الله عليه في الأحكام غير المقلدين له في الأصول.

(الثالثة) : طبقة المجتهدين في المسائل التي لا روایة فيها عن صاحب المذهب كالخصاف وأبي جعفر الطحاوي وأبي الحسن الكربلائي وشمس الأئمة الحلواني وشمس الأئمة السرخسي وفخر الإسلام البزدوي وفخر الدين قاضي خان وغيرهم فإنهما لا يقدرون على المخالفة للشيخ لا في الفروع ولا في الأصول لكنهما يستنبطون الأحكام في المسائل التي لانص فيها عنه على حسب أصول قررها ومتضمن قواعد بسطها.

رسالة ابن الكمال في طبقات الفقهاء بنصها للاطلاع على الترتيب والتوزيع المردودين كما سأناقل في آخر كتابي هذا نص تعقيب المرجاني على طوله للحاجة الماسة إلى الإيقاظ لكترة المغتربين بكلام ابن الكمال. وإنزال أبي يوسف وأمثاله إلى درجة المجتهد في المذهب كما فعل ابن الكمال خط لمنزلتهم وبخس لحقهم وإخسار في الميزان عند من يعرف مقادير الرجال، ولذا قال المرجاني في أبي يوسف وزفر ومحمد بن الحسن: «وَحَالُهُمْ فِي الْفَقِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَرْفَعَ مِنْ مَالِكَ وَالشَّافِعِيْ وَأَمْثَالَهُمَا فَلَيُسَاوِيَا بِدُونِهِمَا» - كما سيأتي - والحق أن الاجتهاد له طرفان أعلى وأدنى وفيما بين الطرفين درجات متفاوتة جد التفاوت ومنازل متخالفة كل التخالف فلا تظهر منزلة الفقيه بمجرد عده من طبقة أهل الاجتهاد المطلق المستقل، وكم بين الذين حافظوا على الانتساب من هو أعلى منزلة

(الرابعة) : طبقة أصحاب التخرج من المقلدين كالرازي وأصحابه فإنهم لا يقدرون على الاجتهاد أصلاً لكنهم لا يحتاطون بالأصول وضيئلهم للأخذ يقدرون على تفصيل مجلل ذي وجهين وحكم بهم محتمل لأمررين متقول عن صاحب المذهب أو واحد من أصحابه المجتهدين برأيهما ونظيرهم في الأصول والمتأسية على أمثاله ونظائره من الفروع، وما يقع في بعض الموضع من الهدایة من قوله كذا في تخرج الكرخي وتخرج الرازي من هذا القبيل.

(الخامسة) : طبقة أصحاب الترجيح من المقلدين كأبي الحسين القدرى وصاحب الهدایة وأمثالهما، و شأنهم تفضيل بعض الروايات على بعض آخر بقولهم: هذا أولى؛ وهذا أصح درایة، وهذا أصح روایة وهذا أوفى للقياس، وهذا أرقى للناس.

(السادسة) : طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الأقوى والقوى والضعف وظاهر المذهب وظاهر الرواية، والروايات النادرة، ك أصحاب المتون المعتبرة من التأخرين كصاحب الكنز وصاحب المختار وصاحب الرقاية وصاحب المجمع وشأنهم أن لا ينقلوا في كتبهم الأقوال المردودة والروايات الضعيفة.

(السابعة) : طبقة المقلدين الذين لا يقدرون على ما ذكر ولا يفرقون بين العجاف والسمين، والشمال من اليمين، بل يجمعون ما يجدون وهم كمحاطب لبل فالويل لهم ولن قلدhem كل الويل. والحمد لله أولاً وأخراً. قمت الرسالة في طبقات الفقهاء، لابن الكمال الوزير.

من الذين حاولوا الاستقلال على أن الاستقلال بالمعنى الصحيح لا يوجد بين الأئمة المتبوعين المعروفيين، فضلاً عنهم لأن أبا حنيفة تابع في معظم اتجاهه طريقة فقهاء العراق من أصحاب على وابن مسعود رضي الله عنهم وأصحابهم ولاسيما إبراهيم النخعي وأما مالك ابن أنس فيجري على منحى ابن عمر وزيد بن ثابت رضي الله عنهم وأصحابهما وأصحابهما إلى الفقهاء السبعة بالمدينة وأصحابهم ولاسيما ربيعة الرأي، وأما الشافعى فقد حذى ابن عباس رضي الله عنهما وأصحابه وأصحاب أصحابه بمكة كمسلم بن خالد وغيره مع الاعتراف من البحرين فقه العراق وفقه الحجاز على المنهجين، وكان في قديمه محافظاً على انتسابه لمالك، إلى أن رد عليه عيسى بن ابىان. وفي جديدة<sup>(١)</sup> كان على استقلاله يغلب عليه مسائل محمد. وموافقة المجتهد للمجتهد ليست من تقليده له بل من معرفته للحكم بدليله كمعرفة الآخر، وليس ادعاء ابن خزيمة وابن المنذر أنهما ماقلدا أحداً منذ بلغا الحلم برأفهما فوق المجتهدين المتسبيين إلى مستوى المستقلين في الاجتهاد في الحقيقة، والأول هو الذي ساعد محمد بن عبد الحكم في ردّه على الشافعى ردّاً قاسياً، والثانى يرمى بعزو المسائل إلى غير قائلها ويتقوية الضعف وتضعيف القوى، وقد نقل عن أبي بكر القفال وأبي على ابن خيران والقاضى حسين أنهم قالوا لسنا مقلدين للشافعى بل وافق رأينا رأيه، وليس هذا برافعهم أيضاً إلى طبقة الإمام الشافعى رضي الله عنه كما هو ظاهر، وليس للتأخر نكران جليل المتقدم عليه بسببه فى تدوين العلم وأخذته عنه، وقال أبو الوليد عند تحديثه عنمن بلغ درجة الاجتهاد وجمع إليه سائر العلوم - في المذهب المالكي - : ولم تحصل هذه الدرجة بعد مالك إلا لإسماعيل<sup>(٢)</sup> القاضى كما نقله ابن فردون،

(١) أى منهجه الجديد بعد أن أتى مصر.

(٢) ومع إطراه الباقي لإسماعيل القاضى هكذا يقول داود الظاهري كلمة في إسماعيل خارجة عن الإنصاف (أ).

وأين هذا من ادعاء ابن عرفة الاجتهاد لبعض شيوخه مع اختلاف المالكية في ابن القاسم هل هو مجتهد في المذهب أم مقلد لمالك ثم على ما هو مسروح في ترجمتي أبي زيد وأبي موسى أبني الإمام التلمساني المالكي، وترى النووي ينقل في تهذيب الأسماء واللغات في ترجمة المزني عن إمام الحرمين قوله:

«أرى كل اختيار للمزني تخرجا - فيلحق بالذهب - فإنه لا يخالف أقوال الشافعى لا كأبى يوسف ومحمد فانهما يخالفان أصول صاحبهما أه.» فيكون المزني في نظره في طبقة المجتهد في المذهب، وأبو يوسف ومحمد فوق مرتبة المجتهد في المذهب لظهور مخالفتهما للإمام في الأصول والفروع وإن حافظا على انتسابهما له عرفانا بجميله العظيم عليهما، وأما قول القائل إنهما لا يقولان بقول إلا إذا كان قولها سمعاه منه فستتحدث عنه في فصل خاص إن شاء الله تعالى.

## ثناء أهل العلم على أبو يوسف

ترجم له الذهبي في تذكرة الحفاظ في عداد حفاظ الحديث ثم قال: وله أخبار في العلم والسيادة قد أفردت وأفردت صاحبه محمد بن الحسن رحمة الله في جزء، وجزءه في مناقب أبي يوسف مطبوع. سرد فيه الذهبي جملة صالحة من مناقبه تحت عنوان. (ثناء الأمامة على أبي يوسف). وقال: ذكر أسد بن الفرات عن محمد بن الحسن قال: مرض أبو يوسف فعاده أبو حنيفة فلما خرج قال: إن ميت هذا الفتى فهو أعلم من عليها وأومنا إلى الأرض. عباس الدورى سمعت أحمد بن حنبل يقول: أول ما كتبت الحديث اختلفت إلى أبي يوسف القاضى فكتبت عنه<sup>(١)</sup> ثم اختلفت بعد إلى الناس. قال: وكان أبو يوسف أميل إلينا من أبي حنيفة

(١) وما كتبه عنه نحو ثلاثة قماطير في ثلاث سنوات كما سبق (ز).

ومحمد إبراهيم بن أبي داود البرلسى، سمعت يحيى بن معين يقول: مارأيت فى أصحاب الرأى أثبت فى الحديث ولا أحفظ ولا أصح رواية من أبي يوسف.. عباس الدورى. سمعت ابن معين يقول: أبو يوسف صاحب حديث صاحب سنة. محمد بن سماعة، عن يحيى بن خالد قال: قدم علينا أبو يوسف وأقل ما فيه الفقه، وقد ملأ بفقهه ما بين الحافقين. (وسبق تمام كلامه). بشر بن الوليد سمعت أبي يوسف يقول: سألنى الأعمش عن مسألة فأجبته عنها، فقال لي: من أين قلت هذا؟ قلت لحديث حدثناه أنت. فقال يا يعقوب إنى لأحفظ هذا الحديث قبل أن يجتمع أبواك فما عرفت تأويله إلا الآن. ابن الثلوجى، سمعت عبد الله ابن داود الخربى يقول: كان أبو يوسف قد اطلع على الفقه أو العلم اطلاعاً يتناوله كيف يشاء. عمرو بن محمد الناقد قال ما أحب أن أروى عن أحد من أصحاب الرأى إلا عن أبي يوسف فإنه كان صاحب سنة. حنبل سمعت أحمد بن حنبل يقول: أبو يوسف كان منصفاً في الحديث. أبو خازم القاضى عن بكر العمى، عن هلال الرأى قال: كان أبو يوسف يحفظ التفسير والمغازي وأيام العرب، وكان أحد علومه الفقه. قال المزنى: كان أبو يوسف أتبعهم للحديث. أحمد بن عطية سمعت محمد بن سماعة يقول: كان أبو يوسف يصلى بعدما ولى القضاة كل يوم مئتي ركعة. عباس سمعت يحيى بن معين يقول: كان أبو يوسف يحب أصحاب الحديث ويعيل إليهم. عبد الله بن على المدىنى، سمعت أبي يقول كنا نأتى أبي يوسف لما قدم البصرة سنة ثمانين ومائة فكان يحدث عشرة أحاديث عشرة رأى، وأراه قال: ما أجد على أبي يوسف إلا حديثه عن هشام بن عروة في الحجر<sup>(١)</sup> وكان صدوقاً له. مانقلته من هذا الفصل في جزء

(١) ومن راجع التلخيص الحبير (٢٤٩) وسنن البيهقي (٦١ - ٦٦) علم أنه لم ينفرد به بل له متابع (زا).

الذهبي في مناقب أبي يوسف وعند الحارثي بسنده عن الحسين بن الوليد: كان أبو يوسف إذا تكلم يدهش الإنسان ويحير من دقة كلامه، ورأيته يوماً يتكلم في مسألة غامضة فمر في تلك المسألة مرور السهم ولم يفهم من حضره من كلامه شيئاً من دقته فتعجبنا منه كيف سخر الله له هذا الشأن وكيف سهل له اهـ.

وقال أبو القاسم شرف الدين بن عبد العليم القرطبي في الفصل الذي خصه بمناقب أبي يوسف في آخر كتابه «قلائد عقود العقيان في مناقب أبي حنيفة النعمان»: وأسند الصimirي عن الحسن بن أبي مالك قال سمعت أبي يوسف يقول ماحصلت صلاة إلا دعوت الله لأبي حنيفة رحمة الله واستغرت له. قال وكان على بن صالح إذا حدث عن أبي يوسف يقول حدثني أفقه الفقهاء وقضى القضاة وسيد العلماء أبو يوسف. وقال بشر بن الوليد لمستمليه يوماً وقد قال خبركم يعقوب فقال: ألا تعظمه ألا تخنه فلاني مارأيت مثله. (وقد رأى ابن أبي ذتب وشعبة ومن دونهما). وأسند عن الطحاوي قال سمعت ابن أبي عمران يقول: أملأ علينا على ابن الجعد وقال أخبرنا أبو يوسف - وكان مجلسه حافلاً من الناس - فقال رجل يا أبي الحسن أتذكر أبي يوسف؟ قال فكانه وقع في قلب على ابن الجعد أنه أراد بذلك مالاً ينبغي أن يريد مثله بأبي يوسف، فقال له على : إذا أردت أن تذكر أبي يوسف فاغسل فمك بأشنان وماه حار ثم قال والله مارأيت مثله (وابن أبي ذتب والليث بن سعد وشعبة والحسين بن صالح ومالكاً وابن أبي ذتب) وابن الحجاج، وقال القرطبي أيضاً عن أبي يوسف. ثقة صدوق وثقة النسائي. قال أحمد بن كامل الشجري - مؤلف أخبار القضاة وصاحب ابن جرير - : لم يختلف يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وعلى ابن المديني في ثقته في النقل - وقال ابن جبان في كتاب الثقات له في

ترجمة أبي يوسف على ذلة لسانه في أصحابنا: «كان شيخاً متقدناً  
ولسنا من يوهم الرعاع مالا نستحله ولا من يحيط بالقدر في إنسان وإن  
كان لنا مخالفًا بل نعطي كل إنسان ما كان يستحقه من العدالة والجبر  
فأدخلنا زفر وأبا يوسف في الثقات لما تبين عندنا من عدالتهم في  
الأخبار، وأدخلنا من لا يشبههما في الضعف، بما صرخ عندنا مما لا يجوز  
الاحتجاج به» ثم ذكر وفاة أبي يوسف ووفاة ابنه يوسف ثم قال: سمعت  
ابن قحطبة يقول سمعت محمد بن الصباح يقول: وقيل له: لم لم تكتب  
عن هشيم؟ قال: لأنني لم أنصرف يوماً من مجلس هشيم فسئلته عن  
مسألة فلم أحسنها فتركت هشيم، ولزمت أبي يوسف، وكان أبو يوسف  
رجلًا صالحًا، وكان يسرد الصوم» ا.هـ. وثقات ابن حبان من محفوظات  
الظاهرية رقم (٧١١)، وذكر وكيع القاضي في أخبار القضاة عن الحسين  
بن محمد بن أبي عشر عن أبيه: أن أبي يوسف كان مستمدلاً بأبي عشر  
في الحيرة. وعن محمد بن أشكاك عن عمر بن حفص بن غياث عن أبيه:  
كان الحجاج بن أرطاة لاعلي علينا وكان أبو يوسف يسأل الله فإذا قام  
الحجاج قام الناس إلى أبي يوسف فأملأوا عليهم عن ظهر قلب وقال حفص  
وكتبت لا أكتب إلا ما وقع في الواقع. وقد ذكر أبو عبد الله الصميري  
في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» وأبو القاسم بن أبي العوامحافظ في  
فضائل أبي حنيفة وأصحابه» مناقب أبي يوسف بإفاضة، والخطيب على  
انحرافه عن أصحابنا بما أوضحته في «التائب» لم يستطع أن يحمل  
مناقبه بالمرة بل ذكر جملة صالحة منها بأسانيد من طريق الطحاوي  
والصميري، ولم يتق الله في سرد مثالب يرميه بها بأسانيد تالفة ذكرت  
دخائلها في مواضع، ومناقب أبي حنيفة للموفق المكي ومناقبه لصاحب  
الفتاوى البازية فيما بسط لترجمته قد ذكر في الأول أسانيد الروايات  
فيسهل على القارئ غربتها إن كان خبيراً بالرجال، والثانى خلو عن  
الأسانيد فلا محicus عن الرجوع إلى الأصول للعلم بحقائق الروايات،

ولا كلام في ثقة ابن أبي العوام القاضي الكبير المؤلف لسند أبي حنيفة وكتابه السابق الذكر، وهو من أجل أصحاب النسائي والطحاوي توفي في حدود سنة ٢٣٥ هـ مذكور بكل خير عند أهل العلم، والقضاعي يروي الكتاب عن القاضي أحمد<sup>(١)</sup> بن محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد ابن يحيى بن الحارث السعدي المعروف بابن أبي العوام عن أبيه عن جده أبي القاسم مؤلف الكتاب وأسانيده في غاية الصحة، ولا يجهله إلا من كثر جهله أو يتبعاه حاجة في النفس نعوذ بالله من متابعة الهوى، وفي سداسيات الرازى رواية الكتاب عن القضاعي بسنده عن ابن أبي العوام المؤلف، والجزء الذى أفرده الذهبي في مناقب أبي يوسف فيه فوائد، وكذا ترجمة أبي القاسم القرطبي لأبى يوسف، وللعلامة نوح بن مصطفى القوني صاحب المؤلفات الكثيرة أيضاً جزء مفيد في ترجمته، وكذا للزيلى جزء فنكتفى بهذا القدر في ثناء الأئمة عليه رضى الله عنه ونفعنا بعلومه.

## مؤلفاته في غاية الكثرة

والإمام أبي يوسف رحمه الله مؤلفات كثيرة مذكورة في كتب أهل العلم لكن الذى وصل إلينا من كتبه قليل بالنظر إلى كثرة مؤلفاته، فمما وصل إلينا كتاب «الأثار» في أدلة الفقه روى جلها عن أبي حنيفة، وله مستند آخر يروى عنه في الكتب ولم نطلع عليه، وما وصل إلينا من مؤلفاته كتاب «اختلاف ابن أبي ليلى وأبى حنيفة» وكتاب «الرد على سير الأرزاعى» وكتاب «الخراج» وهو رسالته إلى الرشيد في أحكام الأموال ألفها على طلب منه، ومقدمتها تدل على أنه لم يكن يعابى أحداً

(١) وهو من ثقات أهل العلم توفي يوم الأحد ٢١ شعبان سنة ٤٠٥ هـ. راجع قضاة مصر للKennedy، وتابع التراجم ص ٩٥، وظن ابن حجر أنه هو المؤلف بل مؤلف الكتاب هو جده المذكور في ترجمة النسائي في تذكرة الحفاظ للذهبى، وإنما هو راويته (أى).

في الحق، ولم يزلف أحد من أهل طبقة مثيل هذا الكتاب، بل لو قلنا: لم يزلف مثله لم نكن مغالين، فمن طالع الكتاب وقارنه بالكتب التي ألفت في هذا الباب اعترف بذلك، وعليه شروح تبرز خبایا و تستخرج کنوزه وخفاياه. وينسب إليه كتاب في الخارج والخيل محفوظ بدار الكتب المصرية ومكتبة على باشا الشهيد في الأستانة طبعة جوزيف شخت المستشرق الألماني باسم محمد بن الحسن، وقال محمد بن إسحاق النديم: لأبي يوسف من الكتب في الأصول والأمثال: كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصيام، كتاب الفرائض، كتاب البيوع، كتاب الحدود، كتاب الوكالة، كتاب الوصايا، كتاب الصيد والذبائح، كتاب الغصب، كتاب الاستبراء. ولأبي يوسف إملاء رواه بشر بن الوليد القاضي يحتوى على ستة وثلاثين كتاباً مما فرغه أبو يوسف، وكتاب اختلاف (علماء) الأمصار، وكتاب الرد على مالك بن أنس، وكتاب رسالته في الخراج إلى الرشيد، وكتاب الجوامع، ألفه ليحيى بن خالد يحتوى على أربعين كتاباً ذكر فيه اختلاف الناس والرأي المأخوذ به. وقال طلحة بن محمد بن جعفر الشاهد: أبو يوسف مشهور الأمر ظاهر الفضل وهو صاحب أبي حنيفة وأفقه أهل عصره ولم يتقدمه أحد في زمانه وكان النهاية في العلم والحكم والرياسة والقدر وأول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة وأعلى المسائل ونشرها ووث علم أبي حنيفة في أقطار الأرض أهـ. كما حدث بذلك الخطيب عن التنوخي عنه. فأوليته في وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة لاتناف أولية الشافعى في وضع الكتب في أصول الشافعى؛ بل صنيع الشافعى في مناقشة من تقدمه في مسائل الأصول في كتبه من أجل الأدلة على أن أوليته بالنظر إلى مذهب فقط، ومع ظهور هذا يسعى بعضهم في إرهان (وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة) وتحميله مالا يحتمله من المعنى. فإن كان لابد من رد هذا

القول فليتذرع إلى ذلك ببنسبة قائله إلى الاعتزال نسأل الله العافية. قال الذهبي في ترجمة أبي يعلى الموصلى: قال أبو على الحافظ لو لم يستغل أبو يعلى بكتاب أبي يوسف على بشر بن الوليد لأدرك بالبصرة سليمان ابن حرب وأبا الوليد الطيبالسى أهـ. وهذا دليل على كثرة كتب أبي يوسف كثرة بالغة لأن الرواة عندهم سرعة بالغة في سماع الكتب وتلقيها، وكم بينهم من يتم صحيح البخارى في ثلاثة أيام، ولو لا الكثرة المفرطة في مؤلفات أبي يوسف لما حال تلقيها دون إدراك الشيفين المذكورين ليعلو سنه بهما، وكثرة مجلدات بعض الكتب مدعاه لضياعها، وفي كشف الظنون: أن الأمالى لأبي يوسف في ثلثمائة مجلد، ولو كان كل مجلد عبارة عن جزء حديثى لكن الكتاب بعد أيضاً كبيراً جداً بالنظر إلى عصره على أنا رأينا في كلام القرطبي السالف الذكر مانصه: «ومن مناقب أبي يوسف أنه صنف التصانيف المبسوطة، ومن ذلك الإملاء، والأمالى، وأدب القاضى - أملاه على بشر بن الوليد - وال manusك وغير ذلك. حكى لنا الشيخ يحيى الغزى الواعظ فى المسجد الحرام بجانب الحجر مواجهها لمizar الكعبة المشرفة حين قدم إلى مدينة زبيد فى سنة ثمان وتسعمائة أنه وقف على الأمالى لأبي يوسف رحمة الله تعالى فى ثلاثة مجلد فى مدرسة بمدينة غزة من أرض الشام فى خزانه مفردة لها أهـ». ولعلها كانت فى دولاب خاص كما فعلوا بالكوناك الدارى لابن زكىون بظاهرية دمشق

وليس عندنا أى نبأ عن هذا الكتاب الضخم، ولعله ضاع فيما ضاع في الحرب الضروس التي زالت بها الدولة الجركسية من مصر في القرن العاشر الهجرى وللسفل مؤلفات يعد بعضها بمالئتها من المجلدات كتاب (الفنون) لأبي الوفاء بن عقيل الخنبلى، وكتاب (حدائق ذات بهجة) في التفسير لأبي يوسف عبد السلام القزوينى وتفسير أبي الحسن الأشعري وتفسير الجبانى وتفسير القاضى عبد الجبار وغير ذلك ، لأنجد

لها أثراً في الخزانات وكل ذلك مما ضاع في حروب لاتقى ولا تذر، وكم  
للغول الشرق وأكل جنكيز من اعتدالات شنيعة - قبل أن يسلموا - فقدنا  
بها معظم المؤلفات العظيمة في الشرق الإسلامي - عوض الله للخلف  
ما ضاع عنهم من تراث السلف - وفي البقية الباقيه من التراث غنى  
ويبلغ وهدى إذا نعكنا من الاستمساك بها، واهتدينا بهديها، والله  
الهادى لمن استهداه.

## رأيه في مسائل الكلام المتنازع فيها في عصره

روى ابن أبي العوام عن محمد بن أحمد بن حماد عن محمد بن  
شجاع عن الحسن بن أبي مالك: سمعت أبا يوسف يقول: «القرآن كلام  
الله، من قال كيف ولم، وتعاطى مراء، ومجادلة استوجب الحبس والضرب  
بالسوط المبرح». وبه سمعت أبا يوسف يقول: «لا يفلح من استحلى شيئاً  
من الكلام». ويقول احفظوا عنى هذا ولقد كان يقول: «لو قدرت أن  
أقاسمكم ما عندى وما في قلبي من العلم لفعلت، وكان ناصحاً وما سمعته  
قط يرخص في شيء من الكلام ولقد كان ينهانا عنه أشد النهي». وبه  
إلى ابن شجاع: قلت للحسن بن أبي مالك: أروي عنك أن أبا يوسف كان  
يرى أن من زاد على أن القرآن كلام الله أنه يرى عليه العقوبة بالضرب  
قال نعم أرو ذلك عنى، سمعت أبا يوسف يقول من سأله عنه عوقيب. قلت  
يا أبا على فهل توافق أبا يوسف على هذا؟ قال لو خالفت في جميع قوله  
لواقفته على هذا، من سمعته يسأل عن شيء من هذا فهو رجل سوء  
لايؤديه سؤاله إلى خير، سمعت محمد بن شجاع يقول سمعت الحسن  
ابن أبي مالك وبشر بن الوليد يقولان: إن رجلاً حكى أن أبا يوسف قال  
القرآن مخلوق. فأتينا أبا يوسف فقلنا: نحن بطنتك وخاصلتك تخبر  
غيرنا بشيء تنهانا عنه. قال وما هو؟ فذكرنا له ما حكى. فقال لنا:  
يامجانين هؤلاء يكذبون على الله عز وجل فكيف لا يكذبون على؟ وقال:

أهل البدع يبحكون كلامهم ويكتذبون على الناس. وقال الطحاوي حدثني يحيى بن عثمان عن أبي إبراهيم (بن معبد) : ضرب أبو يوسف رجلا من الأبناء، كان يرى رأى الجهمية خمسة وثلاثين سوطا وقال: لو لا أنه كان من الأبناء لزاده - وهذا ظن الراوي - ، وروى الطحاوى عن على بن عبد الرحمن ابن المغيرة عن سعيد بن ديسن سمعت إبراهيم بن الجراح يقول كنا عند أبي يوسف ومعنا بشر وفي المجلس معنا يوسف بن أبي يوسف فتكلموا في مسألة فقال ليوسف: ما أنت وذا أقبل على داحك<sup>(١)</sup> - وكانت عليه جبة وشىء له قيمة - ، وحدث أبو بكر الخصاف أحمد بن عمرو بن مهير عن أبيه سمعت الحسن يقول قال أبو يوسف: أعلم ماتكون بالكلام أجهل ماتكون بالله عز وجل. وروى الطحاوى عن ابن أبي عمران عن بشر ابن الوليد سمعت أبا يوسف يقول: «من طلب غريب الحديث كذب ومن طلب المال بالكميساء أفلس ومن طلب العلم بالكلام تزندق». وعن إبراهيم بن الجنيد عن على بن المبعد قال سمعت أبا يوسف يقول وسائله رجل فقال يا أبا يوسف يذكرون أنك تحبب شهادة من يقول: إن الله لا يعلم ما يكون حتى يكون. فقال: ويحك هذا استبيبه فإن تاب وإلا قتلتة وروى أسد بن الفرات عن أبي يوسف أنه قال : «ذروا الخصومة في الدين والماء فيه والجدال، فإن الدين واضح بين، قد فرض الله عز وجل فرانضه وشرع سنته وحد حدوده وأحل حلاله وحرم حرامه فقال (اليوم أكملت لكم دينكم وأتمت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا) فاحلوا حلال القرآن وحرموا حرامه واعملوا بمحكمه وأمنوا بالمتشابه منه واعتبروا بالأمثال فيه، فلو كانت الخصومة في الدين تقوى عند الله لسبق إليها رسول الله ﷺ وأصحابه بعده فهل اختصموا في الدين أو تنازعوا فيه،

---

(١) الداح : نقش يلوح به للصبيان يعللون به (ز).

وقد اختلفوا في الفقه وتكلموا فيه واختلفوا في الفرائض والصلة والمحج والطلاق والحلال والحرام ولم يختلفوا في الدين ولم يتنازعوا فيه فاقتصرت على تقوى الله وطاعته والزموا ماجرت به السنة وكفيتهم فيه المؤونة ودعوا ما أحدث المحدثون من التنازع في الدين والجدال فيه والمراء فإن لزوم السنة عصمة بياذن الله تعالى لمن لزمها ، والذى ستها كان أعلم بما في خلائقها من الخطأ والزلل وقد أنزل الله عز وجل في كتابه (إذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره إنكم إذاً مثلهم) ولو شاء أنزل في ذلك جدلاً وججاجاً ولكنه أبي ذلك ونهاهم فقال (فلا تقدعوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره) وقال (فإن حاجوك فقل أسلمت وجهي لله ومن اتبعني) ولم يقل وحاجهم . وعن إبراهيم بن الجندى عن علي بن الجعفر سمعت أبا يوسف وسأله رجل فقال يا أبا يوسف يذكرون عنك أنك تحين شهادة من يشتم أصحاب النبي ﷺ على التأويل فقال: «ويحك هذا أحبسه وأضربه حتى يتوب». وتلك الروايات مما أنسده ابن أبي العوام في كتابه، وعن عثمان بن حكيم أنه رفع إلى الرشيد زنديق فدعى أبا يوسف ليكلمه فقال له الرشيد: كلمه وناظره، فقال أبو يوسف: «يا أمير المؤمنين ادع ادع بالسيف والنطع واعرض عليه الإسلام فإن أسلم وإلا فاضرب عنقه، هذا لا يناظر وقد أخذ في الإسلام» كما في تاريخ الخطيب ومناقب الموفق . وذكر الذهبي في جزئه عن علي بن الجعفر عن أبي يوسف: من قال إيمانى كإيمان جبريل فهو صاحب بدعة أهـ . وذكر وكيع القاضي عن محمد بن اشكاب عن أبيه وعن الهيثم بن خارجة عن أبي يوسف: بخراسان صنفان ماعلى الأرض شر منها: المقاتلة والجهمية - يعني المجمدة والجبرية - وعلى صراحة أبا يوسف في السنة وقوه انتقامه بها وشدته في أهل البدع كما رأيت تجده أنسا من النقلة لا يسعهم إلا أن ينالوه ويرموه بالتجهم أو الإرجاء وهو من جميع البدع براء - والإرجاء الذي ينسب إليه

هو محض السنة كما أوضحت ذلك في التأنيب. بل خلاف ما ذهب إليه يoccus في مذهب الخارج أو المعتزلة عند من يعي ما يقال له، ولست أتحدث هنا عن كلام أمثال العقيلي من ضاعت موازين عقولهم في نقد الرجال اكتفاء بما ذكرت في بلوغ الأمانى والتأنيب وتقديمة نصب الراية وفيما علقته على جزء الذهبى في مناقب أبي يوسف رحمه الله ورضي عنه وأرضاه وفي ذلك ما يغنى عن الإعادة والله الهادى للصواب.

### اجتماع أبي يوسف بمالك بن أنس رضى الله عنهم

اجتمع أبو يوسف بمالك - عالم دار الهجرة - عام حجه مع الرشيد، وقد ذكر ذلك وكيع القاضى فى أخبار القضاة وابن أبي العوام فى كتابه السابق ذكره وابن عساكر فى كشف المغطى، ومن المعروف أن أبي يوسف لما حج مع الرشيد سأله أبو يوسف أن يجمعه مع مالك للمناظرة فى مسألة الحكم بشهادة شاهد واحد وبين المدعى كما هو مذهب أهل المدينة فأبى مالك وأناب عنه المغيرة المخزومى أو عثمان بن كنانة من أصحابه فتلا أبو يوسف آيات الشهادة وقال : لاتسمع أن الله ذكر إلا شاهدين وأربعة شهداء.. ولم يصح عن النبي ﷺ أنه قضى به وإنما يدور هذا الحديث على سهيل عن أبي صالح ثم نسيه سهيل فكان يحدث ويقول حدثني ربيعة عنى فلما نسيه سهيل بطل الخبر. فقال المغيرة : فلما قضى به رسول الله ﷺ قضى به على وفلان فقال أبو يوسف: أنا أكلم بالقرآن وأنت تكلمنى بأفعال الناس، أترى تعرفي بهذا وما قضى به على وغيره؟ فقال المغيرة: أنا أنت كافر بنبي قضى باليمين مع الشاهد

(١) ولسعة علم أبي يوسف في قضايا على رضى الله عنه وقضايا شريع خاصة كما سبق استنكر قيام مناظرة بتعليم قضايا على كرم الله وجهه (ز).

أو مؤمن به؟ فسكت أبو يوسف أهـ كما أشرت إلى ذلك فيما علقت على (الانتقاء)، لابن عبد البر، وما كان لأبي يوسف غير السكوت تجاه مثل ذلك المناظر، وقد أفاد محمد بن الحسن في التدليل على قول أصحابنا في موطنها، وقد أشرت إلى أدلة أصحابنا في ذلك في (النكت الطريفة) إشارة وافية مع ذكر جماعة من كبار المالكية خالفوا مالكا في المسألة، وفي كتاب ابن أبي العوام عن الطحاوي ثنا ابن أبي عمران ثنا على بن صالح وشر بن الوليد جمِيعاً عن أبي يوسف قال قدمت المدينة فأخرج إلى من أثق به صاعاً فقال لي: هذا صاع النبي ﷺ فقدرته خمسة أرطال وثلثاً. قال لنا ابن أبي عمران: الذي أخرج لأبي يوسف هذا الصاع هو مالك بن أنس أهـ. وقد بسطنا القول في ذلك في «إحقاق الحق»، وأما الوقف فقد حكى الطحاوي عن عيسى بن إبـان أن أبي يوسف لما قدم بغداد من الكوفة كان على قول أبي حنيفة في بيع الأوقاف حتى حدثه إسماعيل بن عليه عن ابن عون عن نافع عن ابن عمر في صدقة عمر بشهادة من خيبر فقال: هذا مما لا يسع خلافه ولو تناهى هذا إلى أبي حنيفة لقال به ولما خالفة. وروى الطحاوى عن بكار بن قتيبة: قدم أبو يوسف البصرة حاجاً مع هارون الرشيد وهو على مذهب أبي حنيفة في إطلاق بيع الأوقاف فجعل لا يرى أرضاً نفيسة من البصرة فيسأل عنها إلا أخبر أنها وقف رجل من أصحاب النبي ﷺ فدخل قلبه من ذلك شيء ثم صار إلى المدينة فرأى ما هناك من صدقات أصحاب رسول الله ﷺ فقدم بغداد وقد زال عن قلبه كل ما كان فيه من بيع الأوقاف أهـ وكان أبو يوسف اطلع على الموطأ بمناولة أسد بن الفرات لنسخته إياه وكان محمد بن الحسن يعد هذا اكتفاء بضم العلم حيث لم يرحل أبو يوسف إلى مالك ورحل هو إليه كما هو معروف لكن لم تكن حاجة أبي يوسف إلى الموطأ كحاجة محمد إليه لسعة دائرة أبي يوسف في معرفة الأحاديث

والآثار. وروى وكيع القاضي في أخبار القضاة عن أحمد بن إسماعيل السهمي عن مطرف الأصم: قدم هارون المدينة ومعه أبو يوسف فبعث إلى مالك بن أنس بأمر أمير المؤمنين أن يخرج إليه فكتب إليه مالك: يا أمير المؤمنين إنني رجل عليل فبأن رأي أمير المؤمنين أن يكتب إلى بما أراد فعل. فأراد أن يكتب إليه، فقال له أبو يوسف: ابعث إليه حتى يجيئ إليك، فبعث إليه فجاء في دار مروان وقد هيئ لكل إنسان مجلس فهبيء مالك مجلسه الذي له، فقال له أبو يوسف: ماترى في رجل حلف لا يصلى نافلة أبداً؟ قال: يضرب ويحبس حتى يصلى، قال: فجاء هارون فقال له أبو يوسف يا أمير المؤمنين إنني سألت مالكا عن كذا وكذا فقال كذا. فقال له هارون: وترى ذلك يا أبا عبد الله؟ قال: لا . قال أبو يوسف: أليس أفتيتني بذلك؟ قال: بلى. ولكن أبا يوسف رجل عراقي إن أفتنته بترك النافلة يفتى الناس بترك الفريضة. وأنت لا أخافك على ذلك. فلما خرج مالك خرج معه أبو يوسف يتوكأ عليه (أى لعلته) ومالك يقول له ارجع حتى بلغه منزله. وروى أيضاً عن محمد بن إسماعيل السلمي ومحمد بن العباس الكابلي عن عبد العزيز بن عبد الله الأوسى. عن مالك بلغنى أن أبا يوسف جاءه إنسان فقال إنني حلت بطلاق امرأتي لأشترين جارية، وذلك يشتد على مكان زوجتي ومتزنتها عندي فقال له أبو يوسف فاشتر سفينة فهى جارية. لكن المبلغ لم يضبط وإنما السؤال عمن يراد حلقه على أن لا يشتري جارية فأمره بالخلف قاصداً بالجارية السفينة. والسهمي يروى عن مالك وغيره بالباطيل قاله ابن عدى، ومطرف مضطرب الحديث والسلمي تكلموا فيه في نقد ابن أبي حاتم، والكابلي غير مرضى عند ابن المنادى وعبد العزيز انفرد بتضعيقه أبو داود والخبر عن كل حال من البلاغات.

## أخذ أبو يوسف المغازي والسير عن محمد بن إسحاق

من المعروف عند أهل العلم سعة اطلاع أبي يوسف على المغازي والسير وقد سبق بيان حفظه لها في كلام هلال بن يحيى البصري، وكان جماعاً للعلوم يأبى التقصير في علم من العلوم، وقد لازم أبو يوسف محمد بن إسحاق عندما قدم الكوفة إلى أن استند ماعنته من علم المغازي والسير، وانقطع لذلك عن مجلس أبي حنيفة مدة، بل لم يأب الاستعانة بالواقدى في تعرف المشاهد الأثرية بالمدينة المنورة مساء، ليعرفها الرشيد بعد ذلك نهاراً في حجه معه، وهو سبب انتقال الواقدى إلى العراق مغدقاً عليه كل خير تقديرًا لعلمه الواسع في أنباء الصادر الأول، مع أن ابن إسحاق والواقدى كلاهما من تكلموا فيه وبينهم وكان مالك لا يرضى الأول بل كان يتكلم فيه<sup>(١)</sup> بقصوة، وكان ابن إسحاق غير مرضى أيضاً عند أبي حنيفة، وقال ابن رجب في شرح علل الترمذى: تتسب إلى محمد بن إسحاق غير واحدة من البدع، واستقر الرأى على أنه يؤخذ عنه المغازي بشروط، ولا تقبل عننته لكثرة تدليسه، وأطلت الكلام في الواقدى في مقدمة طبقات ابن سعد، ويقال إن مجافاة مالك لابن إسحاق ناشئة من طعنه في نسب مالك كما يقال في سعد بن إبراهيم مثل ذلك، ولا أظن أن يكون ذلك صحيحاً لأن أئمة الدين يجب أن يكونوا أنزه لساناً وجناناً، من أن ينزلوا إلى هذه الدركة، على أن البشر لا يخلو من انفعال نفساني تبدر منه بسببه بادرة وفلترة يتوب منها بعد لحظة والله أعلم.

(١) كان يتكلم في أناس، وأناس كانوا يتكلمون فيه، راجع تاريخ الخطيب (١٢٣ - ١٢٤) وجامع بيان العلم (٢١ - ١٦٠) (أز).

وقد ذكر الموفق المكي بطريق محمد بن موسى الحاسب: (أنبأنا إسحاق بن أبي اسرائيل، قال كان أبو يوسف يقول: اختللت إلى أبي حنيفة في التعلم منه، ولكن كان لا يفوتني سماع الحديث من الشايخ فقدم محمد بن إسحاق صاحب المغازي الكوفة، فاجتمعنا إليه وسألناه بأن يقرأ علينا كتاب المغازي فأجابنا إلى ذلك، فترك الاختلاف إلى أبي حنيفة، وأقمت على محمد بن إسحاق شهرًا حتى سمعت الكتاب منه فلما فرغت رجعت إلى أبي حنيفة، فقال لي يا يعقوب ما هذا الجفا؟ قلت لم يكن ذاك، ولكن قدم محمد بن إسحاق المديني ها هنا فاشتغلت بسماع كتاب المغازي منه، فقال لي يا يعقوب إذا رجعت إلىه فسله من كان في مقدمة طالوت؟ وعلى يدي من كان راية جالوت؟ قلت له: دعنا من هذا يا أبي حنيفة فوالله ما أقيع بالرجل يدعى العلم فيسأل أبدر كان قبل أم أحد؟ فلا يعرفه أهـ» وهذا كلام لاغبار عليه، إذ لا لوم على أبي يوسف في أن ينتقى مما عند مثل محمد بن إسحاق في المغازي، ولا على أبي حنيفة في عدم اطمئنانه إلى علم محمد بن إسحاق بالمغازي، وقد تلقى أبو حنيفة المغازي من مثل الشعبي المعترض بسعة علمه في ذلك عند ابن عمر رضي الله عنهما وإن لم يكن متفرغا لهاـ، وليس في الخبر المذكور مساس بأحد الجانين كما لا مأخذ في سنته.

لكن مانقله ابن خلكان من الجليس الصالح للمعافى الجبريري بإغفال السند خيانة وغش ولو كان ذكر السند لرأى القارئ فيه كذابة مكشوف الأمر فينبذه نبذ كل افتعال.

ونص ما في الجليس مع السند - في المجلس الثالث والخمسين - : «حدثنا محمد بن الحسن بن زياد المقرئ حدثنا محمد بن خزيمة بن سبور عن المزنى عن الشافعى قال: مضى أبو يوسف القاضى ليسمع المغازي

من ابن إسحاق أو من غيره فأخل مجلس أبي حنيفة أياما فلما أتاه قال له أبو حنيفة: يا أبو يوسف من كان صاحب راية جالوت. قال له أبو يوسف: إنك إمام وإن لم تمسك عن هذا سألك والله على رؤوس الملأ: أيها كانت أولا بدر أو أحد؟ فإنك لاتدرى أيهما كان قبل فامسك عنه<sup>(١)</sup>.

ومبلغ الفرق بين الروايتين ظاهر بين، هكذا يفعل أخبت الكذبة، يتزيد مايساء في حكاية مروية.

ورواية صاحب المجلس الصالح اختلاف صرف تكذبه شواهد الحال لأن أبو حنيفة هو الذي يحدث أصحابه في مساندته عن تفضيل عمر رضي الله عنه أصحاب بدر فيما فرض لهم في الديوان على باقي أصحاب الغزوتين المتأخرة وهو الذي يتلو في ختماته ليلا ونهارا قوله تعالى : (ولقد نصركم الله ببدر وأنتم أذلة) المعروف نزوله في أحد - وهذا مما يعلمه صغار أهل العلم فضلا عن إمام الأئمة وشيخ فقهاء الأمة - ، وهو الذي أملى على أصحابه «كتاب السير الصغير» فرد عليه الأوزاعي، وانبرى للدفاع عن أبي حنيفة وأبو يوسف نفسه في كتابه المعروف فكيف يتصور؟ أن يجعل أبو حنيفة في نظر أبي يوسف (أبدر كانت قبل أم أحد؟) مع أن ذلك ليس مما يجعله إلا بعض أطفال الكتايب، أم كيف يظن بأبي يوسف أن يسىء الأدب؟ مع أستاذه الذي إجلاله له بكل وسيلة مستفبيض متواتر، لما من اليد البيضاء في تكوينه العلمي والإتفاق عليه مدة طلبه للعلم، وعرفانه الدائم لهذا الجميل العظيم طول حياته مشهور معروف.

(١) نقل لي هنا النص من النسخة المحفوظة في مكتبة الحاج سليم في اسكندر بالأسنانة فضيلة الأستاذ البغدادي السيد محمد حزمي حفظه الله وجراه عن العلم خبراً (ز).

لكن ابن خلكان يلذه تسجيل ما ينال من إمام الأئمة من كل مصدر تالف ولا يتحاشى تدوين أسطورة الأباريق الرصاص عن حماد عجرد المكشوف الأمر، وصلة القفال التي لا يشك في اختلاقها سوى قلوب عليها أقفالها في حين أنه يتفادى نقل ما يمس إمامه نفسه. وصاحب (الجليس الصالح) هو الذي يحكى أن المؤمن حمل الشافعى على شرب عشرين رطلا من النبيذ ففعل ولم يتغير عقله، كما في لسان الميزان مع أنه لم يجتمع به في عهد خلافته أصلا، وهو كذب بحت كهذه الأقصوصة، ولو ذكر ابن خلكان السندي برئت ذمته وعلم الجمهور افتعال الرواية بكذاب مشهور في سنته لكنه تولى كبر الفرية وهذا هو الخزي المبين، والمعافي الجرير ليس من رجال التحرى في النقل وكتابه يجمع بين الجد والهزل ويحوى طرائف الحكايات والنواذر المضحكات، ولو في أكبر إمام من الأئمة الأعلام بأسخف سند شأن كتب الأدب لغير المתרحين، وفي سند الحكاية هنا (محمد بن الحسن بن زياد المقرئ) وهو النقاش المشهور بالكذب صاحب (شفاء الصدور) في التفسير راجع ترجمته في تاريخ الخطيب وميزان الاعتدال ولسان الميزان، قال طلحة بن محمد الشاهد: كان النقاش يكذب في الحديث والغالب عليه القصص أهـ. وقال البرقاني كل حديث النقاش منكر وليس في تفسيره حديث صحيح. وقال اللالكائى كتابه (إشفاء<sup>(١)</sup> الصدور) لا شفاء الصدور، وقال الخطيب: وفي أحاديثه مناكير بأسانيد مشهورة، وقال الذهبي: إنه كذاب. وأثنى عليه الدانى لكن بعد داره كان غير خبير بأحواله عند أهل النقد. هكذا صنيع هؤلاء في إمام الأئمة، وفي ذلك عبر.

(١) أي جعل الصدور على شفا الهملاك (ز).

## هل اجتمع الشافعى بآبائى يوسف

رحمه الله عنهم

اجتمع به ممکن باعتبار معاصرته له، وقد ورد سؤال الشافعى أبا يوسف عن النبيذ فى جامع المسانيد لأبى المؤيد الخوارزمى لكنه خال من السند مع عدم ذكر الحسن بن أبى مالك المذكور كراو عنه فى عداد من أخذ عن الشافعى فى كتب مناقب الشافعى التى تستقصى ذكر شيوخه ومع جزم شيخ الرواية أنهما لم يجتمعا أصلاً، ولو ورد ذلك بسند يغول عليه لكنا إنه يكتفى بإمكان اللقى وإن لم يثبت اجتماعهما فى غير هذا الخبر، ولا يستبعد أن يكون الأصل (يوسف) وزيد عليه (أبا) سهوا، ويوفى هنا يوسف بن خالد السمتى، وهو من شيوخ الشافعى باتفاق. وأما دعوى ابن الجوبى مناظرة الشافعى أبا يوسف بحضور الرشيد فى المدينة المنورة فى مسائل وفى مكة المكرمة فى مسألة فى كتابيه «مفتيتخلق» و«المستظرى» فقد بينما وجوه تفنيدها فى إحقاق الحق (ص ١٠، ١١) فلا داعى إلى إعادة الكلام لأن سقوطها فى غاية الظهور، وأما دعوى اجتماعهما فى مجلس الرشيد يوم حمل الشافعى إلى العراق سنة ١٨٤ هـ فى الرحلة التى يرويها عبد الله ابن محمد البلوى وأحمد بن موسى النجار فلا يتصور صدقها أيضاً لتقدير وفاة أبى يوسف على ذلك التاريخ بستين - ولا بعث قبل النشأة الأخرى ليتم هذا الاجتماع وليمكن إبعاد أبى يوسف من المجلس سحباً بالرجل كما يهدى به بعضهم وهنا رحلة أخرى غريبة التلفيق، وتبيين حالة الرحلتين فى «بلغ الأمانى» (ص ٢٨)، وما يفضح وجوه الاختلاق فيما يرويه البلوى كون وفاة أبى يوسف قبل ذلك التاريخ بستين - كما سبق - وعدم اجتماعهما أصلاً على تعاصرهما عند النقاد، وعدم تولى محمد

ابن الحسن المظالم أصلاً، وكونه قاضياً بالرقعة إذ ذاك، وكونه هو الذي أنقذ الشافعى من المحنة، وتلقى الشافعى العلم منه بعد ذلك، وبلغ مسامعه الشافعى منه حمل بختى<sup>(١)</sup> من الكتب، وكون الشافعى إذ ذاك فى عهد الأخذ والتلقي لافى مرتبة الإمامة والقدوة حتى يتصور أن يحسده حاسد وكون الشافعى مقرأ بفضله عليه فى كل فرصة، وتأخر ادعاء الشافعى الاجتهاد والقيام بالدعوه إلى مذهبه إلى ما يبعد وفاة محمد بن الحسن بست سنوات عند قدومه ببغداد ثانى مرة سنة ١٩٥ هـ كما أوضحت ذلك كله فى (بلوغ الأمانى) و(إحقاق الحق) و(التأييب) وغيرها فيكون ادعاء اجتماع الشافعى بأبى يوسف ومحمد بن الحسن معاً فى العراق سنة ١٨٤ هـ فى مجلس الرشيد وسبعينهما فى قتله عند الرشيد من أسفى الكذب وأسقطه، وإن أخرج الرحلة التى تنص على ذلك كله مثل الآبرى وأبى نعيم الأصفهانى والبيهقى. فإذا لم يتعارض هؤلاً من تسجيل هذا الاختلاف المفضوح من كل ناحية لا يستغرب أن يغتر به عبد الملك بن الجوني وأبى حامد الطروسى والفارزى فيدونا فى صدد ترجيح مذهبهم تلك الرحلة الكاذبة حاملين بين ضلوعهم نار حقد لانتطفى ضد أصحاب أبى حنيفة فقتها الله لظنهم أن ما فى تلك الرحلة صحيح كله، ولو كان ذلك صحيحاً كما ظنوا لكان أصحاب أبى حنيفة من أسقط خلق الله حقاً لكتنهم براء صدقها من تلك التهمة الشناء بشهادة نفس تلك الرحلة المفضوحة وبشهادة التاريخ الصحيح وإن لم ينتبه إلى ذلك ابن الجوني والغزالى والفارزى لقتلة إمامهم بالمنقول وبأحوال رجال النقل اكتفاء منهم بالمعقول والجدل معلومين على نقول

(١) ويتمي بعض الناس أن لو خلت الأرض من الرواحل لشلا يعنى أن الشافعى حمل حمل راحلة من الكتب بسماعه لها كلها من محمد بن المحسن (زا).

هؤلاء، قال الذهبي في الميزان: عبد الله بن محمد البلوي عن عمارة ابن زيد قال الدارقطني: يضع الحديث قلت (أى الذهبي) روى عنه أبو عوانة في صحيحه في الاستسقاء خبراً موضوعاً ١ هـ. وقال ابن حجر في اللسان: وهو صاحب رحلة الشافعى طولها ونفقها وغالب ما أورده فيها مختلفاً ١ هـ وفي توالى التأسيس: وأما الرحلة المنسوية إلى الشافعى المروية من طريق عبد الله بن محمد البلوي فقد أخرجها الآبرى والبيهقى وغيرهما مطولة ومختصرة وساقها الفخر الرازى فى مناقب الشافعى بغير إسناد معتمداً عليها وهى مكذوبة وغالب ما فيها موضوع وبعضها ملتف من روایات ملقة ١ هـ وقال الذهبي: أحمد بن موسى النجار حيوان وحشى قال قال محمد بن سهل الأموى حدثنا عبد الله ابن محمد البلوى فذكر محة مكذوبة للشافعى فضيحة لم تدبرها ١ هـ. وأقره ابن حجر في اللسان، وقال ابن كثير في تاريخه (١٠٠ - ١٨٢) (من زعم من الرواة أن الشافعى اجتمع بأبى يوسف كما يقوله عبد الله ابن محمد البلوى الكذاب في الرحلة التي ساقها للشافعى فقد أخطأ في ذلك وإنما ورد الشافعى ببغداد في أول قدمها إليها سنة أربع وثمانين ومائة، وإنما اجتمع الشافعى بمحمد بن الحسن الشيبانى فأحسن إليه وأقبل عليه ولم يكن بينهما شان كما يذكره بعض من لا خبرة له في هذا الشأن ١ هـ). ويستغرب بعد هذا كله قول النووي في المجموع (٨١) : «وفي رحلته مصنف مشهور مسموع» كما يستغرب قوله في تهذيب الأسماء واللغات (٩٥ - ١١) : ويعتذر أبو يوسف القاضى إلى الشافعى حين خرج من عند هارون الرشيد يقرنه السلام ويقول «صنف الكتب فإنك أولى من يصنف في هذا الزمان ١ هـ» بعد أن نص أهل الشأن على أن الشافعى لم يجتمع بأبى يوسف أصلاً. وقال السخاوى في المقاصد الحسنة (٢٢٢) : «وكذلك ما ذكر من أن الشافعى اجتمع

بأبى يوسف عند الرشيد باطل فلم يجتمع الشافعى بالرشيد إلا بعد موت  
أبى يوسف قال شيخنا وكذا الرحالة المنسوبة للشافعى إلى الرشيد وأن  
محمد بن الحسن حرضه على قتله ا هـ ومثله فى توالى التأسيس  
فيكون هذا وذاك من هفوات النبوى المعدودة، وأما ابن غانم فليس من  
أهل الرواية فلا تستغرب منه كثرة الهاهوات فلا نشتغل بتغريدتها، والذى  
أراه أن مختلف تلك الرحالة فى أول الدهر لم يكن دافعه إلى هذا الاختلاق  
 مجرد التحيز للإمام الشافعى رضى الله عنه وهو فى رفعة شأنه وذيوع  
 علمه فى غنية عن مناصرة المختلقين الأئمة، بل قصد ذلك المختلف  
 الإيقاع بين المسلمين فى الشرق الإسلامي الذى كان ينقسم إذ ذاك إلى  
 طائفتين عظيمتين فقط وهم الحنفية والشافعية علما منه بأن دس الفتنة  
 بينهما بتلك الصورة المزريّة الماسة بكرامة الأئمة يكون حاملاً للفريقين  
 على التنازع والتناحر، فناشر كتب الفاتحين فى آخر الزمن بعد ظهور وجوه  
 الاختلاق فيها لا يكون أقل تبعية من المختلق الأصلى، فوجب الدفاع عن  
 أئمة الهدى بحجج قاصمة لظهور الفاتحين، ففعلت بتوفيقه سبحانه  
 وفضحت افتراءات المفترين بأدلة نيرة واضحة المعالم تخنق بها أنفاس  
 عصبة التعصّب وتفهمهم خطورة التحرب، وتحمّلهم على الإقلاع من  
 الدس بين الأمة بالتحامل على الأئمة فمن يشتبه فى شيء مما سطRNAه،  
 فله أن يرد بالمحجة ما ذكرناه بل نرحب بذلك كل ترحيب، خاضعين لحكم  
 الدليل القائم، وأما من يتتجنى على مدلولات الألفاظ ونصوص النقول  
 المائة أمامه ويقولنا مال نقله فإنما يكون مقراً بضيق أفق اطلاعه على  
 سعة دائرة تنطعه وتجربه مع قلة تحريره. فمن لم يريا بنفسه أن يعد ذكر  
 المرء بالإقلال من الإفتاء مقتضاً على النوازل عين التصرير بغياؤته، وأن  
 يتصور كون الرد على قول القائل : «يجب على كافة العاقلين وعامة  
 المسلمين شرقاً وغرباً بعداً وقرباً انتحال مذهب الشافعى» لأنّه قرشي،  
 والأئمة من قريش - بتذكير الخلاف فى نسبة من كتبهم وذكر الكلام فى

الحديث ودلالته عند أهل الشأن، بمعنى الطعن في النسب، يكون محروماً من سلامة الفكر. والطعن في النسب هو ذكر مثالب فيه لا تذكر الخلاف لمن يحاول رد إمامية كل إمام من أئمة الهدى المتبعين، فإن كان هذا المتهور المتقول يعتقد صحة قول الجويني ذلك في (١٦) من المغith فقد رد إمامية إمامه وإمامية سائر الأئمة أجمعين، وهذا هو الهراء حقاً، ويرثى لمن يطلق لسانه بكل عدوان في أقدس مكان غير متتصون مما يوجب تضاعف العذابات والله ولبي الهدایة.

**بعض أخباره مع أحاديه وتلطفه مع أهل الحديث**

أخرج ابن أبي العوام عن الطحاوى عن بكار بن قتيبة أنه سمع أبا الوليد الطيالسى يقول: لما قدم أبو يوسف البصرة حاجا مع هارون الرشيد اجتمع أصحاب الرأى وأصحاب الحديث على بابه فطلب كل فريق منهم الدخول إليه أولا ، فأشرف عليهم فلم يأذن لفريق منهم ولم يعنف فريقا على طلبه الدخول إليه قبل الفريق الآخر، وقال لهم جمیعا: أنا من الفريقین جمیعا ، فلا أقدم فرقة على الأخرى ، ولكنني أسأل الفريقین عن مسألة فأیهم أصاب الجواب ، دخل هو وأصحابه أولا . ثم أخرج خاتما كان في يده فقال: رجل مضطجع خاتمى هذا حتى هشمته ، ما الواجب لى عليه؟ قال فاختل علىه أصحاب الحديث ، ولم يعجبه قوله ، وقال له رجل من أهل الرأى - عليه قيمته مصوغا من الذهب يغمرها لصاحب الخاتم ، وبأخذ الفضة المهشومة لنفسه إلا أن يشاء . رب الخاتم أن يحتبسه لنفسه ولا شيء له على هاشمه ، فقال أبو يوسف يدخل أصحاب هذا القول ، فدخل أصحاب الرأى ودخلت معهم فسأله المستملى فآمنى فى أول مجلس حديثا عن الحسن بن صالح ثم كأنه خطر بقلبه شيء أو كلمه رجل بشيء لم أفهمه ، فقال: ما أخاف على رجل من شيء خوفى عليه من كلامه فى

الحسن بن صالح. فوقع في قلبي أنه أراد شعبة فقمت على قدمي ثم قلت: لله على أن لا أجلس في مجلس يعرض فيه بأبى بسطام ثم خرجت فرجعت إلى نفسي فقلت هذا قاضي الآفاق وزعير أمير المؤمنين وزميله في حجه وما يضره غضبي ولا ينفعه رضاي، فرجعت فجلست حتى فرغ المجلس، فأقبل على إقبال رجل ما كان له هم غيري فقال لي يا هاشام وإذا هو يعنينى - لأنى كنت عنده ببغداد - والله ما أردت بأبى بسطام سوءاً ولهو في قلبي أكبر منه في قلبك فيما أرى ولكنى لا أعلم أنى رأيت رجلاً مثل الحسن بن صالح قال بكار بن قتيبة فذكرت هذا لهلال ابن يحيى فقال: أنا والله - الذي أجاب أبا يوسف في مسألة الخاتم الذي سأل عنها، ولقد كان قتيبة - يعني أبي - حاضر المجلس معنا، وشاهدى أن أبا يوسف يومئذ أملى علينا بابا من المكاتب فلما فرغ منه قمت إليه من بين الناس فقلت له ليس هذا قولكم في الصرف أفنغير ذلك القول وثبتت هذا أو نغير هذا وثبتت ذلك القول؟ فقال أبو يوسف دعوهما فسيأتى من يميز بينهما أه. وأخرج أيضاً عن الحسن ابن القاسم بن عبد الرحمن الدمشقى ثنا أحمد بن صالح بن مهران حدثى عززم بن فروة قال: حج أبو يوسف القاضى فلما صار إلى الحجاز أصاب الواقدى بحال لضيقه فحمله معه إلى بغداد فلما دخل على الرشيد سلم عليه وسلم على يحيى بن خالد، فقال له يحيى يا أبا يوسف أى شيء أهديت إلينا من مكة قال: أهديت إليك هدية لم يهدها أحد قبلى إلى أحد قبلك قال وما هي؟ قال أهديت رجلاً تسلمه مما شئت قال - فهيا بتعجيل البعثة به. قال الواقدى فبعث بي أبو يوسف إليه فما زال يسألنى طول نهاره فلما كان الليل أمر أن يفرش لي إلى جانب فراشه فلما كان السحر دعا بدواة وقرطاس، وكتب كتاباً دفعه إلى بعض خدمه وقال: إذا صلى الشيخ صر معه إلى فلان، وادفع الكتاب إليه فلما صليت قال

الخادم: امض بنا فصار بي إلى رجل أدخلنى عليه، وأوصل الكتاب إليه  
فقال الرجل للخادم امض لسبيلك وقال لي اقعد ثم دعا بغلمان فأمرهم  
بفرش أنطاع فجعلوا ينقلون البدر ويعضونها على الأنطاع فلما تعالي  
النهار قلت له: يا هذا إن لي شغلا فإن رأيت أن تروج أمرى فافعل، فتال  
لي: أنا في حاجتك، كتب إلى الوزير أن أدفع إليك مائة ألف. فقلت  
على رسلك أعطني عشرة آلاف درهم واحبس الباقى عندك . وانصرقت  
إلى أبي يوسف فأعلمه فقال لي أبو يوسف: لست أرضى لك بها حتى  
أزداد لك أهـ. هكذا كانت منزلة الواقدى عند أبي يوسف ومدى نفاد  
كلمة أبي يوسف على الوزير ومبلغ تقدير الجميع للعلم فى ذلك العهد.

وأخرج أيضاً عن الطحاوى عن عبدة بن سليمان عن إبراهيم  
ابن الجراح قال لما أردت الخروج إلى البصرة قلت لأبي يوسف من ألم  
بها؟ فقال لي: حماد بن زيد. وعظم من قدره فلما قدمت البصرة لزمت  
حماداً، فوالله ما جرى ذكر أبي يوسف عنده إلا أتبعد بالحقيقة فيه، فبينا  
أنا عنده إذ أتته امرأة تسأله أن يكتب لها شرطاً: فشق عليه أن يردها،  
وشق عليه أن يتشغل عن أصحاب الحديث، وكثير الأمر في قلبه فقلت له  
يا أبي إسماعيل مراها فلتندفع إلى صحيحتها حتى أكتبها لها ففعل  
وأنمسك عن الحديث لأنفرع من الصحيفة فقلت لاحتاج إلى هذا، حدث.  
ففعل فلما فرغت من الكتاب ناولته الصحيفة فأخذها وقرأها فأعجبته  
ثم قال: من تتعلمون هذا؟ قلت من الذى لا يجري ذكره إلا وصلت بذلك  
بالحقيقة فيه، ولقد أوصانى عند فراقى إيه أن لا ألم أحداً غيرك.  
فقال: من هو؟ قلت أبو يوسف فاستحبوا ولم يكن يذكره بعد إلا بخير  
أهـ. وفي ذلك عبر من ناحية إنصاف أبي يوسف في أهل الرواية وسعة  
صدر ابن الجراح إزاء الطاول على شيخه إلى سوح فرصة يتوصل بها  
إلى كف حماد عن عدوانه في حكمة وسداد، وانطلاق ألسنة الرواة في  
 أصحابنا من غير مبرر.

وأخرج أيضاً عن الطحاوي عن أبي خازم عن الحسن بن موسى عن  
بشر بن الوليد قول أبي يوسف في محمد بن الحسن: أى سيف هو؟ غير  
أن فيه صدأ يحتاج إلى جلاء، وفي الحسن بن زياد: هو عندي كالصيد  
لأنني إذا سأله رجل أن يعطيه ما يطلبه بطنه أعطاه ما يمسكه وإذا سأله  
ما يمسكه أعطاه ما يطلبه، وفي بشر: هو كإبرة الرفاء طرفها دقيق  
ومدخلها لطيف وهي سريعة الانكسار، وفي الحسن بن أبي مالك : هو  
كجمل حمل حملا ثقيلا في يوم مطير فتذهب يده مرة هكذا ومرة هكذا  
ثم يسلم، وفي إبراهيم بن الجراح: هو عندي كرجل عنده دراهم مكحولة  
فكarma مسها نقصت اهـ. والدرام المكحولة هي التي يلتصق بها الكحل  
فيزيد منه الدرهم دانقا أو دانفين كما في المغرب.

### بعض كلمات مأثورة عنه

وقال القرطبي: حكى الإمام الشعيبى فى كفایته أن الإمام أبو يوسف  
لما حضرته الوفاة ناجى ربه فقال: اللهم إنك تعلم أنى نظرت فى كل  
حادثة وقعت، فى كتابك فإن وجدت الفرج ولا نظرت فى سنة نبيك عليه  
السلام فإن وجدت الفرج ولا نظرت فى أقاويل الصحابة فإن وجدت  
الفرج ولا جعلت أبا حنيفة جسراً بيني وبينك اللهم وإنك تعلم أنى  
ما اختصم إلى اثنان ضعيف وقوى إلا سوت بينهما ولم يل قلبي إلى  
القوى . اللهم وإن كنت تعلم ذلك فاغفر لي . وفي مرآة الزمان لسبط  
ابن الجوزى : كان أبو يوسف يقول ياليتنى لم أدخل فى القضاة على أنى  
بحمد الله تعالى ماتعمدت جوراً ولا حاببت خصما على خصم من سلطان  
أو سوقة اللهم إنك تعلم أنى لم أجر فى حكم حكمت به بين عبادك  
متعمداً، ولقد اجتهدت فى الأحكام بما يوافق كتابك وسنة نبيك عليه السلام  
وما أشكل جعلت أبا حنيفة بيني وبينك وكان أبو حنيفة يعرف أمرك  
ولا يخرج عن حكمك.

وأخرج بن أبي العوام عن الطحاوي حضرت يونس بن عبد الأعلى وعنه أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ فَحَدَّثَنَا يُونُسُ عَنِ الشَّافِعِيِّ: قَالَ رِبَا سَنَاتٍ عَنِ الْمَسَأَلَةِ أَعْلَمُ عِلْتَهَا بِقَلْبِيِّ وَلَا أَقْدَرُ عَلَى عِبَارَتِهَا بِلِسَانِيِّ. فَقَالَ لَهُ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَ غَيْرُ هَذَا؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَعَنَدَنَا عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَحْسَنُ مِنْ هَذَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شِجَاعٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي مَالِكٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا يُوسُفَ يَقُولُ: رِبَا سَنَاتٍ عَنِ الْمَسَأَلَةِ أَعْلَمُ عِلْتَهَا بِقَلْبِيِّ وَلَا أَقْدَرُ عَلَى عِبَارَتِهَا بِلِسَانِيِّ فَمُثْلِيُّ فِي هَذَا مُثْلِ رَجُلٍ أَرَاهُ رَجُلٌ دَرَهْمًا فَقَالَ لَهُ هُوَ رَدِيءٌ أَوْ جَيْدٌ وَلَوْ سَأَلْتَهُ عَنِ الْعُلَةِ لَقُولَهُ لَمْ يَجِدْ عِنْدَهُ أَكْثَرَ مِنْ قَوْلَهُ رَدِيءٌ أَوْ جَيْدٌ ۚ ۖ

وَفِي كِتَابِ الْمَوْقِفِ الْمَكْيِ بِطَرِيقِ أَبِي سَلِيمَانَ، قَالَ أَبُو يُوسُفُ: رِبَا فَرَقْتَ بَيْنَ الْمَسَأَلَتَيْنِ بِمُثْلِ الشِّعْرِ وَرِبَا فَرَقْتَ بَيْنَ الْمَسَأَلَتَيْنِ بِمُثْلِ الْجَبَلِ وَرِبَا عَرَفْتَ الْفَرْقَ بَيْنَ الْمَسَأَلَتَيْنِ بِقَلْبِيِّ وَلَا يَنْطِقُ بِهِ لِسَانِيُّ ۖ

وَقَالَ عَلَى بْنَ حَبْرٍ سَمِعْتُ أَبَا يُوسُفَ يَقُولُ أَخْذَ فِي الْفَرَائِضِ بِقَرْلٍ عَلَى وَزِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا اخْتَلَفَا أَخْذَتْ بِقَوْلِهِ عَلَى لَأْنَ اخْتَلَافَهُمَا فِي الْجَدِّ مِنَ الْقَضَاءِ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَقْضَاكُمْ عَلَى ۖ ۖ

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ أَيْضًا: يَا قَوْمَ أَرِيدُوكُمُ اللَّهَ فَقُلْ مَجْلِسٌ أَتَيْتَهُ أَنْوَى فِيهِ التَّوَاضُعُ إِلَّا لَمْ أَقْمَ حَتَّى أَعْلَوْهُمْ وَلَا أَتَيْتَ مَجْلِسًا أَرِيدُ أَنْ أَتَكَبِّرَ فِيهِ إِلَّا لَمْ أَقْمَ حَتَّى أَفْتَضِّلُ أَلَا فَأَرِيدُوكُمُ اللَّهَ ۖ ۖ بِسْنَدِ الْحَارِشِ إِلَيْهِ، وَلَفْظُ وَكِيعُ الْقَاضِيِّ حَدَّثَنِي عَلَى بْنُ أَشْكَابٍ عَنْ أَبِيهِ سَمِعْتُ أَبَا يُوسُفَ يَقُولُ: «يَا قَوْمَ أَرِيدُوكُمُ اللَّهَ فَبَانِي لَمْ أَجْلِسْ مَجْلِسًا قَطْ أَنْوَى فِيهِ أَنْ تَوَاضُعَ إِلَّا لَمْ أَقْمَ حَتَّى أَعْلَوْهُمْ وَلَمْ أَجْلِسْ مَجْلِسًا قَطْ أَنْوَى فِيهِ أَنْ أَعْلَوْهُمْ إِلَّا لَمْ أَقْمَ حَتَّى أَفْتَضِّلُ».

وقال أحمد بن حنبل عن أبي يوسف : صحبة من لا يخشى العار عار يوم القيمة، ورؤوس النعم ثلاثة : نعمة الإسلام التي لا تتم نعمة إلا بها، ونعمة الصحة التي لاتطيب العافية إلا بها، ونعمة الغنى التي لا يتم العيش إلا بها .<sup>١</sup>

وقال علي بن الجعد عن أبي يوسف : العلم شيء لا يعطيك بعده حتى تعطيه كلك وأنت إذا أعطيته كلك فلن من إعطائه البعض على حذر . وكان أبو يوسف إذا نزل به أمر يقول :

أمور لو تدبرها حكيم      إذن لننهى وغير ما استطاعا  
ولكن الأديم إذا تفرى<sup>(١)</sup>      بلى وتهتكا غالب الصناعا

### بعض نماذج من أقواله وأحكامه

أخرج الخطيب: كان أبو يوسف راكباً وغلامه يعود وراءه فقال له رجل: أتستحل أن يعود غلامك لم لاتركبه؟ فقال له: أيجوز عندك أن أسلم غلامي مكاريا؟ قال : نعم . قال فيعود معى كما يعود لو كان مكاريا . وأخرج ابن أبي العوام عن الطحاوي عن جعفر بن أحمد ابن الوليد عن بشر بن الوليد الكندي أنه سمع أبي يوسف يقول وقد قال له رجل: لى أب نصراني ضرير فربما لقيته ماضيا إلى الكنيسة وربما لقيته منصرف عنها فأأخذ بيده، فقال له أبو يوسف: إن كان ماضيا إليها فلا تأخذ بيده، وإن كان منصرف عنها فخذ بيده.

وسمع الحسن بن أبي مالك أبي يوسف يقول: مرضت مرضًا نسيت فيه كل ما كنت أحفظه حتى القرآن ولم أنس الفقه. فقيل له. وكيف ذلك؟

(١) الجلد إذا تشقق (ز).

فتال: علمى بما سوى الفقه علم حفظ وعلمى بالفقه علم هداية، فأنا فيه  
ك الرجل غاب عن بلده سنتين ثم دخله بعد ذلك أفتراءه تغيب عنه طريق  
منزله؟ . وسُعَّ بشر بن الوليد أبا يوسف يقول: لا ينبغي للمرأة أن  
تكشف رأسها عند عبدها ولا عند عبد ابنتها ولا عند عبد أبيها ولو أن  
رجلًا غسل رأس أمه وفلاه كان هذا من بريها. وسمع ملال الرأى  
أبا يوسف يقول: مخاشنة الولادة ذل، ومخاشنة القضاة فقر، وسمعه أيضًا  
يقول: في كتاب الصك لا أقل من عشرة من الشهود: اثنان يموتان،  
واثنان يغيبان، وأثنان يزوران، وأثنان يشتثان، وأثنان لا يزدبيان. وعند  
الموقر رد أبو يوسف شهادة على بن عيسى الوزير حيث بلغه أنه لا يصلى  
الصلوات في الجماعة حتى بنى على بن عيسى مسجدًا في صحن داره  
فكان يشهد الجماعات <sup>ا</sup>هـ.

وعن الحسن بن أبي مالك أن أبا يوسف أتى بامرأة مرتدة من  
أصفهان فهاب قتلها ورجع عن قوله في المرتدة أنها تقتل: إلى قول  
أبي حنيفة أنها تحبس ولا تقتل. وعن بشر : كنت يوماً عند أبي يوسف  
فتكلم في مسألة فقلت له ما هي حكم الله فيها فقال: أو لله عز وجل  
في كل شيء حكم منصوص؟ قلت : نعم، فقال: ما حكم الله عز وجل في  
رجل عدا على ديك ففتقا عينه؟ فقلت : يقوم صعباً غير مفقود العين  
ثم يقوم مفقود العين فيجب على فاقع العين فضل ما بين قيمتيه فهذا  
حكم الله عز وجل فيها قال: فجمع أبو يوسف أصابع يده اليمنى ثم قال:

أعلم الرمية كل يوم      ولما اشتد ساعده رمانى

وأشار إلى يده البسيرى. وعن بشر بن الوليد قال أبو يوسف: من  
قعد على شراب يطلب السكر منه فالقدر الأول منه عليه حرام والمقداد  
عليه حرام والمشى إليه حرام كما أن الزنى عليه حرام والمشى إليه حرام.

وعن معلى بن منصور أن أبي يوسف حج مع هارون الرشيد فصلى بهم هارون ركعتين وقام أبو يوسف فقال: يا أهل مكة أتتوا صلاتكم فإننا قوم سفر فقال رجل من أهل مكة من صلى: نحن أفقه من أن نعلم مثل هذا. فقال له أبو يوسف: لو كنت فقيهاً ما تكلمت في صلاتك. فقال هارون الرشيد: ما يسرني بها حمر النعم. وعن أبي بكر الخصاف عن أبيه: لما احتضر أبو يوسف جلسنا عند رأسه فقلنا له في نفسك شيء من هذا الأمر نعني القضاء قال: لا والله إلا شيئاً واحداً أدع نصراني مرة على الرشيد ضيعة فدعوت بالرشيد وبالنصراني فجاء الرشيد، ومصلى يحمل له فجلس عليه، ولم أدع للنصراني بمصلى مثله فذاك في نفسي.

وعن الحسن بن أبي مالك سمعت أبي يوسف في مرضه الذي مات فيه يقول: والله ما زنت قط ووالله ما جرت في حكم قط وما أخاف على نفسي إلا من شيء كان مني فقتلته ما هو؟ قال: كان هارون الرشيد يأمرني أن آخذ قصص الناس فأقرأها ثم أوقع لهم فيها بحضوره فكنت آخذها قبل ذلك بيوم فأتصفحها فجمعتها مرة فتصفحتها فإذا فيها قصة لنصراني يتظلم من هارون أمير المؤمنين في ضيعة في يده يزعم أنه غصبها إليها فدعوته فقلت هذه الضيعة في يد من هي؟ قال في يد أمير المؤمنين فأردت تقرب الأمر عليه فقلت له من يبيع ثمارها؟ قال: أمير المؤمنين ، قلت فمن يجمع غلاتها؟ قال: أمير المؤمنين. وجعلت كلما أردت منه أن يذكر خصماً غير أمير المؤمنين رد الخصومة فيها إلى أمير المؤمنين فجعلت قصته مع قصص الناس فلما كان يوم المجلس جعلت أدعو الناس رجالاً حتى وقعت قصة النصراني بيديه فدعوته فدخل فقرأت قصته على أمير المؤمنين فقال هذه الضيعة لنا ورثناها عن المنصور فقلت للنصراني قد سمعت الذي قال. أفلك بيته على ماتدعى؟ قال: لا، ولكن خذ لي بيمينه قال: فقلت لهاaron: أتحلف يا أمير

المؤمنين؟ قال: نعم فحلف فانصرف النصراني. قال أبو يوسف فما أخاف على نفسي إلا من هذا قال الحسن فقلت: وأى خوف في هذا وقد فعلت الذي فعلت فقال: من تركى أن اقعده معه في مجلس الخصم وأسانيد ذلك كله في كتاب ابن أبي العوام.

وقال وكيع القاضي في أخبار القضاة: أخبرنى إبراهيم بن أبي عثمان عن يحيى بن عبد الصمد: خصم موسى أمير المؤمنين إلى أبي يوسف في بستانه فكان الحكم في الظاهر لأمير المؤمنين وكان الأمر على خلاف ما يظهر من الحكم، فقال أمير المؤمنين: ما صنعت في الأمر الذي تتنازع إليك فيه قال: خصم أمير المؤمنين يسألني أن أحلف أمير المؤمنين أن شهوده شهدوا على حق. فقال موسى: وترى ذاك. قال: قد كان ابن أبي ليلى يراه. قال: قال فاردد البستان عليه. وإنما احتال عليه أبو يوسف أهـ.

وأخرجه الخطيب أيضاً بطريق وكيع القاضي، وهذه غير قصة الرشيد، وتتوسع الصimirي في قصة الرشيد وقال في آخرها: وقد أذير الشيخ يقول استفه كشرية سويف وترى وجه أمير المؤمنين حين حلف وأطرق يفكر فقلت: هلكت وهلك الرجل فقال يحيى بن خالد: يا يعقوب رأيت مثل أمير المؤمنين في عدله وإنصافه لرجل من رعيته أنصف من نفسه حتى فعل ما رأيت فسرى عن أمير المؤمنين وفرح بذلك وقال سبحان الله ولا بد من الإنفاق. وقال يحيى بن خالد: لو جات هذه من الفاروق ل كانت حسنة أو كما قال. ثم ذكر اغتنام أبي يوسف من عدم تسويته بين الخصمين في المجلس، ولأبي يوسف أخبار كثيرة في أنه لم يكن يعابي أحداً في القضاة، بل كان يساوى في الحكم بين الراعي والرعية والغني والفقير والملوك والصالحين وهذا ما رفع شأنه و شأن القضاة في الإسلام.

وقال الذهبي في جزئه: ولقاضى القضاة أبي يوسف رحمة الله ورضى عنه أخبار فى السؤدد والكرم والمروة والجاه العريض والحرمة التامة فى العلم والفضل. وأخبار فى الخط عليه بعضها ليس بصحيح أوردها العقيلي وابن ثابت ا هـ. وقد تحدثت عنهما فى موضعه فلا أعيد الكلام عنها هنا.

## انقطاع أبي يوسف عن مجلس أبي حنيفة مرّة على ظهر استغناه عنه في العلم

ذكر الزين بن نجيم فى الأشیاء والنظائر فى فن الحکایات أنه لما جلس أبو يوسف للتدريس من غير إعلام أبي حنيفة أرسل إليه أبو حنيفة رجلا فسأله عن خمس مسائل - ومثله عند الصimirي والخطيب وغيرهما - .

الأولى : قصار جحد الشوب وجاء به مقصراً هل يستحق الأجر أم لا ؟ فأجاب أبو يوسف يستحق الأجر فقال له الرجل: أخطأت. فقال: لا يستحق. فقال: أخطأت. ثم قال له الرجل: إن كانت القصارة قبل الجحود استحق وإلا لا.

والثانية : هل الدخول فى الصلاة بالفرض أم بالسنة ؟ قال بالفرض، فقال: أخطأت. وقال: بالسنة. فقال أخطأت. فتحير أبو يوسف فقال الرجل بهما جميعا لأن التكبيرية فرض ورفع اليدين سنة.

والثالثة: طير سقط فى قدر على النار فيه لحم ومرق هل يؤكل أم لا ؟ قال: يؤكل فخطأه. فقال لا يؤكل، فخطأه. ثم قال: إن كان اللحم مطبوخا قبل سقوط الطير يغسل ثلاثا ويؤكل، وترمى المرقة ولا يرمى الكل.

والرابعة : مسلم له زوجة ذمية ماتت وهى حامل منه ففى أى المقابر تدفن ؟ فقال أبو يوسف فى مقابر المسلمين فخطأه فقال: فى مقابر أهل الذمة فخطأه فتحير . فقال تدفن فى مقابر اليهود ، ولكن يحول وجهها عن القبلة حتى يكون وجه الولد إلى القبلة ، لأن الولد فى البطن يكون وجهاً إلى ظهر أمه.

الخامسة : أم ولد لرجل تزوجت بغير إذن مولاها فمات المولى ، هل تحب العدة من المولى ؟ فقال: تحب فخطأه . فقال: لا تحب . فخطأه . ثم قال الرجل: إن كان الزوج دخل بها لا تحب وإلا وجبت . فعلم أبو يوسف تقديره فعاد إلى أبي حنيفة فقال له تربت قبل أن تحصرم . وكذا فى إجازات الفيض .

وفى مناقب الكردى: أن سبب انفراد أبي يوسف أنه مرض مريضاً فعاده الإمام فقال: لقد كنت أؤملك بعدي للمسلمين .. فلما برئ أتعجب بنفسه وعقد مجلس الأمالى ، وقال الإمام أبو حنيفة لأبي يوسف عند مجئه إلى مجلسه: ما جاء بك إلا مسألة القصار سبحانه الله من رجل يتكلم فى دين الله ويعقد مجلساً وهو لا يحسن مسألة فى الإجارة ثم قال: من ظن أنه يستغنى عن التعليم فليبيك على نفسه اـهـ.

وكان هذا فى مبدأ أمر أبي يوسف فلا يدل على أنه لم يبلغ مرتبة الاجتهاد المطلق فى منتهى أمره . فلا يتمسک بتلك الحكاية على أنه مجتهد فى المذهب لأن تدرجه فى مدارج الفقه على مراحل إلى أن وصل إلى درجة الاجتهاد المطلق ، ولا شأن فى ذلك لما جرى له فى عهد شبابه وأغتراره بعلمه ثم نضج علمه فصار خليفة أستاذه حقاً ، ولا عجب فى أن يغتر الشاب فى أوائل مراحل التفقه ثم يشوب إلى السداد ، وقد وقع مثل هذا للإمام الأعظم وكاد أن ينقطع من مجلس أستاذه حماد بن أبي سليمان ثم عاد إليه ولازمه إلى وفاته ، وفى حكاية ذلك طول ، وقد

ذكرنا مبلغ شدة ملازمته لمجلس جماد في «لفت اللحظ إلى مافي الاختلاف في اللفظ»، لابن قتيبة نقاً من تاريخ أصفهان لأبي الشيخ ما فيه عبر.

## وجه تطوير مذهب أبي يوسف مع مذهب أبي حنيفة

خالف زفر بن المذيل وأبو يوسف ومحمد بن الحسن أبو حنيفة في مسائل أصلية وفرعية كما هو ظاهر من كتب المذهب في الأصول والفروع، ومع ذلك دونت آراؤهم مع آراء أبي حنيفة في كتب المذهب وعد الجميع مذهب أبي حنيفة مع هذا التناقض بل نصوا على أن الفتوى في المذهب على رأي أبي حنيفة مرة وعلى رأى أحد هؤلاء من أصحابه مرة أخرى على اختلاف مداركهم، واستشكل ذلك حتى سأله أمير مكة الشريف سعد بن زيد رحمهما الله في شهر شعبان سنة ١١٠٥ هـ قائلاً:

ماتقولون في مذهب أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وصاحبيه أبي يوسف ومحمد فإن كل واحد منهم مجتهد في أصول الشرع الأربع: الكتاب والسنة والإجماع والقياس، وكل واحد منهم له قول مستقل غير قول الآخر في المسألة الواحدة الشرعية، وكيف تسمون هذه المذاهب الثلاثة مذهبًا واحداً؟ وتقولون إن الكل مذهب أبي حنيفة وتقولون عن الذي يقلد أبي يوسف في مذهبه أو محمدًا أنه حنفي وإنما الحنفي من قلد أبي حنيفة فقط فيما ذهب إليه وأجاب عن هذا السؤال الشيخ عبد الغنى النابلسى من فقهاء الحنفية فى عصره برسالة سماها (الجواب الشريف) للحضرت الشريفة فى أن مذهب أبي يوسف ومحمد هو مذهب أبي حنيفة ارتئى فيها ما خلاصته أن آرائهما روایات عن أبي حنيفة ف تكون أقوالهما من أقوال أبي حنيفة فيكون عددها في مذهب أبي حنيفة صحيحاً.

واستند في ذلك إلى أقوال مروية عن الإمامين في ذلك، وليس هذا بجيد وإن ارتضاه ابن عابدين لأن ذلك تعوييل على ما يقوله ابن الكمال الوزير في طبقات الفقهاء من أنهما لا يخالفان الإمام في الأصول وهذا خلاف الواقع بل هما يخالفانه في كثير من المسائل الأصلية والفرعية عن دليل كما هو شأن الاجتهاد المطلق، وإنما ينافي المذهب عن مرتبة المجتهد في المذهب ينافي الحقيقة، وإن حافظا على انتسابهما له رضى الله عنهم، بل إطلاق المذهب الخنفي على مجموع آراء هؤلاء اصطلاح ولا مشاحة فيه: بالنظر إلى أن مذهب أبي حنيفة فقه جماعة عن جماعة كما سبق.

ومصدر كل رأي من تلك الآراء مجتهد مطلق يتبع دليل نفسه فالإمامان وافقاه فيما علموا فيه دليل الحكم كما علم هو اجتهاداً لا تقليداً له كما خالفاه فيما بان الدليل لهم على خلاف رأيه، فالتوافق بينهم في الرأي لا يدل على التقليد بل يدل على معرفة البعض دليل الحكم بمعرفة الآخرين وإلا ما بقى في الوجود مجتهد مطلق لتوافق المجتهدين في معظم المسائل، ومنشأ ادعاء أن تلك الأقوال كلها أقوال أبي حنيفة هو ما كان يجري عليه أبو حنيفة في تفقيه أصحابه من احتجاجه لأحد الأحكام المحتملة في مسألة وانتصاره له بأدلة، ثم كروره بالرد عليه بنقض أداته ويترجحه الاحتمال الثاني بأدلة أخرى ثم نقضها بترجح الاحتمال ثالث بأدلة تدريساً لأصحابه على التفقه على خطوات ومراحل إلى أن يستقر الحكم المتعين في نهاية التمييز ويدون في الديوان في عداد المسائل المحضة، فمنهم من ترجع عنده غير ما استقر عليه الأمر من تلك الأقوال باجتهاده الخاص فيكون هذا المترجح عند قوله من وجهه وقول أبي حنيفة من وجه آخر من حيث أنه هو الذي أثار هذا الاحتمال ودلل عليه أولاً وإن عدل عنه أخيراً.

ومصدق ذلك ما أخرجه ابن أبي العوام عن محمد بن أحمد بن حماد  
عن محمد بن شجاع سمعت الحسن بن أبي مالك وعباس بن الوليد وشر  
ابن الوليد وأبا علي الرازى يقولون:

سمعنا أبا يوسف يقول: ماقلت قولا خالفت فيه أبا حنيفة إلا وهو  
قول قد قاله أبو حنيفة ثم رغب عنه أهـ. وحکی الكردی عن  
النيسابوری: أن أبا يوسف لما ولی القضاة دخل عليه إسماعيل بن حماد  
ابن الإمام وتقدم إليه خصمان فلما جاء أوان الحكم قضى برأي الإمام.  
فقال له : كنت تخالف الإمام في هذا. قال : إنما كنا نخالفه لنتخرج  
ما عندہ من العلم فإذا جاء أوان الحكم ما يرتفع رأينا على رأى الشيخ  
أهـ. ومثله عن محمد بن الحسن.

وأخرج ابن أبي العوام عن إبراهيم بن أحمد بن سهل عن القاسم  
ابن غسان عن أبيه عن أبي سليمان الجوزجاني عن محمد بن الحسن قال:  
كان أبو حنيفة قد حمل إلى بغداد فاجتمع أصحابه جمیعاً وفيهم  
أبو يوسف وزفر وأسد بن عمرو وعامة الفقهاء المتقدمين من أصحابه  
تعلموا مسألة أيدوها بالحجاج وتوقوا في تقويمها وقالوا نسأل أبا حنيفة  
أول ما يقدم فلما قدم أبو حنيفة كان أول مسألة سئل عنها تلك المسألة  
فأجابهم بغير ما عندهم فصاحوا به من نواحي الحلقة: يا أبا حنيفة بلدتك  
الغريبة. فقال لهم: رفقاً رفقاً ماذا تقولون؟ قالوا: ليس هكذا القول. قال:  
بحجة أم بغير حجة؟ قالوا بل بحجة. قال: هاتوا فناظرهم فغلبهم  
بالحجاج حتى ردتهم إلى قوله وأذعنوا أن الخطأ منهم فقال لهم أعرفتم  
الآن؟ قالوا: نعم. قال: فما تقولون فيمن يزعم أن قولكم هو الصواب وأن  
هذا القول خطأ؟ قالوا: لا يكون ذاك قد صدح هذا القول فناظرهم حتى  
ردتهم عن هذا القول، فقالوا يا أبا حنيفة ظلمتنا، والصواب كان معنا.

قال: فما تقولون؟ فيمن يزعم أن هذا القول خطأ والأول خطأ والصواب في قول ثالث فقالوا هذا مala يكون قال: فاستمعوا، واحترع قولًا ثالثًا وناظرهم عليه حتى ردهم إليه فإذا عننا وقالوا يا أبي حنيفة علمنا قال: الصواب هو القول الأول الذي أجبتكم به لعلة كذا وكذا، وهذه المسألة لا تخرج عن هذه الثلاثة الأنهاء ولكل منها وجه في الفقه ومذهب، وهذا الصواب فخذوه وارضوا ماسواه اهـ. وهكذا كان تدريسه لأصحابه على الفقه وتمرينه على مدارج التفقة، فمثله يكون كثير الذكر للاحتمالات في المسائل وقد يتراجع عند هذا مala يتراجع عند ذاك من أصحابه فيكون هو مثير أغلب تلك الاحتمالات فمعظم تلك المسائل الخلافية من تذكير الإمام لأصحابه فلا يكون مانع من إطلاق المذهب الحنفي على مسائل أبي يوسف ومحمد أيضًا بلاحظة حال معظمها كما في الحديث الشريف (الحج عرفة). وقد أخرج ابن أبي العوام أيضًا عن محمد بن أحمد ابن حماد عن ابن شجاع عن الحسن بن أبي مالك أنه سمع أبي يوسف يقول: كان أبو حنيفة إذا وردت عليه المسألة قال: ما عندكم فيها من الآثار؟ فإذا روينا الآثار وذكرنا وذكر هو ما عنده نظر فإن كانت الآثار في أحد القولين أكثر أخذ بالأكثر، فإذا تقاربت وتکافأت نظر فاختاراهـ.

وهو الذي كان يقول لأصحابه: لا يحل لأحد أن يقول بقولي مالم يعلم من أين قلت اهـ. وهذه الطريقة هي التي ملأت الآفاق فقها وغوصا، ولم تكن صدور الفقهاء من غير هؤلاء تتسع للأخذ والرد المتواصلين في المسائل هكذا بل كان أغلبهم يكتفون بإيماء ما عندهم بدون مناقشة في الغالب مقتصرین في الإجابة على النوازل والواقع؛ إلا أن الشافعی كان ارتوى من المعينین الحجازية وال伊拉克ية فكان يتلقى الأخذ والرد بصدر رحب فملأ العالم بالمسائل التقديرية وخدم نضوج الفقه كافاً الله الجميع على جميلهم في خدمة الفقه ورضي عنهم أجمعين، ولكل وجهة.

## بعض أبناء أبي يوسف مع الخلفاء

لما اتصل أبو يوسف برجال الخليفة لأول مرة رغب يحيى بن خالد في معرفة ما لأبي يوسف من الإمام بسير الملوك الماضية وأبناء الأمم الحالية وأيام العرب وأبناء الأول وما إلى ذلك من المعارف التي يحتاج إليها في الحياة الجديدة فاحس بذلك أبو يوسف ولم يسترسل معه في الكلام بل اقتصر في الحديث وتفرغ في خاصة نفسه لتلك المعرف حتى حاز خبرة واسعة فيها بذكائه وقوته حافظته في مدة يسيرة إلى أن سنت فرصة التحدث مع الوزير في موضوع منها فتال لديه كل إعجاب ودهش بواسع اطلاعه في هذه المعانى أيضا وظن به أن له اشتغالا قد يها بتلك المعرف زيادة على ماله من المعلومات الواسعة فيسائر العلوم فحاز كل إجلال كما هو معروف في كتب التاريخ.

وأخرج ابن أبي العوام عن أبي عبد الله محمد بن هارون بن محمد العباسى عن أبيه عن أبي يحيى بن أبي ميسرة عن سعيد بن عثمان الزيات عن أبيه قال قام رجل إلى هارون الرشيد في مدينة أبي جعفر يوم الجمعة وهو على المنبر فقال: والله ما قسمت بالسوية ولا عدلت في الرعية ولقد فعلت وفعلت. فأمر به فأخذ ثم أدخل عليه بعد الصلاة وبعث إلى أبي يوسف قال أبو يوسف فدخلت عليه وهو جالس، والرجل بين العقابين والجلادون خلفه بالسياط فأقبل على فقال: يا يعقوب كلمنى هذا بما لم يكلمنى به أحد. فقلت يا أمير المؤمنين قد قيل للنبي ﷺ في قسم قسم إن هذه لقسمة ما أريد بها وجه الله، فعفا وصفح. وقد قيل له قسما: أعدل. فقال ﷺ: ومن يعدل إذا لم أعدل؟ فعفا وصفح، وقد قيل له أشد من هذا، خاصم إليه الوزير ورجل من الأنصار فقضى للوزير فقال الآخر: يا رسول الله ألم كان ابن عمتك؟ فعفا وصفح. قال: فسكن غضبه

وأمر بالرجل فأطلق أه.

ويه إلى أبي يحيى بن أبي ميسرة عن محمد بن داود العباسي: كنا ببغداد وحضر شهر رمضان فكنا نحضر دار هارون الرشيد كل عشية فإذا صلينا العصر خرج الإذن لعبد الله بن العباس ولداود بن عيسى ولعبد الله بن سليمان، ثم يخرج الإذن بعدهم لأبي يوسف القاضي ولابن عمران الطلحى ولحسن اللؤلؤى فلا يزالون فى الفقه بين يدى هارون الرشيد فإذا طلعت الشمس أذن لنا فدخلنا فأقبل الرشيد عليهم يوماً فقال: سلوا فألقى عليه حسن اللؤلؤى مسألة من المعتقدات فأقبل عليه أبو يوسف فقال: ليس هذا مما يسأل عنه أمير المؤمنين ولكن يا أمير المؤمنين قال أبو حنيفة فى مسألة كذا وكذا واحتج بكذا، وقال ابن أبي ليلى فيها كذا واحتج بكذا فبأى القولين يأخذ أمير المؤمنين؟ قال الرشيد: بقول أبي حنيفة لأن حجته فيها أقوى. قال وقال ابن أبي ليلى كذا فى مسألة كذا وحجته كذا فبأى القولين يأخذ أمير المؤمنين. قال الرشيد بقول ابن أبي ليلى لأن حجته فيها أقوى.

فلما انصرفنا أقبل أبو يوسف على اللؤلؤى فقال ياضعيف مثل هذه المسألة المعقولة تلقى على الخلفاء لو أقيمت هذه على بعضنا ماقام بها، فقال له اللؤلؤى فلم قال: سلونا. قال: وكان الرشيد إذا صلى مسح بيده موضع سجوده ثم مسح به وجهه. فقال له الحسن: هذا الذى يفعله أمير المؤمنين بدعة فعنن أخذه؟ قال: رأيت آبائى يفعلونه فأننا أقتدى بهم. فأقبل عليه أبو يوسف فقال: هذا لا علم له. ثم أقبل على اللؤلؤى فقال: ألم تسمع؟ أن النبي ﷺ رقى رجلاً فوضع يده على ريقه ثم على الأرض ثم قال: ريق بعضنا بتربة أرضنا يشفى مريضنا بإذن الله. فلما انصرف أمر هارون بحجب اللؤلؤى عنه.

وعن الحسن بن زياد: كنا يوماً بباب أبي يوسف ونحن ننتظره إذ أقبل من دار الرشيد وهو يبتسم فقال: حدثت مسألة في دار أمير المؤمنين اليوم رفع إلى أمير المؤمنين، أن قاضياً بأرمينية اختص إله جاريتان في جرتيين وقد استقيتا ما من بعض الموضع فوضعتا جريتهما لستريحا فسقطت جرة كل واحدة على جرة صاحبتهما فانكسرتا فاختصمتا إلى القاضي فقالت كل واحدة منها سقطت جرة هذه على جرتى فانكسرت فجعل القاضي ينظر إليهما لا يعرف المدعية منها من المدعى عليها فقال للقيم: أخرهما عنى فأخرهما، ثم صاحتا فإذا هما فلما اقتضتا قضتهما عليه نظر إليهما ثم قال للقيم: أخرهما عنى فصاحتا فقال للقيم: اذهب فاشتر لهما جرتي وأرجني منها، فلما كان العشى قال لرجل كان يائس به ويختلف إليه ماذا يقول الناس ويخوضون فيه من أمرنا؟ قال يقولون أن القاضي لم يحسن يحكم في جرتيين حتى غرمهم، فقال: سبحان الله أو لا يرضون مني أن أحكم فيما أحسن وأغرم فيما لا أحسن.

قال أبو يوسف فقلت يا أمير المؤمنين هذا رجل عاقل فزده في أرزاقه للغرامات فزاده ألف درهم في كل شهر.

قال الحسن بن زياد فقلنا لأبي يوسف كيف الجواب في هذه المسألة؟ قال إن كانت الجاريتان وضعتا الجرتيين في مستراح للمسلمين بكل واحدة منها جاعلة جرتها في حقها غير جانية على صاحبتهما وإن كانتا وضعتا الجرتيين في غير مستراح المسلمين بكل واحدة جانية على صاحبتهما وعلى كل واحدة قيمة جرة صاحبتهما، وإن كانت إدعاها في مستراح والأخرى في غير مستراح فالتي في غير المستراح جانية على التي في المستراح.

وعن أسد بن الفرات: كان أبو يوسف ينظر بين خصمين بحضور هارون الرشيد فتوجه القضاة على أحدهما قال فجثا الرشيد وأقبل ببصره

نحو أبي يوسف حتى أنفذ القضاة ثم قال هكذا أفعل أنا وسائر من معى  
حتى ينفذ قضاة يعقوب.

وذكر الصيمرى ما رفع إلى أبي يوسف من قتل مسلم عمداً لذمى  
وقيام البينة على ذلك وحبس القاتل وهو جو بعضهم لأبي يوسف بأبيات  
يرميء فيها بقتله المسلم بالكافر وبلغ الأمر إلى الرشيد ورغبتة فى  
إسقاط القصاص وإسقاط أبي يوسف القصاص بعدم تمكن ولى الدم من  
إثبات أن القتيل كان يؤدى الجزية، ومنع القود لهذا السبب.

وقتل المسلم بسبب قتله لذمى مسألة خلافية أدلتها مشرحة فى  
الكتب المبوسطة، وقال القرطبى: إنما أمر بحبس القاتل لينظر فى أمره هل  
يتبين من حال المقتول ما يوجب القصاص فیقتضى من قاتله أو يظهر  
ما يسقط القصاص فلا يقتضى منه فلما ظهر ما يسقط القصاص منع  
القصاص أهـ.

وأقام النكير على من يزعم من المخالفين: إن كان ثبت عنده وجرب  
القصاص فكيف أسقطه بهذه الحيلة وإن لم يثبت فكيف أوجبه أولاً؟ وعد  
القرطبى هذا تهجما على مقام الاجتهاد ثم سرد أدلة المسألة بتوع فأناد  
وأجاد. وغاية ما فى الأمر موافقة رغبة الرشيد لحكم الشرع المستط  
للقصاص، ولو كان أبو يوسف بت فى القصاص لما حبسه بل كان نفذ قييم  
الحكم فى الحال. قال ابن عبد البر: «أبو يوسف قاضى القضاة قضى  
لثلاثة من الخلفاء ولـى القضاة فى بعض أيام المهدى ثم للهادى ثم للرشيد  
وكان الرشيد يكرمه ويجله وكان عنده حظياً مكيناً» وروى ابن عبد البر  
عن ابن جرير: «أن أبي يوسف كان فقيها عالماً حافظاً.. كثير الحديث،  
تحامى حديثه قوم من أهل الحديث من أجل غلبة الرأى عليه وتفرعه  
الفروع والمسائل فى الأحكام مع صحبة السلطان وتقلده القضاة أهـ». ثم

قال ابن عبد البر: «كان يحيى بن معين يشنى عليه ويوثقه وأما سائر أهل الحديث فهم كالأعداء لأبي حنيفة وأصحابه»، وحيث لم يرحل ابن عبد البر إلى الشرق خفى عليه كثير من أقوال المشارقة في ذلك، وقد سبق نقل كثير منها، وضيق صدر النقلة نحوهم له أسباب مشروحة في التأنيب.

## كلمة في المخارج والتباير الفقهية في التخلص من المآزرق

ينسب إلى أبي يوسف كثير من الحيل في تخلص الناس من الحرج، وذكرت فيما علقت على (زغل العلم) للذهبي: أن التحيل المفضى إلى إلغاء الحكم في تشريع الأحكام لا يصدر إلا من ضعف دينه ومرض يقينه وأما تطلب المخلص من المآزرق من غير إبطال حق وإحقاق باطل بتدابير لطيفة لانصطدم مع النصوص فمما ندب الله ورسوله إليه وجرى سلف الأئمة وخلفهم عليه، وتبيين وجوه ذلك يدل على براعة وقوة ذكاء بشرط أن لا يؤدى إلى ما أسلفناه.

وأجرأ المتفقهين على التوسيع في التحيل أدواتهم صلة بالقضاء، ومن وجوه التحيل الذميم الإفتاء بأقوال شاذة لاتدعمها الحجج، وروايات ضعيفة لا تقوى أمام النقد مهما بهرجها المسوه وزخرفها، ومن يقع منه هذا بقلة ورع فالله خسيبه. أما ما يعزى لأبي يوسف من أنه اتصل بالرشيد بحيل شرعية أجابه بها فولاه القضاء، فكذب مختلف عليه - كخصيص مالك الرشيد بريخص (في كتاب السر المعزو إليه) - لأنه ولد القضاء في عهد (المهدي) والهادى واستمر عليه في زمن الرشيد كما ذكره السعائى وغيره، ولم يكن من خلاله المحاباة كما يظهر من مقدمة

(كتاب الخراج) له ومن سيرته المعروفة.

وقد ألف الذهبي في ترجمته جزءاً خاصاً يشتمل على علمه وزهده وورعه ويطربه مع أن الذهبي عرف بالاقتصاد في تراجم هؤلاء (حتى ذكر تلميذه الناج السبكي في الطبقات الكبرى) (١٩٧ - ١) استطاعه على كثير من أئمة الشافعيين والحنفيين). ويقول محمد بن الحسن في بيع العينة : هذا كأمثال الجبال عندى ذميم، وقد حملوا تحجيز أبي يوسف هذا البيع على صورة عدم عود العين إلى صاحبه فأصبحا على اتفاق في المسألة.

وساق الخطيب بطريق المعافي النهرواني إفتاء أبي يوسف لأم جعفر كما تمحب وتوارد هدايا منها وإيماء قسمتها بين الحضور بسند فيه الحسين ابن القاسم الكوكبي وهو إخباري كثير الانفراد بالمناقير يقول عنه ابن حجر في اللسان: إخباري مشهور رأيت في إخباره مناكير كثيرة بأسانيد جياد ثم قال منها ما ذكره المعافي عنه. ساق خبراً تالفاً. وهذا من لم يعلم الخطيب من حاله إلا خيراً. فإنه يجد عنده ما يشاء. ساق المعافي أيضاً بطريق محمد بن الحسن بن زياد النقاش إيماء أبي يوسف تقسيم هدية حضرت منها أيضاً، والنقاوش كذاب مشهور، ساق أيضاً بطريق المعافي عن محمد بن أبي الأزهر إفتاء أبي يوسف في بيع نصف جارية وهبة نصفها للرشيد تخلصاً لصاحبها من الحيث في حلفه أنه لا يبيعها ولا يهبهها مع حشد طائف حول تلك الأحداث في صفحتين مع أن ابن أبي الأزهر هذا يقول عنه الخطيب نفسه في (٣-٢٨٨) كان كذاباً قبيح الكذب ظاهره. وما ذكره العقيلي أنه كان يعطي أموال اليتامي مضاربة ليجعل الريع لنفسه ففي سنته أحمد بن علي الأبار وله تعصب غريب ضد أصحابنا كما يظهر من روایاته عند الخطيب، ورواية المتعصب

مردودة عندهم، على أن يد القاضى فى أموال اليتامى يد أمانة فلا تضمن عند هلاكها من غير تعد، وكذلك أموال اليتامى تأكلها الزكاة فى مذهبه فإذا ضارب بها تكون يده يد ضمان فىكون ضامناً إذا هلكت وتكون الزكاة عليه دون اليتيم فإذا تفضل بالربح عليه يكون إحساناً على إحسان كما هو عادته، على أن التصرف فى مال اليتيم وأكله بالمعروف مدركهماً ما هو مشرح فى شروح البخارى أخذًا من الكتاب والسنة، والخلاف فى ذلك مشهور، فلا لوم على فرض ثبوت ذلك التصرف إلا عند من ضاق أفق اطلاعه بقسر باعه. وعند الموفق أنه سئل عن حلف ماله صدقة إن لم يفعل كذا قال يخرج ماله إلى من يثق به فيفعل الشيء، فيرد صاحبه عليه فقال قائل: لعنت اليهود حرمت عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا أثمانها فقال أبو يوسف بالكتاب أين هذا من ذاك؟! إن اليهود أرادوا أن يحتالوا لما حرم الله عليهم حتى يحلوا لأنفسهم، وهذا ماله، هو له حلال يريد أن يحتال حتى لا يحرم عليه أهـ. ودفع الخرج على منازل إغا يفتقها الفقهاء.

وقد ممحص هذا البحث تمحيصاً شاملًا فضيلة الأستاذ المبدع النابغة السيد محمد أبي زهرة<sup>(١)</sup>: أستاذ الشريعة في كلية الحقوق بالقاهرة، في كتابه عن أبي حنيفة كما هو شأنه في بحوثه.

(١) وكم لفضيلته من أيادٍ يبضم على العلم مؤلفاته المتعة، فمنها «أبو حنيفة» و«مالك» و«الشافعى» و«ابن حببل» رضى الله عنهم في مجلدات ضخامة، كل مجلد منها في ترجمة إمام، من هؤلاء الأعلام، وقد درس حياتهم دراسة فاحصة عن كل صغير وكبير من أحوالهم، وأودع ما استخلصه من بحوثه الشاملة عن كل منهم في تلك الكتب الخالدة بحيث يشفى غلة الباحثين عن أحوال هؤلاء الأئمة المهدىين، وما هذا إلا فتح جديد، وإنما سيد يحمل النشر الحديث على الاهتمام بالتراث المتوارث عن آئمه الإسلام فاستحق مؤلفها البارع المفضل بذلك كل ثناء وإجلال، فجزاه الله عن العلم خيراً، ولا أراه ضرًّا ولا ضيرًا، وزاده توفيقاً وتسديداً (ز).

وما قلت فى تعليقى على (زغل العلم) : روى الذهبى فى جزئه الذى ألفه فى ترجمة محمد بن الحسن بطريق الطحاوى عن أحمد بن أبي عمران عن محمد بن سماعة أنه قال سمعت محمد بن الحسن يقول «هذا الكتاب ليس من كتبنا وإنما ألقى فيها». يزيد كتابا فى الحيل كان يتداوله من قل ورعيهم من الناس فى ذلك العهد<sup>(١)</sup> ، ولم يكن اسم المؤلف مذكورا فى الكتاب فظنوا أنه من كتب أصحاب أبي حنيفة وليس كذلك. وقال شمس الأئمة السرخسى فى المبسوط (٣٠ - ٢٩). «كان أبو سليمان الجوزجاني ينكر ذلك ويقول: من قال أن محمدا رحمة الله صنف كتابا سماء الحيل فلا تصدقه، وما فى أيدي الناس فإنما جمعه وراقو ببغداد. وقال: إن المجهال ينسبون علماءنا رحمة الله إلى ذلك على سبيل التغيير، فكيف يظن برحمة الله أنه سمي شيئا من تصانيفه بهذا الاسم ليكون ذلك عونا للجهال على ما يتقولون. وأما أبو حفص رحمة الله فكان يقول هو من تصنيف محمد رحمة الله وكان يروى ذلك عنه وهو الأصح». وأطال السرخسى الكلام فى التدليل على جواز التخلص من المأزق من الكتاب والسنة - والحقيقة ليست بمعنى المكر عندهم بل بمعنى التدبير اللطيف المخلص من مصادمة النص والمخرج من المخرج - فالجوزجاني وأبو حفص الكبير البخاري ركنان عظيمان فى رواية كتب محمد بن الحسن، والذى أرى أن نفى ذاك وإثبات هذا غير متوادين على كتاب واحد، فالم矜ى هو كتاب مزور فيه مسائل تنافى حكمة التشريع، فأصحابنا براء منه ، والثبت هو ما تلقاه أبو حفص الكبير من محمد بن الحسن من مسائل فى المخارج تخلص من المأزق بدون ابطال حق ولا إحقاق باطل ومن غير إخلال بحكمة التشريع،

(١) ثم ركبوا لنسبة الكتاب إلى أبي حنيفة سندأ من الكاذبين والمجاهيل فى زمن متأخر.  
راجع التأبيب (١٢٢، ١٢١) (ز).

فاجوزجاني صادق في نفي نسبة الكتاب المزور إلى محمد، وأبو حفص صادق في إثبات المسائل الحكمية المخلصة من المأزق على الوجه المشروع. وأبو حفص الكبير أحمد بن حفص بن زيرقان العجلاني البخاري من لدات الإمام الشافعى رضى الله عنه رحل من بخارى إلى العراق قدماً فسمع من محمد مالم يسمعه الجوزجاني وسمع الجوزجاني من محمد مالم يسمعه أبو حفص - مثل كتاب السير الكبير - لتقديم عوده إلى بخارى على إخراج هذا الكتاب للناس، فيكون النفي والإثبات غير متوازدين على كتاب واحد، ويظهر من المسائل التي يرويها شمس الأئمة عن أبي حفص أنه ليس فيها ما يجافي الحكمة والسداد. وأبو حفص هذا إمام عظيم رحل قدماً إلى العراق كما سبق وحمل علماً جماً إلى بخارى ونشر العلم بها حتى أصبحت بخارى بيمن مسعاة قبة الإسلام في العلوم حيث سمعوا منه جامع الشورى ومصنفات ابن المبارك ووكييع وتفقهوا عليه حتى أصبحت كل قرية من قرى بخارى فيها جماعة من الفقهاء من أصحابه. وذكر السمعانى في باب الخيزاخي: أنها نسبة إلى خيزاخر - قرية بخارى - فيها جماعة من الفقهاء من أصحاب أبي حفص الكبير. وهو من أوائل شيوخ البخارى صاحب الصحيح في مبدأ أمره قبل رحلاته، ففي تاريخ الخطيب في (٢ - ٧) : أنه حفظ كتب ابن المبارك وكتب وكييع وعرف كلام هؤلاء - يعني فقه أهل الرأى - وهو ابن ست عشرة سنة. وفيه أيضاً (١١-٢) : أنه سمع جامع الشورى من أبي حفص هذا، وذكر حكاية تشهد للبخارى بجودةحفظ وهو شاب. وابنه أبو عبد الله محمد المعروف بأبي حفص الصغير من الذين رافقهم البخارى في الطلب، وقد أثنى عليه الذهبي في سير التبلاة وترجم له اللكنوى في الفوانيد البهية، وهو صاحب القصة في إخراج البخارى من بخارى لا أبوه لتقديم وفاته، وله مؤلفات منها كتاب الرد على أهل الأهواء<sup>(١)</sup> قال أبو بكر محمد

(١) وما في دار الكتب المصرية بهذا الاسم ليس من مؤلفاته وإن ظن ذلك (ز).

ابن جعفر النرشخى فى «تاریخ بخاری» الذى ألفه سنة ٣٢٢ هـ لنسج ابن نصر بن أحمد بن اسماعيل السامانى عند وصفه لموضع فى بخارى يقال له (در حقره) بمعنى : باب سبيل الحق. «كان أبو حفص الكبير البخارى يسكن فى هذا محل، وكان رحل منه إلى بغداد وعاد بعد أن تفقه على محمد بن الحسن الشيباني وكان جاماً بين العلم والزهد ولم يكن له مثيل فى تلك الديار وكان من مفاخر بخارى، وبه انتشر العلم فى بخارى حتى أصبحت قبة الإسلام، وبه نال الأئمة وعلماء الأمة هناك غاية الاحترام». ثم ذكر كيف كان الأمراء يهابونه وحکى ما جرى للأمير محمد ابن طالوت من زيارته له ودخوله عليه بعد الاستئذان وخروجه من غير أن يقدر أن يكلمه بكلمة أمامه من مهابته وقوله إنى دخلت إلى الخليفة وغيره من العظماء لكنى لم أهب أحداً من الخلفاء هبتنى له، وذكر كثرة تلاوته للقرآن الكريم حتى إنه لم تنقص تلاوته من نصف ختمة كل يوم إلى وفاته، ونقل عن محمد بن سلام البكيندي حافظ بخارى أنه رأى فى المنام رسول الله ﷺ قادماً إلى بخارى وهو يركب جملًا كما وصف فى الخبر وعلى رأسه قلنسوة بيضاء والناس فى غاية الفرج من مقدمه عليه السلام فأنزلوه فى دار أبي حفص وأنه رأى أبي حفص قاعداً أمام رسول الله يقرأ عليه كتاباً والرسول ﷺ يستمع إليه ويصدقه. ثم نص على أن أبي حفص توفي سنة ٢١٧ هـ ودفن فى تل يقال له تل أبي حفص، وأن هناك مساجد وصومعات يسكنها المجاورون وأن الناس يتبركون بتلك البقعة وأن علماء العراق كانوا يحيطون مشكلات المسائل عليه وعلى أصحابه، وذكر مبلغ إقباله على العلم والتعليم والعبادة وذكر أيضاً مبلغ علو كعب ابنه أبي حفص الصغير فى العلم. وقد ترجم أبو نصر أحمد بن محمد ابن نصر القباوى هذا التاريخ إلى الفارسى سنة ٥٤٢ هـ وتحصى محمد ابن زفر بن عمر سنة ٥٧٤ هـ والترجمة الفارسية مطبوعة فى باريز سنة

١٨٩٢ م وقطعة من الأصل العربي مطبوعة هناك أيضاً، ومن يجهل مبلغ جملة هذا الإمام في العلم والورع يجب أن لا يجعل جهله معياراً لمعرفة منازل العلماء. فليراجع الأصل والترجمة في ذلك (٥٦ - ٥٤) من شام.

## وفاة الإمام أبو يوسف رضي الله عنه

أخرج ابن أبي العوام عن محمد بن أحمد بن حماد عن أحمد ابن القاسم البرتى عن بشر بن الوليد: توفى أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضى رحمة الله يوم الخميس وقت الظهر لخمس خلون من شهر ربيع الأول سنة اثنين وثمانين ومائة وحكى الخطيب عن خليفة بن خياط ويعقوب بن سفيان وأبى حسان الزبادى الاتفاق على هذه السنة إلا أن يعقوب ذكر ربيع الآخر بدل ربيع الأول والعمدة ما ذكره بشر بن الوليد لأنه كان من أصحاب الملازمين له بخلاف يعقوب الفسوى، وإنما ذكر سنة ١٧٢ هـ فى كلام الهيثم بن عدى كتاريخ وفاة له فسبق قلم وكذا ذكر ١٨١ هـ فيما يعزى عند الصimirى إلى شباب العصفرى - وهو خليفة ابن خياط - وحكى الصimirى عن الواقدى بطريق ابن سعد أنه يقول توفي سنة ١٨٢ هـ فيكون مع الجمهور.

وأخرج الخطيب بطريق البرقانى عن عبد الرحمن الخلال عن محمد ابن أحمد بن يعقوب عن أبيه: سمعت شجاع بن مخلد يقول: حضرنا جنازة أبي يوسف القاضى ومعنا عباد بن العوام فسمعت عباداً يقول: ينبغي لأهل الإسلام أن يعزى بعضهم بعضاً بأبى يوسف. وساق ابن أبي العوام عن الطحاوى<sup>(١)</sup> عن ابن أبي عمران عن داود بن وهب قال حدثني

(١) كتاب الطحاوى فى أخبار أبي حنبلة وأصحابه من أمتع ما ألف فى هذا الباب وقد استلأت كتب المناقب بالنقل عنه فندع الله سبحانه أن يرقق لإخراجه إلى الناس، وكتاب ابن أبي العوام معد للطبع كما أن كتاب الصimirى كذلك وهما من أمنع الكتب فى هذا الموضوع (زا).

عبد الرحمن القواس - قال ابن أبي عمران سمعت ابن الثلوجى يقول ما كان ببغداد أفضل منه يعني القواس - قال قال معروف الكرخى ما خبر أبي يوسف القاضى؟ قلت له مريض. فقال لي: إن حدث به حدث فأخبرنى ولا تخفه عنى، فقال فمضيت من ساعتى لأتعرف خبر أبي يوسف فلما صرت عند باب دار الرقيق إذا بجنازة أبي يوسف، والناس معها فمضيت مع الجنازة وقلت إن رجعت إلى أبي محفوظ فاتنتى الجنازة ولم يدركها هو، وبعد ما بينهما فلما انصرفت أتيت معروفا الكرخى فأخبرته وقلت له: لو رجعت إليك لم تدركها، فرأيته قد اغتم على تخلفه عنها فقلت: وما يغريك من هذا؟ قال: إنني رأيت في ليلتي هذه كأنني أدخلت الجنة فرأيت قصرًا - ووصف من حسه - فقلت من هذا القصر؟ قالوا ليعقوب القاضى. فقلت بأى شئ استحق هذا؟ قالوا: بتعليمه العلم وبكثرة وقوعة الناس فيه ا هـ.

وساقه الخطيب بسند آخر. وأخره: ثم أتيت معروفا فأخبرته فاشتد ذلك عليه وجعل يسترجع. فقلت له يا أبي محفوظ ما أسفك على مافاتتك من جنازته؟ فقال: رأيت كأنني دخلت الجنة، فإذا قصر قد بنى وتم شرفه وجصص وعلقت أبوابه وستوره وتم أمره. فقلت من هذا؟ فقالوا: لأبي يوسف القاضى فقلت لهم ويم نال هذا؟ قالوا بتعليمه الناس الخير وحرصه على ذلك، وبأذى الناس له ا هـ.

وفي مبشرة لأبي رجاء عند ابن عبد البر والخطيب والصيمرى وابن أبي العوام وغيرهم: «رأيت محمد بن الحسن في المنام فقلت: ماصنع الله بك؟ تال: غفر لى. قلت: وأبو يوسف قال: هو أعلى درجة مني قلت: فما صنع أبو حنيفة. قال هيئات هو في أعلى عليين».

وأخرج ابن أبي العوام عن الطحاوى عن ابن أبي عمران عن الحسين

ابن عبدويه الوراق قال: لما أخرجت جنازة أبي يوسف كان فيمن شهد لها أبو يعقوب الحرمي فجعل الناس يقولون: مات الفقه مات الفقه فأنشأ أبو يعقوب يقول:

يا ناعي الفقه إلى أهله للميت الفقه ولكنك ألقاه يعقوب إلى يوسف فهو مقيم فإذا ما ثوى	إن مات يعقوب وما يدرى حول من صدر إلى صدر فزال من ظهر إلى ظهر حل وحل الفقه في قبر
---	---

١.هـ

وعن محمد بن أحمد بن حماد عن محمد بن يعقوب بن الفرجي عن أبي حسان الزبيدي الحسن بن عثمان: قال كان هارون الرشيد قاضيه أبو يوسف وكان أبو يوسف قد استخلف ابنه يوسف على القضاة فكان يقضى إلى أن مات يوسف. وعن محمد بن جعفر ابن الإمام على الحسن ابن حماد الحضرمي سجادة يقول: سمعت يوسف بن أبي يوسف يقول ولبت القضاة ولبي أبي من قبلى وكان ولايتنا ثلاثة سنة مابلينا أن نقضى بين جد وأخ ١.هـ.

وقال وكيع القاضى أخبرنى أحمى بن أبي خيثمة عن المفضل ابن غسان عن على بن صالح: استقضى أبو يوسف لموسى (الهادى) فكان يقضى فى كل شيء. وكان شريك بالكوفة فشكاه أبو يوسف وعافية إلى المهدى وقالوا: إنه لا ينفذ كتبنا ولا يلتفت إلينا. فهذا يدل على أن أبا يوسف استقضى فى أيام المهدى لموسى على بابه. قال على بن صالح: وقد كان أبو يوسف خرج معنا مع موسى أيام المهدى إلى جرجان فولى المهدى يوسف القضاة مكان أبيه ونحن بجرجان. وقال وكيع القاضى أخبرنى إبراهيم بن أبي عثمان عن عبد الله بن عبد الكريم الحوارى: كان يوسف بن أبي يوسف عفيفاً مأموناً صدوقاً قرأ عليه أبو يوسف أكثر

كتبه وكان أعلم بتدبير القضاة وأضبط له من أبي يوسف ولم يكن له اتساع في النظر ولا الحفظ. قال القاضي: وقد حمل عن أبي يوسف الحديث ١ هـ. ومشى الرشيد أمام جنازة أبو يوسف وصلى عليه بنفسه ودفنه في مقبرة أهله وقال حين دفن: ينبغي لأهل الإسلام أن يعزى بعضهم بعضاً، ومدفنه في مقابر قريش بكرخ بغداد ويقربه دفن محمد الأمين وزبيدة كما دفن الإمام موسى الكاظم رضي الله عنه فيما بعد، وضرير أبي يوسف عامر يزار في الكاظمية رضي الله عنه وأرضاه، وابنه يوسف القاضي توفي في رجب سنة اثنين وسبعين ومائة كما في الشفقات لابن حبان رحمة الله وأرضاه، وترجم له الخطيب. وقال الحافظ عبد القادر القرشي روى كتاب الآثار عن أبيه عن أبي حنيفة وهو مجلد ضخم ١ هـ. وهو مطبوع من نسخة منقوصة، وفي ترجمته رسالة مطبوعة في بغداد لشاب أدب لكن لم أظفر بها لأنقمع بها، وهذا عمل مشكور منه حفظه الله وكفأه على مسعاه.

وأبو يوسف هذا واحد من تلاميذ أبي حنيفة الأئمة، وقد قال ابن حجر المكي الشافعي: «تلمذ له كبار من الأئمة المجتهدين والعلماء الراسخين عبد الله بن المبارك والليث بن سعد والإمام مالك بن أنس» وقال أيضاً: «قال بعض الأئمة: لم يظهر لأحد من أئمة الإسلام المشهورين، مثل ما ظهر لأبي حنيفة من الأصحاب والتلاميذ، ولم ينتفع العلماء وجميع الناس بمثل ما انتفعوا به». وقال المجد بن الأثير في جامع الأصول: شطر الأمة على مذهبه من أقدم عهد. وقال على القاري في شرح المشكاة إن ثلثي الأئمة المحمديّة على مذهبة. ودلل على هذا ذلك فضل الله يؤتى به من يشاء.

## وصية أبي حنيفة لأبي يوسف

### وله من عيون الوصايا

يروى أبو يوسف عن أبي حنيفة وصبة في اعتقاد أهل السنة يتداولها المتكلمون من أصحابنا كما يتداولون من روايات أبي يوسف عن أبي حنيفة رسالته إلى عثمان بن مسلم البشري عالم البصرة في مسألة الإرجاء، ولأبي حنيفة وصبة أخرى وجهها إلى أبي يوسف بعد أن ظهر له منه الرشد وحسن السيرة والإقبال على الناس، يعرفه فيها كيف يسوس الناس وقد ذكرت بنصها في مناقب الموفق المكي ومناقب صاحب الفتاوى البازية وفي الأشباء والنظائر لابن نجيم وغيرها، وقد رسم له أستاذه فيها طريق المعاملة مع الناس على أحكم أنس وأتم جمع ونفع ولا تزال ترشد المجتمع العلمي إلى طريق النجاح والتوفيق في التعليم والإرشاد؛ فلم أرض إخالء الكتاب من تلك الوصية<sup>(١)</sup> القيمة للغاية وأبو حنيفة يقول فيها:

«يا يعقوب وقر السلطان وعظم منزلته، وإياك والكذب بين يديه ولا تدخل عليه في كل وقت وفي كل حال مالم يدعك حاجة علمية، فإنك إن أكثرت الاختلاف إليه تهاون واستخف بك، وصغرت منزلتك في عينه فكن منه كما أنت من النار تنتفع بها وتتباعد عنها ولا تدن منها فإنك تحرق وتتأذى منها فإن السلطان لا يرى لأحد ما يرى لنفسه، وإياك وكثرة الكلام بين يديه، فإنه يأخذ عليك ماتفوه به ليمرى من نفسه بين يدي حاشيته أنه أعلم منك وأنه يخطئ فتصغر بذلك في أعين قومه، ولتكن إذا دخلت عليه تعرف قدرك وقدر غيرك، ولا تدخل عليه وعنده من أهل

(١) ويوجد فرق يسير بين ألفاظ روايتها ونحن جربنا مع الموفق (ز).

العلم من لا تعرفه فإنك إن كنت أدون حالا منه لعلك تترفع عليه فيضرك، وإن كنت أعلم منه لعلك تنحط عنه فتسقط بذلك من عين السلطان، وإذا عرض عليك شيئا من أعماله فلا تقبل منه إلا بعد أن تعلم أنه يرضاك ويرضى مذهبك في العلم والقضايا كيلا تحتاج إلى ارتکاب مذهب غيرك في الحكومات، ولا تواصل أولياء السلطان وحاشيته بل تقرب إليه فقط، وتبتعد عن حاشيته ليكون محلك وجاهك باقيا ولا تتكلم بين يدي العامة إلا بما تسأل عنه، وإياك والكلام في المعاملة والتجارة إلا بما يرجع إلى العلم كي لا يوقف منك على رغبة في المال، فإنهم يسيئونظن بك ويعتقدون ميلك إلىأخذ الرشوة منهم ويسط اليده إليها، ولا تضحك ولا تبسم فيما بين العامة، ولا تكثر الخروج إلى الأسواق، ولا تكلم الصبيان المراهقين فإنهم فتن، ولا بأس أن تكلم الأطفال وتحس رؤوسهم، ولا تمش في قارعة الطريق مع المشايخ من العامة فإنك إن قدمتهم أزرى ذلك بعلمك وإن أخرتهم أزدى بك من حيث إنهم أسن منك فإن النبي عليه السلام قال «من لم يوقر كبارنا ولم يرحم صغارنا فليس منا» ولا تتعذر على قوارع الطريق وإذا دعاك ذلك فاقعد في المسجد، ولا تتعذر على الحوانيت ولا تأكل في الأسواق والمساجد ولا تشرب من السقايات ومن أيدي السقائين ولا تلبس الدبياج والخلوي وأنواع الإبريم، فإن ذلك يفضي إلى الرعونة، ولا تكثر الكلام في بيتك مع أهلك في الفراش إلا وقت حاجتك إليها بقدر ذلك. ولا تكثر لسها ومسها ولا تقرب بها إلا أن تذكر الله تعالى وتستخير فيه ولا تتكلم بأمر نساء الغير بين يديها ولا بأمر الجواري، فإنها تنبسط إليك في كلامك ولعلك إذا تكلمت عن غيرها تكلمت عن الرجال الأجانب ولا تتزوج امرأة كان لها بعل أو أب أو أم أو بنت إذا قدرت إلا بشرط أن لا يدخل عليها أحد من أقاربها فإن المرأة إذا كانت ذات مال يدعى أبوها أن جميع مالها له وأنه عارية في يدها

ولاتدخل بيت أبوها ماقتدرت وإياك أن ترضى أن تزف فى بيتهما فبأنهم يأخذون أموالك ويطمعون فىك غاية الطمع وإياك أن تتزوج بذات البنين والبنات، فإنها تدخر جميع المال لهم وتسرق من مالك وتتنفق عليهم، فإن الولد أعز عليها منك، ولا تجتمع بين امرأتين فى دار واحدة، ولا تتزوج إلا بعد أن تعلم أنك تقدر على القيام بجميع حوانجها، واطلب العلم أولا ثم اجمع المال من الحلال ثم تزوج، فإياك إن اشتغلت بطلب المال فى وقت التعلم عجزت عن طلب العلم، ودعاك المال إلى شراء الجواري والغلمان وتشتغل بالدنيا، وإياك أن تشتغل بالنساء قبل تحصيل العلم، فيضيع وقتك ويجتمع عليك الولد ويكثر عيالك، فتحتاج إلى القيام بحوانجهم وتترك العلم، واشتغل بالعلم فى عنفوان شبابك ووقت فراغ قلبك وخارطك، ثم اشتغل بالمال ليجتمع عندك، فإن كثرة الولد والعيال تشوش البال، فإن جمعت المال فاشتغل بالزواج، وعليك بتقوى الله وأداء الأمانة والنصيحة لجميع الخاصة وال العامة ولا تستخف بالناس ووقرهم، ولا تكثر معاشرتهم إلا بعد أن يعاشروك، وقابل معاشرتهم بذكر المسائل، فإنه إن كان من تعاشره من أهله اشتغل بالعلم وان لم يكن من أهله اجتنبك. وإياك أن تكلم العامة فى أصول الدين والكلام، فإنهم قوم يقلدونك فيشتغلون بذلك، ومن جاءك يستفتيك فى المسائل فلا تجب إلا عن سؤاله ولا تضم إليه غيره، فإنه يتشوش عليه جواب سؤاله، وإن بقيت عشر سنين بلا كسب ولا قوت فلا تعرض عن العلم، فإياك إذا أعرضت عنه كانت معيشتك ضنكًا على ماقاتل تعالى (ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكًا) وأقبل على متفقها كأنك اتخذت كل واحد منهم ابنًا وولداً لتزيدهم رغبة فى العلم، ومن نقشك من العامة والسوقة فلا تناشه، فإنه يذهب ما وجهاك، ولا تختشم أحداً عند ذكر الحق وإن كان سلطاناً، ولا ترض لنفسك من العبادات إلا بأكثراً مما يفعله غيرك

ويعطها، فإن العامة إذا لم يروا منك الإقبال عليها بأكثر ما يفعلونها اعتقدوا فيكسوء وقلة الرغبة فيها واعتقدوا أن علمك لا ينفعك إلا مانفعهم الجهل الذي هم فيه، وإذا دخلت بلدة فيها أهل العلم فلا تتخذها لنفسك بل كن كواحد من أهلها ليعلموا أنك لاتقصد جاههم، وإلا يخرجون عليك بأجمعهم ويطعنون في مذهبك، وال العامة يخرجون عليك وينظرون إليك بأعينهم فتصير مطعوناً عندهم بلا فائدة، ولا تفت إن استفتك في المسائل ولا تناقشهم في المناظرات والمطارحات، ولا تذكر لهم شيئاً إلا عن دليل واضح، ولا تطعن في أساتذتهم فإنهم يطعنون فيك، وكن من الناس على حذر، وكن لله تعالى في سرك كما أنت له في علانيتك، ولا يصلح أمر العالم إلا بأن يجعل سره كعلانيته، وإذا ولاك السلطان عملاً مما يصلح لك فلا تقبل ذلك منه إلا بعد أن تعلم أنك لو لم تقبل قبله غيرك ويضرر به الناس وبعد أن تعلم أنه إنما يوليك ذلك لعلمك، وإياك أن تتكلم في مجلس النظر على خوف أو وجل، فإن ذلك مما يورث الخلل في الألفاظ واللcken في اللسان، وإياك أن تكثر الضحك فإنه يحيي القلب أيضاً، ولا تقتصر إلا على الطمأنينة والسكون ولا تكن عجولاً في الأمور، ومن دعاك من خلفك فلا تجبه فإن البهائم تنادي من خلف، وإذا تكلمت فلا تكثر صياحك ولا ترفع صوتك واتخذ لنفسك السكون وقلة الحركة عادة كي يتحقق عند الناس ثباتك، وأكثر ذكر الله تعالى فيما بين الناس ليتعلموا ذلك منك، واتخذ لنفسك ورداً خلف الصلوات، تقرأ فيه القرآن وتذكر الله تعالى وتشكره على ما أودعك من الصبر وما أولاك من النعم واتخذ لنفسك أيامًا معدودة من كل شهر تصوم فيها ليقتدى غيرك بذلك، ولا ترض لنفسك من العبادات بما ترضى به العامة، وراقب نفسك وحافظ على العلم لتنتفع في دنياك وأخرتك بعلمك ولا تشتت

بنفسك ولا تبع بل اتخذ لك غلاما مصلحا يقوم بأشغالك وتعتمد عليه في أمورك ولا تطمئن إلى دنياك وإلى ما أنت فيه فإن الله تعالى سائلك عن جميع ذلك، ولا تشتت الغلمان المرد، ولا تظهر من نفسك التقرب إلى السلطان وإن قربوك فإنهم يرتفعون إليك الحوائج فإن قمت بها أهانوك وإن لم تقم بها عابوك، ولا تتبع الناس في خططيتهم، بل اتبعهم في صوابهم، وإذا عرفت إنسانا بالشر فلا تذكره به بل اطلب له خيراً فاذكره به إلا في باب الدين فإنك إن عرفت في دينه بذلك فاذكره للناس كيلا يتبعوه ويحذروه، قال عليه الصلاة والسلام: اذكروا الفاجر بما فيه حتى يحذر الناس<sup>(١)</sup> وإن كان ذا جاه ومنزلة الذي ترى منه الخلل في الدين فاذكر ذلك ولا تبال من جاهه فإن الله تعالى معينك وناصرك وناصر الدين، فإذا فعلت ذلك مرة هابوك ولم يتجرس أحد على إظهار البدعة في الدين، وإذا رأيت من سلطانك مالا يوافق العلم فاذكر ذلك مع طاعتك إياه، فإن يده أقوى من يدك تقول له أنا مطيع لك في الذي أنت مسلطون فيه على غير أنني أذكر من سيرتك ما لا يوافق العلم، فإذا فعلت ذلك مع السلطان مرة كفاك لأنك إذا واظبت عليه ودمت لعلهم يقمعونك فيكون في ذلك قمع للدين، وافعل ذلك مرة أو مرتين ليعرف منك الجد في الدين والحرص في الأمر بالمعروف، فإذا فعل ذلك مرة أخرى فادخل عليه وحدك في داره وانصحه في الدين وناظره إن كان مبتدعاً، وإن كان سلطاناً فاذكر له ما يحضرك من كتاب الله تعالى وسنة رسول الله عليه الصلاة والسلام فإن قبل ذلك منك وإلا فاسأله الله تعالى أن يحفظك منه واذكر الموت واستغفر لأساتذتك ومن أخذت عنهم العلم وداوم على تلاوة القرآن وأكثر من زيارة القبور والمشائخ والمواقع المباركة، واقبل من العامة ما يعرضون عليك من رؤياهم في النبي ﷺ وفي رؤيا الصالحين في المساجد والمنازل

(١) تقوى بطرق في نظر على القاري (ز).

المباركة والمقابر، ولا تجالس أحداً من أهل الأهواء إلا على سبيل الدعوة إلى الدين والصراط المستقيم، ولا تكثر اللعن والشتم، وإذا أذن المؤذن فتأهب لدخول المسجد كيلاً يتقدم عليك العامة، ولا تتخذ دارك في جوار السلطان ومارأيت على جارك فاستقره عليه فإنه أمانة عندك، ولا تظهر أسرار الناس ومن استشارك في شيء فأشر عليه بما تعلم أنه يقربك إلى الله تعالى، وأقبل وصيتي هذه، فإنك تنتفع بهافي أولاك وأخراك إن شاء الله تعالى، وإياك والبخل فإنه يفتخض به المرء ولا تك طماعاً ولا كذاباً، ولا صاحب تخاليط، بل احفظ مروءتك في الأمور كلها، والبس من الشياطين البيض في الأحوال كلها. وكن غنى القلب مظهراً من نفسك قلة الحرص والرغبة في الدنيا، وأظهر من نفسك الغنى ولا تظهر الفقر وإن كنت فقيراً، وكن ذا همة فإن من ضعفت همته ضعفت منزلته، وإذا مشيت في الطريق فلا تلتفت يميناً وشمالاً بل داوم النظر إلى الأرض، وإذا دخلت الحمام فلا تساوى الناس في أجرة الحمام والمجلس بل ارجع على ماتعطى العامة لظهور مروءتك بينهم فيعظمونك ولا تسلم الأمتعة إلى الحائط وسائر الصناع بل اتخاذ لنفسك ثقة يفعل ذلك ولا تماكس بالحبات والدواوين، ولا تزن الدراماً بل اعتمد على غيرك، وحق الدنيا المحرقة عند أهل العلم فإن ما عندك خير منها وول أمرك غيرك ليمكنك الإقبال على العلم، فذلك أحافظ لجاهك، وإياك أن تكلم المجانين ومن لا يعرف المناظرة والمحجة من أهل العلم والذين يطلبون الجاه ويتسوقون بذلك المسائل فيما بين الناس فإنهما يقصدون تمجيلك ولا يبالون منك وإن عرفوك على الحق، وإذا دخلت على قوم كبار فلاتترفع عليهم مالم يرتفعوك لثلا يلحق بك منهم أذية، وإذا كنت في قوم فلا تتقدمن عليهم في الصلاة مالم يقدموك على وجه التعظيم، ولا تدخل الحمام إلا وقت الظهيرة أو بالغدوة ولا تخرج إلى النظارات ولا تحضر مظالم السلاطين إلا إذا

عرفت أنك إذا قلت شيئاً ينزلون على قولك في الحق، فإنهم إن فعلوا مالاً يحل وأنتم عندهم ربما لاتملك منعهم ويفتن الناس أن ذلك حق لسكتك فيما بينهم وقت الإقدام عليه، وإياك والغضب في مجلس العلم، ولا تقص على العامة فإن القاص لابد له أن يكذب وإذا أردت اتخاذ مجلس العلم لأحد من أهل العلم فإن كان مجلس فقه فاحضر بنفسك وأذكر فيه ما تعلمك كيلا يغتر الناس بحضورك فيظنون أنه على صفة من العلم وليس هو على تلك الصفة فإن كان يصلح للفتوى فاذكر منه ذلك وإنما فلا تبعد أنت ليدرس بين يديك بل اترك عنده من أصحابك ليخبرك بكيفية كلامه وكمية علمه، ولا تحضر مجالس الذكر أو من يتبعها مجلس عظة بجاهك وتزكيتك له، بل وجه أهل محلتك وعامتك الذين تعتمد عليهم مع واحد من أصحابك، وفوض أمر الخطبة في المناجح إلى خطيب ناحيتك، وكذا صلاة الجنائز والعيدان، ولا تنسى من صالح دعائكم، واقبل هذه الموعظة مني، وإنما أوصيك لمصلحتك ومصلحة المسلمين أ. هـ.».

وهذه من أبدع الوصايا وأجمع العظات تعم شؤون الحياة كلها كما تشمل جميع ما به صلاح أمور الآخرة وهي أحسن وصية جامعة من عالم تلميذه، فلم أرض إخلاق الكتاب منها اكتفاء بشهرتها بين أهل العلم.

## تحقيق الشهاب المرجانى لكتاب ابن الكمال في طبقات الفقهاء

سبق أن ذكرنا نص رسالة ابن الكمال الوزير في طبقات الفقهاء في هامش (ص ٢٥ - ٢٧) ووعدنا في صلب هذا الكتاب هناك نقل نص تعقب المرجانى في آخر الكتاب لما في ذلك من الفوائد فيها أنا ذا أفي

بوعدى وأعرض ذلك للعقب لأنظار الباحثين وأقول: قال الشهاب المرجانى فى كتابه (ناظورة الحق):

اعلم أن المجتهد ضربان أحدهما «المجتهد المطلق» وهو صاحب الملة الكاملة في الفقه، والنباهة وفرط البصر والتمكن من الاستنباط المستقل به من أداته كأبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وزفر ومالك والشافعى وأحمد والثورى والأوزاعى، وثانيهما «المجتهد فى مذهب إمام» قالوا هو الذى يتحقق لديه أصول إمامه وأداته ويستخدم نصوصه أصولاً يستنبط منها الفروع وينزل عليها الأحكام نحو ما يفعله بنصوص الشرع فيما لم يقدر على استنباطه من الأدلة.

وهذه الطائفة وإن لم يبلغوا رتبة الاجتهاد المطلق وتقارروا في الفقه عن شأو أوئلنا، لكنهم ليسوا بمقليدين بل هم أصحاب النظر والاستدلال والبصرة في الأصول والخبرة التامة بالفقه، ولهم محل رفيع في العلم وفقاهاة النفس ونباهة الفكر وقدرة وافية في المجرى والتعديل والتمييز بين الصحيح والضعييف وقدم عالية في الحفظ للمذهب والنضال عنه والذب وتلخيص المسألة ويسط الأدلة وتقرير الحجة وتزييف الشبهة، وكانوا يفتون وبخرون، ثم من بعدهم طوائف متفاوتة في العلم بين ثقة وضعيف في الرواية وكامل رتاقر في الفقه والدراسة، وقد جعل أحمد بن سليمان الرومى المعروف بابن الكمال<sup>(١)</sup> أحد الفضلاء المشاهير في الدولة العثمانية - فقهاء الأصحاب على سبع طبقات:

الطبقة الأولى: المجتهدون في الشرع كالأئمة الأربع ومن يحدو حذوهم في تأسيس قواعد الأصول واستنباط أحكام الفروع عن الأدلة الأربع من غير تقليد لأحد لافي الفروع ولا في الأصول.

(١) ولى مشيخة الإسلام وتوفي سنة ٩٤٠ هـ (ز).

والثانية: المجتهدون في المذهب كأصحاب أبي حنيفة الثلاثة ومن سلك مسلكهم في استخراج الأحكام على القواعد التي قررها شيخهم وأساتذتهم فهم وإن خالفوه في بعض الأحكام لكنهم يقلدونه في قواعد الأصول ويهيئون عن المخالفين له في الأصول والفروع.

والثالثة: المجتهدون في المسائل كالخصاف والطحاوى والكرخي وشمس الأئمة الحلوانى وشمس الأئمة السرخسى وفخر الإسلام البزدوى وفخر الدين قاضيXان وأمثالهم الذى لا يقدرون على المغالفة لا فى الأصول ولا فى الفروع، وإنما يستنبطون الأحكام فيما لانص فيها عن المجتهد فى الشرع على حسب أصول قررها ومقتضى قواعد بسطها.

والرابعة: المقلدون الذين لا يقدرون على الاجتهاد أصلاً، لكنهم لإحاطتهم بالأصول وضبطهم المأخذ يقدرون على تفصيل قول مجمل ذى وجهين وحكم محتمل لأمررين منقول عن أحد المجتهدين وهم أصحاب التغريب كالرازى وأضرابه.

والخامسة: أصحاب الترجيح كأبى الحسين القدورى وصاحب الهدایة، وشأنهم تفضيل بعض الروايات على بعض بقولهم هذا أصح روایة، وهذا أوفق للقياس وأرقى بالناس.

والسادسة: المقلدون القادرون على التمييز بين الأقوى والقوى والضعف وظاهر المذهب وظاهر الرواية وغيرها كصاحب الكنز والمختار والوقاية والمجمع وغيرهم.

والسابعة: المقلدون الذين لا يقدرون على ما ذكر ولا يفرقون بين الغث والسمين ولا يميزون الشمال عن اليمين بل يجمعون ما يجدون كحاطب ليل، فالليل لهم ولن قلدهم كل الويل.

هذا ماذكره وقد أورده التميمي في طبقاته بعرفه ثم قال: وهو تقسيم حسن جداً، وأقول: بل هو بعيد عن الصحة براحل فضلاً عن حسنـه جداً، فإنه تحكمات باردة وخیالات فارغة، وكلمات لا روح لها وألفاظ غير محصلة المعنى، ولا سلف له في ذلك المدعى، ولا سبيل له في تلك الدعوى، وإن تابعه من جاء من عقبه من غير دليل يتمسك به وحجة تلجمـه إليه، ومهمـا تسامـحـنا معـهمـ في عـدـ الفـقـهـاءـ والمـتـفـقـهـةـ علىـ هـذـهـ المـرـاتـبـ السـبـعـ - وهو غير مسلم لهم - فلا يـتـخلـصـونـ منـ فـحـشـ الغـلطـ والـوـقـوـعـ فيـ الـخـطـأـ المـفـرـطـ فيـ تـعـيـينـ رـجـالـ الطـبـقـاتـ وـتـرـتـيـبـهـمـ علىـ هـذـهـ الـدـرـجـاتـ فـلـيـتـ شـعـرـيـ مـاـمـعـنـيـ قـوـلـهـ؟ إنـ أـبـاـ يـوـسـفـ وـمـحـمـداـ وـزـفـرـ إـنـ خـالـفـواـ أـبـاـ حـنـيـفـةـ فـيـ الـأـحـكـامـ لـكـنـهـمـ يـقـلـدـونـهـ فـيـ قـوـاعـدـ الـأـصـوـلـ،ـ ماـ الـذـيـ يـرـيدـ مـنـ الـأـصـوـلـ؟ـ فـإـنـ أـرـادـ مـنـ الـأـحـكـامـ الـإـجـمـالـيـةـ الـتـيـ يـبـحـثـ عـنـهـاـ فـيـ كـتـبـ الـفـقـهـ فـهـيـ قـوـاعـدـ عـقـلـيـةـ وـضـوـابـطـ بـرـهـانـيـةـ يـعـرـفـهـاـ الـمـرـءـ مـنـ حـيـثـ إـنـ ذـوـ عـقـلـ وـصـاحـبـ فـكـرـ وـنـظـرـ،ـ سـوـاـ كـانـ مـجـتـهـدـأـ أوـ غـيرـ مـجـتـهـدـ،ـ وـلـاتـعـلـقـ لـهـاـ بـالـاجـتـهـادـ قـطـ،ـ وـشـأـنـ الـثـلـاثـةـ أـرـفـعـ وـأـجـلـ مـنـ أـنـ لـاـ يـعـرـفـهـاـ كـمـاـ هـوـ الـلـازـمـ مـنـ تـقـلـيـدـ غـيرـهـمـ فـيـهاـ فـحـاشـاهـمـ ثـمـ حـاشـاهـمـ عـنـ هـذـهـ النـقـيـصـةـ،ـ وـحـالـهـمـ فـيـ الـفـقـهـ إـنـ لـمـ يـكـنـ أـرـفـعـ مـنـ مـالـكـ وـالـشـافـعـيـ وـأـمـثـالـهـمـ فـلـيـسـواـ بـدـوـنـهـمـ وـقـدـ اـشـتـهـرـ فـيـ أـفـوـاهـ الـمـوـافـقـ وـالـمـخـالـفـ،ـ وـجـرـىـ مـجـرـىـ الـأـمـثـالـ قـوـلـهـمـ (ـأـبـاـ حـنـيـفـةـ أـبـوـ يـوـسـفـ)ـ بـعـنـيـ أـنـ الـبـالـغـ إـلـىـ الـدـرـجـةـ الـقـصـوـيـ فـيـ الـفـقـاهـةـ هـوـ أـبـوـ يـوـسـفـ لـيـسـ إـلـاـ،ـ وـقـوـلـهـمـ:ـ (ـأـبـوـ يـوـسـفـ أـبـوـ حـنـيـفـةـ)ـ بـعـنـيـ أـنـ أـبـاـ يـوـسـفـ بـلـغـ الـدـرـجـةـ الـقـصـوـيـ مـنـ الـفـقـاهـةـ وـلـمـ يـقـصـرـ عـنـهـاـ،ـ وـالـقـصـرـ عـلـىـ كـلـاـ التـقـدـيرـيـنـ إـنـرـادـيـ،ـ وـقـالـ الـخـطـيبـ الـبـغـادـيـ:ـ قـالـ طـلـحـةـ بـنـ مـحـمـدـ بـنـ جـعـفـرـ:ـ أـبـوـ يـوـسـفـ مـشـهـورـ الـأـمـرـ ظـاهـرـ الـفـضـلـ وـأـنـقـهـ أـهـلـ عـصـرـهـ،ـ وـلـمـ يـتـقدـمـهـ أـحـدـ فـيـ زـمـانـهـ وـكـانـ عـلـىـ النـهـاـيـةـ فـيـ الـعـلـمـ وـالـحـكـمـ وـالـرـيـاسـةـ وـالـقـدـرـ وـهـوـ أـوـلـ مـنـ وـضـعـ الـكـتـبـ فـيـ أـصـوـلـ الـفـقـهـ عـلـىـ

مذهب أبي حنيفة وأملى المسائل ونشرها وبث علم أبي حنيفة في أقطار الأرض. وقال محمد بن الحسن: مرض أبو يوسف وخيف عليه فعاده أبو حنيفة فلما خرج من عنده قال: إن ميت هذا الفتى فإنه أعلم من على الأرض. وكذلك محمد بن الحسن قد بالغ الشافعى في مدحه والثناء عليه، وقال الربيع بن سليمان كتب إليه الشافعى وقد طلب منه كتاباً فأخذه فكتب إليه:

سَنْ مِنْ رَأَاهُ مُثْلِه	قُلْ لِلَّذِي لَمْ تَرْعِيهِ
هُوَ قَدْ رَأَى مِنْ قَبْلِهِ	حَتَّىٰ كَانَ مِنْ رَا
أَنْ يَنْعُوهُ أَهْلَهُ	الْعِلْمَ يَنْهَا أَهْلَهُ
لَعْلَهُ يَبْذَلُهُ	لَعْلَهُ يَبْذَلُهُ

فأنفذ إليه الكتب، وقال إبراهيم الحربي: قلت لأحمد بن حنبل من أين لك هذه المسائل الدقيقة؟ قال: من كتب محمد بن الحسن. وقال الحسن بن أبي مالك: لم يكن أبو يوسف يدقق هذا التصديق الشديد. وقال عيسى بن أبيان: هو أفقه من أبي يوسف. وقد قال عبد الرحمن بن خلدون المالكي في مقدمته: إن الشافعى رحل إلى العراق ولقي أصحاب الإمام أبي حنيفة وأخذ عنهم ومزج طريقة أهل المجاز بطريقة أهل العراق واحتضن بمذهب. وكذلك أحمد بن حنبل أخذ عن أصحاب أبي حنيفة مع وفور بضاعته في الحديث فاختص بمذهب. انتهى.

ألا ترى أنه لما ادعى بعض الشافعية ترجح القول بفهم الصفة على القول بتنفيذه بكون الشافعى قاتلاً به مع سلامه طبعه، واستقامة فهمه وغزاره علمه وصحة النقل عنه لكتراة أتباعه رده ابن الهمام وآخرون بأن هذه الكلمات كلها متحققة في محمد بن الحسن مع تقدم زمانه وعلو

شأنه وهو قائل بنفيه<sup>(١)</sup> ، وأما زفر فقد قال فيه أبو حنيفة رحمه الله: هذا إمام من أئمة المسلمين وإنه أقيس أصحابي. وقال المزني: هو أحدُهم قياساً. وكفى بذلك شهادة له، ولكل واحد منهم أصول مختصة به تفردوا بها عن أبي حنيفة وخالفوه فيها، ومن ذلك أن الأصل في تخفيف النجاسة تعارض الأدلة عند أبي حنيفة رحمه الله، واختلاف الأئمة عندهما، بل قال الغزالى إنهما خالفا أبو حنيفة في ثلثي مذهبها، ونقل النوى في كتابه تهذيب الأسماء واللغات عن أبي المعالى الجوني: أن كل ما اختاره المزنى أرى أنه تحرير ملتحق بالذهب فإنه لا يخالف أقوال الشافعى لا كأبى يوسف ومحمد فإنهما يخالفان أصول أصحابهما، وأحمد بن حنبل لم يذكره الإمام أبو جعفر الطبرى (ابن جرير) في عداد الفقهاء وقال إنما هو من حفاظ الحديث، وذلك مشهور، وقال ابن خلدون: وأما أحمد بن حنبل فمقلده قليل لبعد مذهبة عن الاجتهاد وقال إن الحنيفية أهل البحث والنظر، وأما المالكية فليسوا بأهل نظر انتهى.

فكيف يكون هو من المجتهدین في الشرع دون أبي يوسف ومحمد وزفر رحمة الله ضراغم غابات الفقه وليوث غياض النظر، غير أنهم لحسن تعظيمهم للأستاذ وفرط إجلالهم لمحله ورعايتهم لحقه تشرعوا على تنويه شأنه، وتولغوا في انتصاره والاحتجاج لأقواله، وروايتها للناس، ونقلها لهم وردهم إليها، والافتاء عند وقوع الحوادث بها وتجربوا لتحقيق فروعها وأصولها وتعيين أبوابها وفصولها وتمهيد قواعد محكمة،

(١) بل في البرهان للجويني وقفة في الاحتجاج بلغة الشافعى في حين أن كون محمد بن الحسن حجة في اللغة ما اعترفوا به حتى إن ابن تيمية معترض بذلك، ومفهوم الصفة أمر لغوی (ز).

ومقاييس متقنة يستفاد بها الأحكام، واستنباط قوانين صحيحة، وطرائق قوية يتعرف بها المعانى، فى تضاعيف الكلام، وأجروا ذلك فى تصحيح مذهبه وبيانه لمن يتمسك به لاعتقادهم أنه أعلم وأورع وأحق للإقتداء به والأخذ بقوله وأوثق للمفتى وأرقى للمستفتى<sup>(١)</sup> على مقال مسمر بن كدام: من جعل أبي حنيفة بينه وبين الله تعالى رجوت أن لا يخاف عليه ولم يكن فرط على نفسه فى الاحتياط انتهى.

ومقامه فى الفقه مقام لا يلحق شهد له بذلك أهل جلته وخصوصا مالك والشافعى، ومن ذلك الوجه امتازوا عن المخالفين كالأئمة الثلاثة والأوزاعى وسفيان وأمثالهم لأنهم لم يبلغوا رتبة الاجتهد المطلق فى الشرع، ولو أنهم أولعوا بنشر آرائهم بين الخلق ويشها فى الناس والاحتجاج لها بالنص والقياس لكن كل ذلك مذهبها منفردا عن مذهب الإمام أبي حنيفة مخالف لها. هذا وإن أراد منه الأدلة الأربع وأصول الشريعة من الكتاب والسنة والإجماع والقياس فى الأخذ عنها والاستنباط منها فلا سبيل إلى ذلك لأن أصول الشريعة مستند كل الأئمة وملجؤهم فى أخذ الأحكام فلا يتصور مخالفة غيره له فيها. فإن قيل لعل مراده أنهم يقلدون أبي حنيفة فى كون قول الصحابى والمراسيل حجة دون الاستصحاب والمصالح المرسلة وأمثال ذلك. قلت: هذا ليس من التقليد فى شيء بل إنما وافق رأيهما فى ذلك رأيه وقامت الحجة عندهم كما قامت عنده ألا ترى أن مالكا لا يلزم تقليد أبي حنيفة من قوله بحجية المراسيل ولا الشافعى من القول بنفي الحجية عن المصالح المرسلة ولا تقليد بعضهم لبعض من الاتفاق فى كون الإجماع وخبر الواحد والقياس حجة فإنه إنما أنكر حجية الإجماع بعض المبتدة وحجية القياس

(١) كل ذلك بأدلة نيرة أقاموها لاتقليدا له (ز).

داود الظاهري وغيره من الشذوذ. وقد نقل عن أبي بكر القفال وأبي على ابن خيران والقاضي حسين من الشافعية أنهم قالوا: لسنا مقلدين للشافعى بل وافق رأينا رأيه. وهو الظاهر من حال الإمام أبي جعفر الطحاوى فى أخذه بمذهب أبي حنيفة رحمة الله واحتجاجه له وانتصاره لأقواله على ماقال فى أول كتاب شرح الآثار: أذكر فى كل كتاب ما فيه من الناسخ والمنسوخ وتأويل العلماء واحتجاج بعضهم على بعض وإقامة الحجة لمن صع عندي قوله منهم ريشما يصح فيه مثله من كتاب أو سنة أو إجماع أو تواتر من أقاويل الصحابة أو تابعيهم رضى الله عنهم، ثم إن قوله فى الخصاف والطحاوى والكرخي أنهم لا يقدرون على مخالفته أبي حنيفة لا فى الأصول ولا فى الفروع ليس بشئ، فيان ماخالفوه فيه من المسائل لا بعد ولا يحصى، ولهم اختبارات فى الأصول والفروع، وأقوال مستنبطة بالقياس والمسموع، واحتجاجات بالمنقول والمعقول، على ما لا يخفى على من تتبع كتب الفقه والخلافيات والأصول وقد انفرد الكرخي رحمة الله عن أبي حنيفة رحمة الله وغيره فى أن العام بعد التخصيص لا يبقى حجة أصلا وإن خبر الواحد الوارد فى حادثة تعم بها البلوى ومتروك المحاجة عند الحاجة ليس بحجة قط. وانفرد أبو بكر الرازى رحمة الله فى أن العام المخصوص حقيقة إن كان الباقي جمعاً وإلا فمجاز، أليس هذا من مسائل الأصول؟ ثم إنه عد أبو بكر الرازى الجصاص من المقلدين الذين لا يقدرون على الاجتهاد أصلا، وهو ظلم عظيم فى حقه وتنزيل له عن رفيع محله وغض منه وجهل بين بخلافة شأنه فى العلم وباعه المتند فى الفقه وكعبه العالى فى الأصول ورسوخ قدمه وشدة وطأته وقوة بطيشه فى معارك النظر والاستدلال، ومن تتبع تصانيفه والأقوال المنقوله عنه علم أن الذين عدتهم من المجتهدين من شمس الأئمة ومن بعده كلهم عباد لأبي بكر الرازى. ومصداق ذلك دلائله التى نصبها لاختباراته، ويراهينه التى كشف فيها عن وجوه استدلالاته،

نشأ ببغداد التي هي دار الخلافة ومدار العلم والرشاد، ومدينة السلام ومعقل الإسلام، ورحل في الأقطار، ودخل الأمصار ولقى العلماء أولى الأيدي والأبصار، وأخذ الفقه والحديث عن المشايخ الكبار. وقال شمس الأئمة الحلواني فيه: هو رجل كبير معروف في العلم، وإنما نقله ونأخذ بقوله أهـ. فكيف يصح تقليد المجتهد للمقلد؟ وذكر في الكشف الكبير ما يدل على أنه أفقه من أبي منصور الماتريدي، وقال قاضي خان في التوكيل بالخصوصة: يجوز للمرأة المخدرة أن توكل - وهي التي لم تختلط الرجال بكرأً كانت أو ثيباً كذا ذكره أبو بكر الرازي رحمة الله، وفي الهدایة: ولو كانت المرأة مخدرة قال الرازي يلزم التوكيل منها ثم قال: وهذا شيء استحبه المؤخرون. وقال ابن الهمام رحمة الله هو الإمام الكبير أبو بكر المخصاص أحمد بن على الرازي رحمة الله يعني أنه على ظاهر إطلاق الأصل وغيره عن أبي حنيفة رحمة الله لا فرق بين البكر والشيب المخدرة والمبرزة، والفتوى على ما اختاروه من ذلك، وحيثند فتخصيص الرازي ثم تعيم المؤخرين ليس إلا لفائدة أنه المبتدئ بتفرع ذلك وتبعه انتهى كلامه. وقد أكثر شمس الأئمة السريخسي في كتبه النقل عن أبي بكر الرازي والاستشهاد به والمتابعة لأرائه. ثم الحلواني ومن ذكر بعده وعدهم من المجتهدين في المسائل كلهم تنتهي سلسلة علومهم إلى أبي بكر الرازي<sup>(١)</sup> فقد تفقه عليه أبو جعفر الاستروشني - وهو أستاذ

(١) ولقد أحسن المرجاني الدفاع عن أبي بكر الرازي، وهو من له قدم راسخة في الاجتهاد حقاً ويد بيضاً، في معرفة الحديث ورجاله صدقأ وأحاديث سنن أبي داود التي تعد كافية للمجتهد كانت على طرف لسانه على توسعه في روایة ياقى الأحاديث كما يشهد له بذلك أحکام القرآن وشرحه على النسختين من الجامع الكبير وختصر الطحاوي وختصر الكرخي وختصره لاختلاف العلماء وشرحه على أدب القضاة للخصاف. وقصته مع أبي بكر الأبهري المالكي بشأن القضاة تجعل له أعلى مقام في العلم والورع، وكتابه في الأصول لاظنير له في كتب الأقدمين فضلاً عن كتب المؤخرين فمن حاول أن يناظره فلبثت على رأسه ولا مانع من أن يكون له بعض هفوات معدودة عند بعض الناظرين أو بعض شذوذ كشنوذ مجاهد (ز).

القاضي أبي زيد الدبوسي - وأبو علي حسين بن خضر النسفي - وهو أستاذ شمس الأئمة الحلواني، ومعلوم أن السرخسي من تلاميذه، وقاضي خان من أصحاب أصحابه، فلعله نظر إلى قولهم: أنه كذلك في تخرير الرازي فظن أن وظيفته في الصناعة هي التخرير فحسب، وأن غاية شأوه هذا القدر، وقد خرج أبو حنيفة وأصحابه قول ابن عباس رضى الله عنهم فى تكبيرات العبدين أنها ثلاثة عشرة تكبيرة بحمل أنها على هذا العدد بإضافة التكبيرات الأصلية، والشافعى وأتباعه بحملها على الزوائد، وخرج أبو يوسف قول الشعوبى رحمة الله: إن للخنثى المشكل من الميراث نصف النصيبيين بأن ذلك ثلاثة من سبعة و محمد بأنه خمسة من اثنى عشر، وخرج أبو الحسن الكرخي قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله فى تعديل الركوع والسجود وجعله واجبا، وأبو عبد الله الجرجانى خرجه وحمله على السنة، ونظرائر ذلك كثيرة، وقعت من كبار المجتهدين بما ضرهم ذلك فى اجتهادهم، ولا نزلهم من شأنهم فكيف ينزل أبا بكر الرازى إلى الرتبة النازلة عن منزلته ثم أنه جعل القدورى وصاحب الهدایة من أصحاب الترجيح وقاضي خان من المجتهدين مع تقدم القدورى على شمس الأئمة زمانا وكونه أعلى منه كعبا وأطول باعا فكيف لا من قاضي خان وأما صاحب الهدایة فهو المشار إليه فى عصره والمعقود عليه الخناصر فى دهره وفريده وقته، ونسيج وحده، وقد ذكر فى الجواهر وغيره: أنه أقر له أهل عصره بالفضل والتقدم كإمام فخر الدين قاضي خان والإمام زين الدين العتابى وغيرهما، وقالوا إنه فاق على أقرانه حتى على شيوخه فى الفقه وأذعنوا له به فكيف ينزل شأنه عن قاضي خان براتب؟ بل هو أحق منه بالاجتهد وأثبت فى أسبابه وألزم لأبوابه. هذا. ثم لم يحصل من بيانه فرق بين أهل الطبقة الخامسة والسادسة، وليت شعرى بأى قياس قاسهم ووجد هذا التفاوت بينهم، وهو

قليل الممارسة في الباب، كليل المؤانسة بن ذكره في الكتاب، ولا يعرف كثيرا منهم، وربما يجعل الواحد اثنين ويعكس الأمر، ويقدم على ما هو عليه ويؤخر، وينسب كثيرا من الكتب إلى غير أصحابها، فكيف يعرف طبقاتهم ويفيد في الفقه درجاتهم، والحال أن العلم بهذه الكلية كالمتعذر بالنسبة إلى أجيال الفقهاء، وأئمة العلماء، فإنهم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها على ما يشير إليه قوله تعالى (وما زرهم من آية إلا هي أكبر من أختها) يريد والله أعلم أن كل آية إذا جرد النظر إليها قال الناظر: هي أكبر الآيات وإلا فلا يتصور أن يكون كل آية أكبر من الأخرى من كل جهة للتناقض. ولكن لما كان الغالب على فقهاء العراق الساذجة في الألقاب وعدم التلون في العنوanات، والمجد في الجرى على منهاج السلف في التجاوز عن الألقاب الهائلة والأوصاف الحافلة، والتعاشي عن الترفع وتنمية النفس وإعجاب الحال تدinya وتصلبا، وتورعا وتأدبا، كما كان الغالب عليهم الخمول والاجتناب عن ولایة القضاة وتناول الأعمال السلطانية لأن منازع الأتباع ما كانت مفارقة عنهم ولا شعارهم متحولا إلى شعار غيرهم فكانوا يذهبون مذهبهم في الاكتفاء بالتميز عن غيرهم بأسماء ساذجة يتبدلها العامة ويعتها السوقة من الانتساب إلى الصناعة أو القبيلة أو القرية أو المحلة أو نحو ذلك كالخصف والمجاصص والقدوري والثلجي والطحاوي والكرخي والصimirي فجاء المتأخرؤن منهم على منهاجهم في الاكتفاء بها وعدم الزيادة عليها في المكاية عنهم. وأما الغالب على أهل خراسان ولاسيما ما وراء النهر في القرون الوسطى والمتاخرة فهو المغالاة في الترفع على غيرهم وإعجاب حالهم والذهب بأنفسهم عجبا وكبريا والتتصنع بالتواضع سمعة ورياء يستصغرون الأحاديث عن سواهم ولا يستكرمون في معمرة الأرض مشوى غير مشواهم، قد تصور كل منهم في خلده أن الوجود كله يصغر بالإضافة إلى

بلده فلا جرم جرى عرق منهم فى علمائهم فلقبوا بالألقاب النبيلة، ووسموا بالأوصاف الجليلة مثل شمس الأئمة، وفخر الإسلام، وصدر الشريعة، واستمرت الحال فى أخلاقهم على ذلك المنوال من الإتزان والغلو فى تنويه أسلافهم والغض من غيرهم فإذا ذكروا واحداً من أنفسهم بالغوا فى وصفه وقالوا الشيخ الإمام الأجل الزاهد الفقيه ونحو ذلك، وإذا نقلوا كلاماً عن غيرهم فلا يزيدون على مثل قولهم: قال الكرخي والمجاصص، وربما يقتدى بهم من عداهم من يتلقى منهم الكلام فيظنه الجاهل بأحوال الرجال، ومراتبهم في الكمال، وطبقات العلماء، ودرجات الفقهاء، ظن السوء، فيأخذ بالاستدلال بنهاية الأوصاف على نهاية الموصوف فيحمله ذلك على الإنكار لمن عداهم، واستخفاف رجال الله سواهم، وقد كان ابن الكمال على ولایة عمل الإفتاء من جهة الدولة فأحوجه ذلك إلى مراجعة كتب الفتاوى والإكثار من مطالعة ما فيها في تحصيل أربه، والتخلص عن كربله، ووقع في نظره فيما سار به أهل ماوراء النهر من رفع أنفسهم، والوضع من غيرهم، فنزع إليهم، وصار ذلك طبيعة له وسبباً لاندفاعه إلى هذه التحكّمات الباردة، والتعسفات الشاردة، فكان مافعله حدّاً لمن بعده من المقلدة، فلا يجاوزون ما ذكره، ولا يتعدون طوره؛ في تنزل العالى عن درجته، ورفع غيره فوق رتبته، ولو نقل إليهم شيء عن كبار العلماء ربما يقولون إنه ليس من المجتهدين، لأنه ليس بمذكور في طبقاتهم.

وغير مستور عن أهل الشأن أن ما أورده الرجل منهم في كتابه كنفة من دماء، وترية في يهـما . وعن عائشة رضى الله عنها قالت: «أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم» . صححه الحاكم وغيره، وكلهم أئمة الدين ودعاة الحق في الأرض، ولكن الله فضل بعضهم على بعض، وهذه فوائد وفصول، وقواعد وأصول، لأرباب البصيرة والتحصيل،

والله الهادى إلى سوا السبيل، وهو حسبي ونعم الوكيل<sup>(١)</sup>.

وهنا انتهى ببعض تصرف ما وعدهت بنقله من «ناظورة الحق في فرضية العشاء وإن لم يغب الشفق» للمحقق الشهاب المرجاني، والكتاب مطبوع في قزان (البلغار القديم شمالي ووجا) سنة ١٢٨٧ هـ لكن مطبوعات تلك الجهات أعز من كثير من المخطوطات، والعثور عليها غير ميسور منذ أمد بعيد، فرأيت عرض هذا البحث الممتع لأنظار الباحثين على طوله، لما فيه من الفوائد الجمة، والتحقيقات المهمة، مع ازدياد أهمية هذا الموضوع - موضوع طبقات الفقهاء على مضى الزمن لكثره الطامحين غير الواقعين عند حدودهم، الجامحين المحوجين إلى كبح جماحهم، بلجام من حجج توقفهم عند طورهم. حتى أصبح التفرغ لتمحيص هذا البحث المتشعب ضرورياً للمشته، وتنسيق متفرقاته وذلك مرهون بتوفيق الله عز وجل. وهو الموفق لإخراج كل أمل إلى ساحة الفعل والعمل.

ومؤلف الكتاب هو العلامة النظار، الجوالة في فيافي الحديث والأنظار، العالم البحاثة المغوار، الفقيه الأصولي المتكلم المؤرخ الشیخ شهاب الدين بن بها، الدين المرجاني؛ ولد في قرية مرجان في قزان سنة ١٢٣٣ هـ ، وتلقى العلم من والده ثم رحل إلى سمرقند وبخارى سنة ١٢٥٤ هـ، وترعرع في العلوم على شیوخ تلك البلاد، ففاز بنيل المراد واستفاد من خزاناتها العامرة. أيام ازدهارها بالكتب النادرة، حتى تمكن

(١) وعد الأستاذ المرجاني المتون المعتبرة في المذهب هي أمثال مختصر الطحاوي ومختصر الكرخي ومختصر الحاكم الشهيد ومختصر القدوسي فخالف ابن الكمال أيضاً فيما قاله عن متون في الفقه للمستأخرین وتتوسع في بيان درجات الكتب في المذهب فأجاد وأفاد. فيما حبنا لو أعيد طبع كتاب الشهاب المرجاني هذا، لما فيه من تحقيقات بدعة (ز).

من تأليف كثير من الكتب النافعة في الفقه والأصول والتوحيد والتاريخ، وطبع كثير منها في قزان وأسطنبول والقاهرة وتوفي في بلده في ٢٨ شعبان سنة ١٣٠٦ هـ عن ٨٣ سنة تغمده الله برضوانه وأسكنه فسيح جنانه، وكان له صولات وجولات في العلم، وبعض شذوذ في الفهم، مغمور في بحر إجادته لكثير من البحوث المهمة؛ مما يهم علماء هذه الأمة، وكان لا يتقييد في اللغة بالمسنون، بل كان يطلق عنان قلمه كما يشاء في كل موضوع، سامحة الله وإيانا منه وكرمه.

\* \* \*

ولابأس أن أتحدث في الختام، عن الحبر الهمام الشيخ أحمد بن عبد الرحيم الذهلي رحمه الله، لكثره تعرضه لمباحث الاجتهاد وتاريخ الفقه والحديث في كتبه باندفاع وجراة، على كدوره في تفكيره، وتحكم في تصويره مع ضيق دائرة اطلاعه على كتب المتقدمين وقلة دراسته لأحوال الرجال وتاريخ العلوم والمذاهب مسترسلًا في خيال أدى به إلى الشطط في كثير من بحوثه وتقريراته.

وكتبه لها روعة وفيها فوائد بيد أن له فيها انفردات لاتصح متابعته فيها لما عنده من اضطراب فكري ينأى به عن الإصابة في تحقيق الموضوع، ويشطح به التابع والمتبوع. وفي كثير من الأحوال تجد عنده عبارات مرصوصة لامحصل لها عند أهل التحصيل، فأشير هنا إلى منشأ هذا الاضطراب الفكري عنده ليكون من لم يدرس حياته على بينة من أمره، وأما التوسع في بيان مافي انفرداته من الشطط فيحتاج إلى تفرغ خاص.

وله رحمه الله خدمة مشكورة في إنهاض علم الحديث في الهند، لكن هذا لا يبيح لنا السكوت عما ينطوي عليه من أعمال تجافي الصواب،

فأقول: كان رحمة الله نشأ على مذهب الحنفية في الفروع والمعتقد، وعلى مذاق العارف الشيخ أحمد بن عبد الأحد السرهدى المعروف بالإمام الريانى في القول بالتوحيد الشهودى، وألم بالحديث والفلسفة على عادة أهل بلده، ثم رحل إلى الحجاز فتلقى الأصول الستة من الشيخ أبي طاهر ابن إبراهيم<sup>(١)</sup> الكورانى الشافعى بالمدينة المنورة ولازمه، وعكف على كتب والده التى تحاول الجمع بين الآراء المترائلة للحسوبية والاتحادية والفلسفية والمتكلمين فمال إلى مذهبه فى الفقه والتتصوف فعاد إلى الهند منحرفا عن مشرب أهل بيته، ومذهب أسرته فى التتصوف والفقه والاعتقاد مرتبنا التوحيد الوجودى، ولسان حاله يقول:

عقد الخلاط فى الإله عقائدأ     وأنا اعتقدت جميع ما اعتقدوه

فافتقرت الكلمة هناك باندفاعه فى دعوته إلى آرائه فى المذهب الفقهي ومحاولته الجمع بين آراء الحسوبية والفلسفية والقائلين بوحدة الوجود وإذا عنته القول بالتجلى فى الصور<sup>(٢)</sup> والظهور فى المظاهر، ظنا منه أن ذلك من عقيدة الأكابر. مع أن هذا وذاك من باب القول بالحلول، فيكون منبؤداً عند الفحول من أرباب العقول، وكم لهذا القول السقيم من نظائر فى العهد القديم.

وعبقات حفيده مما زاد فى الطين بلة، وفرق كلمة الملة، إلى لا مذهبية وحسوبية وحنفية متنافرة متنابذة فى الأصول والفروع حتى دار الزمن

(١) كلامه فى الأم فى اعتقاد الشافعى والتنبىء بعده يرشدك إلى مسلكه فى العقيدة وكتابه «جلاء الفهم فى رؤية المعدوم» يذلك على مسلكه الفلسفى، ومن تابع مثله لابد من أن تضيع مواهبه؛ وتتضطرب أنفكاره ومذاهبه، وإن اعتدى بعض اعتدال فيما بعد فى «قصد السبيل» (ز).

(٢) راجع (البنائز) من حجة الله البالغة (ز).

فأخذت اللامذهبية تنموا وترعرع في تلك البلاد، وإن رجع الجد فيما بعد إلى المذهب بمبشرة يذكرها في «فيوض الحرمين» و«التفهيمات الإلهية»  
- راجع مقدمة فيض الباري (٢٤).

وكان الجد جيد الاهتمام بمتون أحاديث الأصول الستة لكنه كان يكتفى بها من غير نظر في أسانيدها، الواقع أن الاكتفاء بمتونها يقصر المسافة إلى حد الاقتصار على مجلد واحد في الحديث، لكن أهل العلم في حاجة ماسة إلى النظر في الأسانيد حتى في الصحيحين فضلاً عن السنن في باب الاحتجاج بها على الفروع كما هو طريقة أهل العلم فكيف يستباح ترك النظر في الأسانيد في باب الاعتقاد؟ واكتفاءه بمتون الستة من غير نظر إلى الأسانيد جرأة على التحكم في مذاهب الفقهاء ومسانيد الأئمة بما هو خيال بحث يذوب أمام التاريخ وتحقيق أهل الشأن.

ومن إغراباته عده انشقاق القمر عبارة عن ترائيه هكذا للأنظار،  
وليس سحر الأعين من شأن رسول الله صلوات الله وسلامه عليهم  
أجمعين.

ومنها حمله لمشكلات الآثار على وجوه مبنية على تخيل عالم يسميه عالم المثال تتجسد فيه المعانى فى زعم بعض المتصوفة أخذًا عن المثل الأفلاطونية، وهذا العالم خيال لم يثبت وجوده في الشرع ولا في العقل، فت تكون إحالة حل المشكلات على هذا العالم إحالة على خيال، بل نفيًا لمعانى الآثار بسبب إلقانها في مجاهل عالم المثال، مع كون حمل الشيء على مالايفهمه أهل التخاطب في الصدر الأول محض خيال وضلال، فلا يبقى مجال حل المشكلات غير النظر في الأسانيد ورجالها وفي وجوه الدلالة المعتبرة عند الأئمة البررة، ومنها جعله المتقدم القريب من النبع الصافي كدر الروايات، والتأخر المستقى من موارد كدرة صافى

المروريات، وعدم تمييزه بين رصانة التأصيل المؤدية إلى قلة مخالفته المتأخر من أهل المذهب مهما علت منزلته في العلم روایة ودرایة، وبين كثرة الاضطراب في التأصيل المستلزم لكتلة مخالفته المتأخر الخاضع للمذهب وإن كان قصير الاباع، غير واسع الاطلاع.

ومنها تحكمه في أصول المذهب، وتقوله أنها صنع يد المتأخرین، وذكره الزيادة على النص بخبر الآحاد في هذا الصف مع ذكره مناظرة الشافعی محمدًا في ذلك مناقضاً نفسه وناقضاً لما أبرمه قبل لحظة، وهذا من الدليل على مبلغ قلة وعيه وعلى ضيق دائرة اطلاعه وعدم خبرته بكتب المتقدمين المثبت فيها كثير من أصول المذهب بالنقل عن أئمتنا القدماء، فأين هو من الاطلاع على كتاب الحجج الكبير أو الصغير لعيسى بن أبيان؟ وفصل أبي بكر الرازى في الأصول، وشامل الإتقانى؟ وشرح كتب ظاهر الروایة؟ التي فيها كثير جداً مما يتعلق بأصول المذهب المنقولة عن أئمتنا، فلا يصح أن يعول على مثله في هذا الموضوع.

ومنها اختياره لقدم العالم كما حكاه المحقق الكشمیری عن بعض رسائله في بدء الخلق من فيض الباري، وهذا داهية الدواہی، والأغرب من هذا استدلاله على ذلك بحديث أبي رزین في العماء عند الترمذی، رافضاً تأویل الراوى مع أن في سنته حماد بن سلمة ووکیع بن حدس فحمداد مختلط دس في كتبه ربیباء ماشاء من الأباطيل في التشبيه، وتحماه البخاری مطلقاً ومسلم في غير روایته عن ثابت، وشيخه يعلى ابن عطاء ليس بذلك القوى، ووکیع بن حدس أو عدس على الاختلاف مجھول الصفة، فبمثله لا يحتاج به في حیض النساء، فأنی مثل هذا الخبر أن يكون حجة؛ في إثبات المكان له تعالى أو إثبات قدم العالم المنافي لكتب الله المنزلة. ومن تكون بضاعته هكذا في الحديث كيف يتحاکم

إليه في أدلة الأحكام؟ على أنه جنح فيما بعد عن الجموح وعاد إلى  
المجادلة بالأخرة، في مبشرة رأها في المدينة المنورة، حيث قال في فيوض  
المرمن (٤٨) : « عرفني رسول الله ﷺ أن في المذهب الحنفي طريقة  
أنبئك هى أوفق الطرق بالسنة .. » فخاب أمل من يسعى في هدم المذهب  
بعاوله في (الإنصاف) و(عقد الجيد) و(حجۃ الله البالغة) وغيرها ، وهذه  
الإشارة العابرة كافية هنا في التنبية إلى شطحاته، ولعل الله سبحانه  
يوفقنا لغريبة الآراء في هذا البحث المشعب في فرصة أخرى، وما ذلك  
على الله بعزيز.

وقد تم تحرير هذا الرسالة بفضل الله جل شأنه في القاهرة حرستها الله  
يوم الخميس الرابع والعشرين من المحرم من سنة ١٣٦٨ هـ وأنا الفقير  
إليه تعالى محمد زاهد بن الحسن بن على الكوثري خادم العلم بدار  
السلطنة العثمانية سابقاً غفر الله له ولوالدي ولشايختي ولرجال أسانيدى  
في العلوم ولقرباتي ولسائر المسلمين. وصلى الله على سيدنا محمد وآل  
وصحبه أجمعين، وأآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

\* \* \*

تم الكتاب بعون الله

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وسلم  
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

## بعض المكتب المذكورة في الكتاب

أخبار الحفاظ لابن الجوزى، أخبار أبي حنيفة وأصحابه للطحاوى،  
أخبار أبي حنيفة وأصحابه للصimirى، أخبار القضاة لوكيع القاضى،  
أخبار القضاة لابن كامل الشجري ، اختلاف علماء الأمصار لأبى يوسف،  
أدب القاضى لأبى يوسف، أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة لأبى  
يوسف، أصول الجصاص، الأمالى لأبى يوسف فى نحو ثلاثة جزء،  
الأمم للكورانى، الإنصال فى أسباب الخلاف للدهلوى، البرهان للجوينى،  
تاج الترجم للعلامة قاسم، تاريخ أصفهان لأبى الشيخ، تاريخ بخارى  
للترشخى، تفسير الأشعرى وتفسير الجبانى وتفسير عبد الجبار وتفسير  
عبد السلام القرزوى فى مئات من المجلدات، تفسير النقاش، التفہیمات  
الإلهية للدهلوى، الشغر البسام فى قضاة الشام لابن طولون، الثقات لابن  
حبان، الجعديات لعلى بن الجعد، جلاء الفهوم فى رؤية المعدوم للكورانى،  
المجلس الصالح للمعافى النهروانى، الجواب الشريف للحضرۃ الشریفة فى  
أن مذهب أبي يوسف ومحمد هو مذهب أبي حنيفة لعبد الغنى النابلسى،  
جوامع الفقه تحتوى على أربعين كتاباً لأبى يوسف، حجة الله البالغة  
للهدوى، كتاب الحجج الكبير والصغرى لعيسى بن أبيان، ذيل رفع الإصر  
للسخاوى، رفع الإصر عن قضاة مصر لابن حجر، الرد على سير  
الأوزاعى لأبى يوسف، الرد على مالك لأبى يوسف، روضة القضاة  
للسمنانى، سداسيات الرازى، كتاب السر المعزو إلى مالك، الشامل  
للاتقانى، شرح المشكاة، شن الغارة لابن حجر المکى، طبقات الفقهاء  
لابن الكمال، عقد الجيد للدهلوى، فضائل أبي حنيفة وأصحابه لابن أبي  
العوام، الفنون لأبى الوفاء بن عقيل، فيض البارى، فيوض الحرمين  
للهدوى، قصد السبيل للكورانى، قضاة الأندلس للنباهى، قضاة قرطبة

للخشنى، قلائد عقود العقيان فى مناقب أبي حنيفة النعمان لأبي القاسم الشرف القرطبي الزبيدي، كشف المغطى لابن عساكر، كفاية الشعيبى، الكواكب الدرارى لابن زكnon، مارواه الأكابر عن مالك لابن مخلد العطار، مغازى ابن إسحاق ، مناقب أبي يوسف للذهبى والقونوى والزيلعى، مؤلفات الجصاص، مؤلفات نافعة فى الأئمة ألفها الأستاذ الكبير محمد أبو زهرة، معرفة التاريخ والعلل لابن معين، مناقب الشافعى للفخر الرازى، ناظورة الحق للمرجانى، النافع الكبير للكنوى، النجوم الزاهرة فى قضاة القاهرة لسبط ابن حجر .

## مباحث الكتاب

الص	الموضوع
٣	مطلع الكتاب، ووجه الاهتمام بترجمة أبي يوسف
٤	الكتب المؤلفة في أخبار القضاة على اختلاف البلدان
٥	نسب أبي يوسف في بجيلة، وجده سعد بن جبطة الصحابي
٧-٦	الخلاف في ميلاده، وإبداء ملاحظة في ذلك.
٨	اتصال أبي يوسف بأبي حنيفة في حياة أبيه، وشدة ملازمته له.
١٠	أهمية الكوفة، وكثرة فقهائها ومحدثيها، وكثرة من سكن بها من الصحابة.
١٢	المجمع الفقهي في الكوفة، وطريقة أبي حنيفة في تفقيه أصحابه.
١٤	ذكاً، أبي يوسف وقوه حفظه وجمعه للعلوم ومناظراته.
١٦	شيوخه في الفقه والحديث وسائر العلوم.
١٩	حرصه على العلم وتعليمه واصطباره في هذا السبيل.
٢١	جماعة من الذين أخذوا العلم عنه، ومذهب بشر.
٢٢	منزلة أبي يوسف في الاجتهداد.
٢٤	درجات الاجتهداد وتحقيق القول في تقسيمها ورسالة ابن الكمال في طبقات الفقهاء في الهامش وإحالة تعقب ذلك على كلام الشهاب المرجاني المنقول في آخر الكتاب.
٢٦	الاستقلال في الاجتهداد، وادعاؤه لا يرفع العالم فوق مستواه.
٢٧	ثناء أهل العلم على أبي يوسف وقول ابن حبان فيه.
٣١	كثرة مؤلفاته ورواية القرطبي عن يحيى الغزوي.
٣٤	رأى أبي يوسف في مسائل الكلام المتنازع فيها في عصره.
٣٧	اجتماع أبي يوسف بمالك عند الرشيد في المدينة المنورة.
٤٠	أخذ أبي يوسف المغازي عن محمد بن إسحاق وتفنيد روایة ابن خلكان.

الص	الموضوع
٤٤	هل اجتمع الشافعى به عند الرشيد؟ ونصوص النقاد في الجزم بعدم اجتماعهما
٤٥	اختلاق الرحلة التي يرويها البلوي ما كان إلا للدرس بين المسلمين،
٤٧	قيام المؤلف بالكشف عن دخائل هذا الدس إعادة للحق إلى نصابه.
٤٨	بعض أخباره مع أصحابه.
٥٠	ما فعله حماد بن زيد بشأنه، رأى أبي يوسف في بعض أصحابه.
٥١-٥٦	بعض كلمات مأثورة عنه، ونماذج من أجوبته وأحكامه.
٥٧	انقطاعه عن مجلس أبي حنيفة مدة، ثم عوده إليه.
٥٩	كيف يعد قول أبي يوسف مذهب أبي حنيفة؟
٦٣	بعض أنبائه مع الخلفاء، وتصرفاته الحكيمية معهم.
٦٧	بحث الخارج والخيل، وتفنيد ما يعزى إليه من ذلك كذباً وزوراً.
٧٠	منزلة أبي حفص الكبير، وروايته مسائل في الخارج، وقول الجوزجاني في الحيل.
٧٣	مبشرات في أبي يوسف، ووفاته، صلاة الرشيد عليه، وكلامه فيه.
٧٧	وصية أبي حنيفة له في المعاملة مع الخلق، وهي من عيون الوصايا.
٨٣	تعقب الشهاب المرجانى لكلام ابن الكمال في طبقات الفقهاء، وتبين المآخذ فيه ببساط مفيد للغاية.
٩٠	منزلة المخاصص في العلم والعمل، انتها، التعقب المذكور.
٩٥	ترجمة المرجانى باختصار، والتحدث عن الدهلوى لكثرتة تارضه لمباحث الاجتهداد.
٩٦	منشاً اضطراب أفكار الدهلوى ، واختلاف أطواره قديماً وحديثاً
١٠٠	ختام الكتاب.
١٠١	بعض الكتب المذكورة في الكتاب

**تتشرف المكتبة الأزهرية للتراث أقى تقديم :**  
**من تراث العلامة الشيخ / محمد زاهد الكوثري**

م	اسم الكتاب	م	اسم الكتاب
١	الانتصار والترجح للمذهب الصحيح.	١٧	تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام الأشعري.
٢	رفع الاشتباه عن مسألتي كشف الرءوس ولبس النعال في الصلاة.	١٨	الإمام الكوثري رحمه الله لأحمد خيري
٣	الحاوى فى سيرة الإمام أبي جعفر الطحاوى.	١٩	النكت الطريفة فى التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة.
٤	منية الألعلى فيما فات من تحرير أحاديث الهدایة للزيلعى رحمه الله.	٢٠	الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به.
٥	محات النظر فى سيرة الإمام زفر رضى الله عنه.	٢١	إرغام المريد فى شرح النظم العتيد لتوسل المريد برجال الطريقة النقشبندية.
٦	مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن.	٢٢	العالم والمتعلم - الفقه الأوسط - الفقه البسط - الفقه الأكبر.
٧	كشف الستر عن فرضية الوتر.	٢٣	النبذ فى أصول الفقه الظاهرى.
٨	أحاديث الموطأ واتفاق الرواة عن مالك واختلافهم فيها زيادة ونقصا.	٢٤	الاختلاف فى اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة.
٩	بلغ الأمانى فى سيرة الإمام أبي الحسن الشيبانى.	٢٥	المنتقى المقيد من العقد الفريد.
١٠	احقاق الحق بإبطال الباطل فى مغىث الخلق ويليه أقوم المسالك فى بحث روایة مالك عن أبي حنيفة والعكس.	٢٦	البحوث السننية عن بعض رجال الطريقة الخلونية.
١١	التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع.	٢٧	فقه أهل العراق.
١٢	دفع شبهة التشبيه لابن الجوزى.	٢٨	حسن التقاضى فى السيرة.
١٣	تأنيب الخطيب على ما ساقه فى ترجمة أبي حنيفة رضى الله عنه من الأكاذيب ويليه كتاب الترحيب لنقد التأنيب.	٢٩	مقالات الإمام الكوثري.
١٤	الغرة المنيفة فى تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة.	٣٠	السيف الصقيل فى الرد على ابن زفيل.
١٥	التبصير فى الدين ونقیز الفرقه الناجية عن الفرق الهالكين للاسفرايني.	٣١	الاشفاق على أحکام الطلاق.
١٦	الأسماء والصفات للبيهقي.	٣٢	العقيدة النظامية فى الأركان الإسلامية.
		٣٣	دفع شبهة من تشبيه وتبرد ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد.
		٣٤	نظرة عابرة فى مزاعم من ينكر نزول عيسى عليه السلام قبل الآخرة ..
		٣٥	فرقان القرآن بين صفات الحال وصفات الأكون